

رسالة الملائكة

أبو العلاء المعري

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله

قال أبو العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وعترته المنتخبين، ديانة مولاي الشيخ أدام الله عزه وسلم جسده ونفسه تبعث من سمع بذكره على الشوق إلى حضرته فإذا اضيف إليها علمه وأدابه هم أن يطير بالمشتااق أربه وليس مولاي الشيخ بأول رائد ظغن إلى الإرض العازبة فوجدها من النبات قفراً ولا بأخر شائم ظن الخير بالسحابة فكانت من قطر صفرأ وقد شهر بالفضل وسمه والمعرفة به اسمه وجاءني منه فوائد كأها في الحسن بنات مخر فأنشأت متمثلا ببيت صخر:

وأسمعت من كانت له أذنان

لعمري لقد نبهت من كان نائما

إن الله يسمع من يشاء وما أنت بسمع من في القبور أولئك ينادون من كان بعيد. وكنت في غيسان الشيبية أود أني من أهل العلم فشجنتني عنه شواجن غادرتني مثل الكرة وهي المحاجن فالآن مشيت رويداً وتركت عمراً للضارب وزيداً وما أوتر أن يزداد في صحيفتي خطأ في النحو فيخلد آمناً من الخو وإذا صدق فجر اللمة فلا عذر لصاحبها في الكذب ومن لمعذب وصدق الشعر في المفرق يوجب صدق الانسان الفرق وكون الحالية بلا خرص أجمل بها من التخرص وقيام النادية بالمعاذب أحسن بالرجال من أقوال الكاذب وهو ادام الله الجمال به يلزمه البحث عن غوامض الأشياء لانه يُعتمد بسؤال رائح وغاد. وحاضر يرجو الفائدة وباد فلا غرو إن كشف عن حقائق التصريف واحتج للنكرة وللتعريف وتكلم في همزة وإدغام وأزال الشبه من صدور الطغام فأما أنا فحلس البيت الأاكن الميت فشيبه بالميت لو أعرضت الاغربة عن النعيب إعراضي عن الأدب والأديب لأصبحت لاتحسن نعيها ولا يطيق هرمها زعيبا. ولما وافى شيخنا ابو القسم علي بن محمد بن همام بتلك المسائل الفيتها في اللذة كأها الراح يستفز من سمعها المراح فكانت الصبهاء الجرجانية طرق بها عميد كفر بعد ميل الجوزاء وسقوط الغفر وكان علي يحياها جلب الينا الشمس واياها فلما جللت الهدي ذكرت ما قال الأسدى:

فما أنا بعد الشيب وبيك والخمر

فقلت اصطحبها أو لغيري فاهدها

فكيف التصابي بعدما كلا العمر

تجاللت عنها في السنين التي مضت

وما رغيتي في كوني كبعض الكروان تكلم في الخطب جرى والظلم يسمع ويرى فقال الأحنس أو
الفرا اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى وحق لمثلي الا يسال فان سئل تعين عليه ألا يجيب فإن
أجاب ففرض على السامع الا يسمع منه فان خالف باستماعة فريض إلا يكتب ما يقول فان كتبه فوا
جب ألا ينظر فيه فان نظر فيه فقد خبط في عشواء وقد بلغت سن الاشياخ وما حار يبذي نفع من
هذا الهذيان والطعن إلى الآخرة قريب أفتراي أدافع ملك النفوس فأقول أصل ملك مالك وإنما أخذ
من الألوكة وهي الرسالة ثم قلب ويدلنا على ذلك قولهم الملائكة في الجمع لات الجموع ترد الأشياء
إلى أصولها. وأنشده قول الشاعر:

فلست لأنسي ولكن لملاك تنزل من جو السماء يصوب

فيعجبه ما سمع فينظر في ساعة لاشتغاله بما قلت فاذا هم بالقبض قلت وزن ملك على هذا القول معل
لأن الميم زائدة واذا كان الملك من الألوكة فهو مقلوب من ألك إلى لأك والقاب في الهمزة وحروف
العلة معروف عند أهل المقاييس فأما جذب وجذب ولقم الطرق ولقمه فهو عند أهل اللغة قلب
والنحويون لا يرونه مقلوبا بل يرون اللفظين كل واحد منهما اصل في بابه فوزن الملائكة عد هذا
معافلة لأنها مقلوبة عن مألكة ومنه قالوا الكني إلى فلان قال الشاعر:

الكني إلى قومي السلام رسالة بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا

وقال الأعشى في المألكة.

أبلغ يزيد بني شيبان مألكة أبا ثبيت أما تنفك تاتكل

فكأنهم فروا في الملائكة من ابتدائهم بالهمزة ثم يجيئون بعدها بالألف فرأوا إن مجيء الألف أو لا أخف
كما فروا من شأى إلى شاء ومن نأى إلى ناء قال عمر بن أبي ربيعة:

بان الحمول فما شأونك نقرة ولقد أراك تشاء بالأظعان

وأنشد أبو عبيدة:

أقول وقد ناعت بهم غربة النوى نوى خيتعور لا تشط ديارك

فيقول الملك من ابن أبي ربيعة وما أبو عبيدة وما هذه الأباطيل إن كان لك عمل صالح فأنت السعيد
وإلا فاحسا وراءك فأقول أمهلني ساعة حتى أخبرك بوزن عزرائيل فأقيم الدليل على إن الهمزة زائدة
فيه فيقول الملك هيهات ليس الأمر ألي إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون. ام تراي
اداري منكرا ونكيرا فأقول كيف جاء اسماكما عربيين منصرفين واسماء الملائكة أكثرها من الأعجمية

مثل اسرافيل وجبريل وميكائيل فيقولان هات حجتك وخل الزخرف عنك فأقول متقربا إليهما قد كان ينبغي لكما إن تعرفا ما وزن ميكائيل وجبريل على اختلاف اللغات فيهما إذ كانا أخويكما في عبادة الله فلا يزيدهما ذلك على الاغلظة ولو علمت انهما يرغبان في مثل هذه العلل لا عددت لهما شيئا كثيرا من ذلك ولقت لهما ما تريان في وزن موسى كليم الله الذي سألتماه عن دينه وحجته فألان وأوضح فإن قالوا موسى أسم أعجمي الا انه يوافق من العربية وزن مفعول و فعلى اما مفعول فإذا كان من ذوات الواو مثل أوسيت وأوريت فانك تقول موسى ومورى واذا كان من ذوات الهمزة فانك تخفف حتى تكون خالصة من مفعول تقول آنيت، العشاء فهو مؤنن فان خففت قلت موني .
قال الحطيئة:

وآنيت العشاء إلى سهيل **أو الشعرى فطال بي الأناء**

ويروى اكريت العشاء لمقدحكى بهمهم همز مؤسى اذا كان اسما وزعم النحويون إن ذلك لجاورة الواو الضمة لأن الواو اذا كانت مضمومة ضما لغير أعراب وغير ما يشابه الأعراب جازان تحول همزة.

كما قالوا وقتت وأقتف **وحمائ ورق وأرق و وشحت**

وأشحت قال الهذلي:

أبا معقل إن كنت أشحت حلة **أبا معقل فانظر بسهمك من ترمي**

وقال حميد بن ثور:

وما هاج هذا الشوق إلا حمامة **دعت ساق حر ترحة وترنما**

من الأرق حماء العلاطين باكرت **عسيب أشاء مطلع الشمس أسحما**

وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزاً.

أحب المؤقدين الي مؤسى **وحزرة لو أضاء لي الوقود**

وعلى مجاورة الضمة جاز الهمز في سوق جمع ساق في قراءة من قرا كذلك ويجوز إن يكون على فعل مثل أسد فيمن ضم السين ثم همزت الواو ودخلها السكون بعد إن نذهب فيها حكم الهمز وإذا قيل موسى فعلى فان جعل أصله الهمز وافق فعلى من ماس بين القوم إذا افسد بينهم قال الأفوه:

إما تري رأسي ازرى به **ماس زمان ذي انتكاس مؤوس**

ويجوز إن يكون فعلى من ماس يميمس فقلبت الياء واواً للضمة كما قالوا الكوسى وهي من الكيس ولو بنوا فعلى من قوهم هذا أعيش من هذا واغيط منه لقالوا العوشى والغوظى فإذا سمعت ذلك منهما قلت لله أنتما لم اكن احسب إن الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام ولا تعرف احكام العربية فأن غشي علي من الخيفة فأفقت وقد أشارا إلي بالإرزية قلت تثبتا رحمكا الله كيف تصغران الإرزية وتجمعانها جمع التكسير فأن قالا أريزية بالتشديد قلت هذا وهم إنما ينبغي إن اريزية بالتخفيف وكذلك في جمع التكسير أرازب، بالتخفيف فان قالا كيف قالوا علايي فشددوا كما قال القرعبي:

وذي نخوات طامح الطرف جاذبت حبالى فلوى من علابيه مدي

قلت ليس الياء كغيرها من الحروف لأنها وان لحقها التشديد ففيها عنصريين اللين فان قالا أليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسبويه إن الياء إذا شددت ذهب منها اللين وأجاز في القوافي حيا مع ظبي قلت قد زعم ذلك الا إن السماع من العرب لم يأت فيه نحو ما قال الا يكون شاذا قليلا فإذا عجبت مما قاله أظهر لي قهاتا بما يعلمه بنو آدم وقالوا لو جمع ما علمه أهل الاياض على اختلاف الازمنة اكل بلغ علم واحد من الملائكة يعدونه فيهم ليس بعالم فاسبح الله وامجده واقول قد صارت لي بكما وسيلة فوسعا لي في الجدف إن شئتما بالفاء وان شئتما بالثاء لان إحداهما تبدل من الأخرى كما قالوا مغاثير ومغاثير وأثافي وافافي وثوم وفوم وكيف تفران رحمكما الله هذه الآية وفومها وعدسها وبصلها أبا لثا كما في مصحف عبد الله بن مسعود ام بالفاء كما في قراءة الناس وما الذي تختار إن في تفسير الفوم أهو الحنطة كما قال أبو محجن:

قد كنت احسبني كأغنى واحد قدم المدينة عن زراعة فوم

أم هو هذا الثوم الذي له رائحة كريهة والى ذلك ذهب الفراء وقد جاء في الشعر الفصيح قال الفرزدق:

من كل اغبر كالراقود حجزته إذا تعشى عتيق التمر والثوم

فيقولان أو أحدهما انك لتهدم الجول وإنما يوسع لك في ريمك عملك فأقول الله أنتما ما أفصحكما لقد سمعت في الحياة الدنيا إن الريم القبر. وسمعت قول الشاعر:

إذا مت فاعتادي القبور وسلمي على الريم اسقيت السحاب الغوايا

فكيف تبنيان رحمكما الله من الريم مثل إبراهيم اتريان فيه رأي الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الأسماء العربية أم تذهبان إلى ما قاله سعيد بن مسعدة فتجيزان إن تبنيان من العربي مثل الأعجمي

فيقولان تربا لك ولمن سميت أي علم في ولد آدم أنهم للقوم الجاهلون وهل أتودد إلى مالك خازن النار فأقول رحمك الله ما أوجد الزبانية فأن بني آدم فيهم مختلفون بعضهم الزبانية لا واحدهم من لفظهم وإنما يجبرون مجرى السواسية أي القوم المستوين في الشر. قال الشاعر:

سواسية سود الوجوه كأنما بطونهم من كثرة الزاد أو طب

ومنهم من يقول واحد الزبانية زبنة وقال آخرون واحدهم زبني أو زبني فيعيس لما سمع ويكفهر فأقول يا مال رحمك الله ما ترى في نون غسليين وما حقيقة هذا اللفظ أهو مصدر كما قال بعض الناس أم واحد أم جمع أعربت نونه تشبيها بنون مسكين كما اثبتوا نون قلين وسنين في الإضافة كما سحيم بن وثيل:

وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

فأعرب النون وهل النون في جهنم زائدة أما سيبويه فلم يذكر في الابنية فعنلا وجهنم اسم أعجمي ولو حملناه على الاشتقاق لجاز إن يكون من الجهامة في الوجه أو من قولهم تجهمت الأمر إذا جعلنا النون الزائدة واعتقادنا زيادتها في هجف وانه مثل هجف وكلاهما صفة للظلم قال الهذلي:

كان ملأتي على هجف يعين مع العشيبة للرنال

وقال جبران العود:

يشبها الرائي المشبه بيضة غدا في الندى عنها الظلم الهجف

وقال قوم يقال ركية جهنم إذا كانت بعيدة القعر فان كانت جهنم عربية فيجوز إن تكون من هذا وزعم قوم أنه يقال احمر جهنم إذا كان شديد الحمرة ولا يمتنع إن يكون اشتقاق جهنم منه فأما سقر فإن كان عربيا فهو مناسب لقولهم صقرته الشمس إذا آلت دماغه يقال بالسين والصاد. قال ذو الرمة:

إذا ذابت الشمس اتقى صقراتها بأفنان مربوع الصريمة معبل

والسين والصاد يتعاقبان في الحرف إذا كان بعدهما قاف أو خاء أو غين أو طاء يقال سقتُ وصقتُ وسويقتُ وصويقتُ وبسط وبصط وسلغ الكبس وصلغ فيقول مالك ما أجهلك وأقل تمييز ما جلست ها هنا للتصريف وإنما جلست لعقاب الكفرة القاسطين.

وهل أقول للسائق والشهيد اللذين ذكرا في الكتاب الكريم قوله وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد يصاح انظراني فيقولان لم تخاطبنا خطاب الواحد ونحن اثنان فأقول ألم تعلمنا إن ذلك جائز من

الكلام وفي الكتاب العزيز وقال قرينه هذا ما لدي عتيد ألقيا في جهنم كل كفار عنيد فوحد القرين
وثنى في الآخر كما قال الشاعر.

وإن تدعائي أحم عرضا ممنعاً

فان تزجراني يابن عفان أنزجر

وكما قال امرؤ القيس:

لأقضي حاجات الفؤاد المعذب

خليلي مرا بي على أم جندب

وجدت بها طيبا وان لم تطيب

ألم ترياني كلما جئت طارقا

وأنشد الفراء:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا

فهذا كله يدل على إن الخروج من مخاطبة الواحد إلى الاثنين أو من مخاطبة الاثنين إلى الواحد سائع
عند الفصحاء وهل أجيء في جماعة من خمات الأدياء قصرت أعمالهم عن دخول الجنة والحقهم عفو
الله فزحزحوا عن النار فنقف على باب الجنة فنقول يارضو لنا إليك حاجة ويقول بعضنا يا رضو
فيضم الواو فيقول رضوان صلى الله عليه وسلم ما هذه المخاطبة التي ما خاطبني بما أحد قبلكم فنقول
أنا كنا في الدار العاجلة نتكلم بكلام العرب وانهم يرخون الاسم الذي في آخره ألف ونون
فيحذفونهما للترخيم. وللعرب في ذلك لغتان تختلف أحكامهما في القياس، قال أبو زبيد:

صلدت فأعيت إن تبض بمائها

يا عثم أدركني فات ركيّتي

فيقول رضوان ما حاجتكم فيقول بعضنا انا لم نصل إلى دخول الجنة لتقصير أعمالنا وأدركنا عفو الله
عز وجل فنجونا من النار فبقينا بين الدارين ونحن نسألك إن تكون واسطتنا إلى أهل الجنة فانهم لا
يستغنون عن مثلنا، وأنه قبيح بالعبد المؤمن إن ينال هذه النعم وهو إذا سبح لله لحن.

ولا يحسن بساكن الجنان إن يصيب من ثمارها في الخلود وهو لا يعرف حقائق تسميتها ولعل في
الفردوس قوما لا يدرون أحروف كمشرى كلها أصلية أم بعضها زائد ولو قيل لهم ما وزن كمشرى
على مذهب أهل التصريف لم يعلموا ووزنه فعلى وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيرا وإذا
صح قولهم للواحدة كمشراة فألف كمشرى ليمت للتأنيث وزعم بعض أهل اللغة إن الكمشرة تداخل
الشيء بعضه في بعض فان صح هذا فمنه اشتقاق الكمشرى.

وما يجمل بالرجل من الصالحين إن يصيب من سفرجل الجنة في النعيم وهو لا يدري كيف تصغيره
وجمعه ولا يشعر أيجوز إن يشتق منه فعل أم لا، والأفعال لا تشتق من الحماسية لأنهم نقصوها عن

مزية الأسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة وليس في كلامهم مثل اسفرجل يسفرجل اسفرجالا .
وهذا السندس الذي يطؤه المؤمنون ويفترشونه كم فيهم من رجل لا يدري أوزنه فَعُلُّ أم فَعُلُّ
والذي اعتقد فيه إن النون زائدة وأنه من السدوس وهو الطيلسان الأخضر قال العبدى

وداويتها حتى شتت حبشية كان عليها سندسا وسُدوساً

ولا امنع إن يكون سندس فعلا ولكن الاشتقاق موجب ما ذكرت .
وشجرة طوبى كيف يستظل بها المتقون ويجتنونها آخر الأبد وفيهم كثير لا يعرفون أمن ذوات الواو
هي أم من ذوات الياء والذي نذهب إليه إذا حملناه على الاشتقاق أنها من ذوات الياء وأنها طاب
يطيب بدليل على إن طوبى من ذوات الياء لأننا إذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو وقلبناها إلى الياء
فقلنا عيد، وقيل وهو من عاد يعود وقال يقول فان قال قائل فلعل قولهم طاب يطيب من ذوات الواو
وجاء على مثال حسب يحسب وقد ذهب إلى ذلك قوم في تاه يتيه وهو من توهت قيل له يمنع من
ذلك انهم قالوا طيب الرجل بالطيب ولم يحك أحد طوبته والمطيبيون أحياء من قريش احتلفوا وغمسوا
أيديم في طيب فهذا يدل على ان الطيب من ذوات الياء وكذلك قولهم هذا أطيب من هذا، فأما
حكاية أهل اللغة انهم يقولون أوبة وطوبة فاما ذلك على معنى الإتياع كما يعتقد بعض الناس في قولهم
حياك الله و بياك انه إتياع وأن اصل بياك بواك اي بواك متزلا ترضاه فخفف الهمز فأما قولهم للأجر
طوب فان كان عربياً صحيحاً فيجوز إن يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب الا على رأي أبي الحسن
سعيد بن مسعود فانه إذا بنى فعلاً من ذوات الياء مثل عاش يعيش وطاب يطيب فانه يقلبه إلى الواو
فيقول الطوب والعوش فأن كان الطوب الأجر اشتقاقه من الطيب فايما أريد به والله اعلم إن الموضع
إذا بني به طابت الإقامة فيه ولعلنا لو سألنا من يرى طوبى في كل حين لم حذف منها الألف واللام لم
يجر جواباً وقد زعم سيويه إن الفعلى التي تؤخذ من افعال منك لا تستعمل إلا بالألف واللام أو
الإضافة، تقول هذا اصغر منك فإذا رددته إلى المؤنث قلت الصغرى ويقبح عنده إن تقول صغرى
بغير إضافة ولا ألف ولام ولكن تقول هذه صغراك وصغرى بنانك قال سحيم:

ذهبن بمساوكي وغادرن مذهباً من الصوغ في صغرى بنان شمالياً

وقرا بعض القراء وقولوا للناس حسنى فعلى بغير تنوين وكذلك. قرا في الكهف إما إن تعذب وإما إن
تتخذ فيهم حسنى بغير تنوين وزعم سعيد بن مسعدة إن ذلك خطأ لا يجوز وهو رأي أبي إسحاق
الزجاج لان الحسنى عندهما وعند غيرهما من أهل البصرة يجب إن تكون بالألف واللام كما جاء في
موضع آخر وكذب بالحسنى وكذلك اليسرى والعسرى لأنها أنشئ افعال منك وزعم سيويه إن أخرى
رسالة الملائكة - أبو العلاء المعري

معدولة عن الألف واللام ولا يمتنع إن تكون حسنى مثلها وفي الكتاب العزيز ومناة الثالثة الأخرى وفيه أيضاً آية أخرى لنريك من آياتنا الكبرى.
قال ابن أبي ربيعة.

وأخرى أتت من دون نعم ومثلها نهى ذا النهى لو ترعوي أو تفكر

ولا يمتنع إن تعدل حسنى عن الألف واللام كما عدلت أخرى وأفعل منك إذا حذف من بقي على أرادتها نكرة أو عرف بالألف واللام ولا يجوز إن يجمع بين من وبين حرف التعريف.
والذين يشربون ماء الحيوان في النعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو التي بعد الياء وهل هي منقلبة كما قال الخليل أم هي على الأصل كما يرى غيره من أهل العلم.
ومن هو مع الحور العين مخلد هل يدري ما معنى الحور ومن أي شيء اشتقت هذه اللفظة فإن الناس يختلفون في الحور فيقول بعضهم هو البياض ومنه اشتقاق الحواري من الخبز و الحواريين إذا أريد بهم القصارون والحواريات إذا عني بمن نساء الأمصار وقال قوم الحور في العين إن تكون كلها سوداء وذلك لا يكون في الأنس وإنما يكون في الوحوش وقال آخرون الحور شدة سواد العين في شدة بياض بياضها وقال بعض الحور سعة العين وعظم المقلة وهل يجوز أيها المتمتع بالحور العين إن يقال حير كما يقال حور فأنهم ينشدون هذا البيت بالياء.

إلى السلف الماضي وآخر واقف إلى ريرب حير حسان جاذر

فإذا صحت الرواية بالياء في هذا البيت قدح ذلك في قول من يقول: أنهم قالوا الخير اتباعاً للعين كما قال الراجز.

هل تعرف الدار بأعلى ذي القور قد درست غير رماد مكفور

مكتتب اللون مريح ممطور أزمان عيناء سرور المسرور

حوراء عيناء من العين الحير وكيف يستجيز من فرشه من الإستبرق إن يمضي عليه ابد وهو لا يدري كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف يصغره والنحويون يقولون في جمعه أبارق وفي تصغيره أيرق وكان أبو إسحاق الزجاج يزعم انه في الأصل مسمى بالفعل الماضي وذلك الفعل استفعل من البرق أو البرق وهذه دعوى من أبي إسحاق وإنما هو اسم أعجمي عرب وهو العبقري الذي عليه اتكاء المؤمنين إلى أي شيء نسب فأنا كنا نقول في الدار الأولى إن العرب كانت تقول عبقر بلاد تسكنها

الجن وانهم إذا رأوا شيئاً جيداً قالوا عبقرى كأنه من عمل الجن اذ كانت الأنىس تقدر على مثله ثم
كثر ذلك حتى قالوا سيد عبقرى وظلم عبقرى قال ذو الرمة:

حتى كأن جزون القف ألبسها من وشى عبقر تجليل وتنجيد

وقال زهير:

بخيل عليها جنة عبقرية جديرون يوماً إن ينالوا أو يستعلو

وان كان أهل الجنة عارفين بهذه الأشياء قد ألهمهم الله العلم بما يحتاجون إليه فلن يستغني عن معرفته
الولدان المخلدون، فان ذلك لم يقع إليهم وأنا لنرضى بالقليل مما عندهم جزاء على تعليم الولدان
فبيتسم إليهم رضوان ويقول لهم إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وأزواجهم في ظلال
على الأرائك متكئون. فانصرفوا رحمكم الله فقد أكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه وإنما كانت هذه
الأشياء أباطيل زخرفت في الدار الفانية فذهبت مع الباطل فإذا رأوا جده في ذلك قالوا رحمك الله نحن
نسألك إن تعرف بعض علمائنا الذين حصلوا في الجنة بأنا واقفون على الباب نريد إن نحاطبه في أمر
فيقول رضوان من تؤثرون إن أعلم بمكانكم من أهل العلم الذين غفر الله لهم فيشتورون طويلاً ثم
يقولون عرف بموقفنا هذا الخليل في أحمد القرهودي فيرسل إليه رضوان بعض أصحابه فيقول له على
باب الجنة قوم قد أكثروا الكلام وانهم يريدون إن يحاطبوك فيشرف عليهم الخليل فيقول أنا الذي
سألتم عنه فما الذي تريدون فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رضوان فيقول الخليل إن الله جلت
قدرته جعل من يسكن الجنة ممن يتكلم بكلام العرب ناطقاً بأفصح اللغات كما نطق بها يعرب بن
قحطان أو معد بن عدنان وأبناؤه لصبه لا يدركهم الزلل ولا الريغ وإنما افتقر الناس في الدار الغرارة
إلى علم اللغة والنحو لأن العربية الأولى أصابها تغيير. فأما الآن فقد رفع عن أهل الجنة كل الخطأ
والوهم فاذهبوا راشدين إن شاء الله، فيذهبون وهم مخفقون مما طلبوه، تم أعود إلى ما كنت متكلماً
فيه قبل ذكر الملائكة من أهدى البريرة إلى نعمان وأراق النطفة على الفرات وشرح القضية لأمير
المؤمنين فقد أساء فيما فعل ودلني كلامه على أنه بحر يستجيش مني ثمداً وجبل يستضيف إلى صخوره
حصى وغاضية، من النيران يجتلب إلى جمارها سقطاً وحسب تمامة ما فيها من السمر وسؤال مولاي
الشيخ كما قال الأول.

فهذي سيوف يا صدي بن مالك كثير ولكن أين بالسيف ضارب

لا هيثم الليلة للمطي قضية ولا أبا حسن لها وشكاة فأين الحرث ابن كلدة وخيل لو كان لها فوارس
والله المستعان عان ما تصفون. والواجب إن أقول لنفسي ورائك أوسع لك الصيف ضيعت اللبن ولا
يكذب الرائد أهله لو كان معي ملء السقاء لسلكت في الأرض المقاء وسوف اذكر ظرفاً مما أنا عليه
غريت بي العامة من شب إلى دب يزعمون إني من أهل العلم وأنا منه خلوت إلا ما شاء الله ومترلي إلى
الجال أدنى منها إلى الرهط العلماء ولن أكون مثل الربداء أزعم في الإبل أنني طائر وفي الطير أنني بعير
سائر والتمويه خلق ذميم ولكني ضب لا أحمل ولا أطير ولا ثمثني في البيع خطير أقتنع بالحبلة والسحاء
وأعود من بني آدم في مساء وضحاء وإذا خلوت في بيتي تعللت وان فارقت مأواي ضللت وذكر ابن
حبيب أنه يقال في المثل أحير، من ضب وذلك أنه إذا خرج من قيته فابعد لا يهتدي إن يرجع إليه
وقد علم الله تعالت كلمته أنني لا أبتهج بأن أكون في الباطن استحق تثيراً وادعى في الظاهر أريباً
ومثلي مثل البيعة الدامرة يجمع طوائف من المسيحية أما تبرئ من الحمى أو من كذا وإنما هي جدر
قائمة لا تفرق بين ملطس الهادم والمسيعة بيد الهاجري وسيان عندها صن الوبر وما تعتصر من ذكي
الورد ولست بدعا ممن كذب عليه وادعى له ما ليس عنده وقد ناديت بتكذيب القالة نداء خص
وعم واعتذرت من التقصير إلى من هزل وجد واعترفت بالجهالة عند من نقص ومن ابر وقد حرم
علي الكلام في هذه الأشياء لأني طلقته طلاقاً بائناً لا أملك فيه الرجعة وذلك أبي وجدتها فوارك
فقابلت فركها بالصلف والقيت المرامي إلى النازع وخليت الخطب لرقاة المنابر وكنت في عدان المهكة
أحد إذا زاولت الأدب كأنني عار يعتم أو أقطع الكفين يتختم وينبغي له أدام الله تمكينه إن ذكرني
عنده ذاكر إن يقول دهرين سعد القين إنما ذلك أجهل من صعل الدو خال من الحلية كخلو البو
ولو كنت في جن العمر كما قيل كنت قد أنسيت ونسيت لأن حديثي لا يجهل في لزوم عطني الضيق
وانقطاعي عن المعاشر ذهاب السيق ولو أنني كما يظن لبلغت ما اخترت وبرزت للأعين فما استترت
وهو يروي البيت السائر لزهير:

يلقاك دون الخير من ستر

والستر دون الفاحشات ولا

وإنما ينال الرتب في الآدب من يباشرها بنفسه ويفني الزمن بدرسه ويستعين الزهلق والشعاع المتألق لا
هو العاجز ولا المحاجر

ولا برم إذا أمسى نؤوم

ولا جثامة في الرحل مثلي

ومثله لا يسال مثلي بل للامتحان والحبرة فان سكت جاز إن يسبق إلى الظن الحسن لان السكوت
ستر يسبل على الجهول ومل أحب إن تفتري على الظنون كما افترت الألس في ذكرها أبي في ذكرها
رسالة الملائكة - أبو العلاء المعري

أني من أهل العلم وأحلف بجرورة الكذب وهي إذا كانت لي أعز سكان الراكدة علي لأن آزم صابة أو مقرة آثر لذي من إن أتكلم في هذه الصناعة كلمة وقد تكلفت الاجابة فان أخطات فمئبت الخطأ ومعدنه غاو تعرض لما لا يحسبه وان اصبت فلا احمد على الاصابة رب دواء ينفع وصفه من ليس بآس وكلمة حكم تسمع من حليث وسواس ولا حول ولا قوة إلا بالله إن أنشدت شاهدا من الشعر فيجوز إن يكون له اروى، وإن ذكرت قولاً من اقوال المتقدمين فلعله به أعرف واعتمادي على تفضله في الصفح عن الزلل واغتفاره.

القول في إياك

أما موضع الكاف فهو عارف بما قال للناس فيه والذي اعتقده مذهب الخليل وان الكاف في موضع جر لأننا وجدنا هذه اللفظة لا تنفرد بنفسها في حال وانما هي مضافة إلى الظاهر أو المضمور وليست كافها مناسبة لكاف ذاك والنجاك ورويدك وأرأيتك لان هذه حروف تنفرد فيقال ذا ورويد والنجا وأرأيت ويقال إن في مصحف ابن مسعد كافا زائدة في الخط في كل أرأيت قي القرآن مثل قوله عز وجل أرأيت الذي يكذب بالدين وقوله أرأيت إن كذب وتولى وهو يروي قول الهذلي

الينا ولكن ودهم متماين

رويد علياء جد ما تدي أمهم

وقول الراجز:

أخشى عليك طالبا سفنجا

إذا أخذت النهب فالجا النجا

فانفراد هذه الأشياء دل على إن مجيء الكاف بعدها إذا كانت غير واقعة موقع المعربات إنما هو للمخاطبة وأما وزن إيا فان المتقدمين الذين وضعوا أحكام التصريف وزنوا الأفعال والأسماء بالفاء والعين واللام فجعلوهن أصولاً في الأوزان ولم يحتاجوا في الثلاثي إلى غيرهن فلما جازوا الثلاثة رأوا إن يكرروا أ إلام وكانوا في تكريرها مضطرين وذلك اصطلاح وقع بين أهل القياس لأنهم إذا قالوا وزن جمل فعل ووزن جذع فعل لم يحتاجوا إلى غير الحروف الثلاثة فإذا وزنوا جعفرنا ونحوه ضاقت الثلاثة إن تسعه فلزمهم إن يجيئوا بحرف رابع فكرهوا إن يجعلوه فاء من الفعل أو عينا فيجيئوا ببناء مستنكر فأضافوا إلى اللام مثلها لأنه قد ورد مثل ذلك في الملحقة من الأسماء الأفعال كقولهم قردد وشمل في مشيته.

والذي عليه المتقدمون إلا يزنوا الحروف التي جاءت لمعنى ولا الأسماء المضمرة لأنها لا تشتق فيحكم عليها بالحذف والسلامة من الزوائد أو كونها من المزيادات ولو قال قائل ما وزن إن وهو الأمر من أن يؤون أي رفق في السير لقييل وزنه فل ولأصله أفعال لأنه من باب قتل يقتل ولكن الهمزة لما تحركت في يؤون بحركة الواو استغنوا عن ذلك دخول ألف الوصل إذ كانت تدخل لسكون ما بعدها وحذفت الواو لأنها ساكنة لقيتها لام الفعل بعد إن سكنها حكم الأمر ولو نطق بذلك على الأصل لقييل أوون بواوين الأولى منهما كانت همزة فجعلت واواً كراهة إن تلتقي همزتان كما فعل بالهمزة الثانية في قولك اوتن لأن الواو والياء إذا كانتا بدلا من الهمزة خرجتا من حكم القلب ألا ترى أنك إذا أمرت من أوى بأوي قلت إيو فلم تقلب وكذلك قالوا روية فجعلوا الهمزة واوا ومن قال رية في رؤية الزمه القياس إن يقول أو فيدغم وهذا النوع لم ينطق بمثله ولم يستعمل شيء منه على التمام. ولو قال قائل ما وزن أنا من قولك أنا خير منك لم يجب إن يمثل له ذلك بالفعل إذ كانت هذه كلمة موضوعة بغير اشتقاق ولا يجوز إن يوزن إلا إن يكره على ذلك مجبر وكذلك أنت وهو وهي وما جرى مجراهن لما لم ينطق منهن بفعل وجب ألا يجري مجرى زيد وعمر قال وضرب.

والناس في الاشتقاق فرقان فطائفة تقول إن الأسماء والأفعال كلها مشتقة وطائفة تذهب إلى إن بعض الأسماء مشتق وبعضها ليس بمشتق فأما الأفعال فيلزم أصحاب القياس اشتقاقها كلها من أسماء الفاعلين ومن المصادر وأما الأسماء فبعضها مشتق من بعض ومن زعم أن الأسماء قبل الأفعال لزمه إلا يجعل اسما مشتقا من فعل على إن أهل هذا الشأن يسامحون بالعبارة في ذلك.

واختلف المتأخرون في اشتقاق الحروف فقال بعضهم الحروف لا تشتق وقال آخرون بل لها اشتقاق وإنما ينبغي إن يطلق هذا على ما عدده منها ثلاثة أحرف فما زاد، فأما ما عدده حرفان أو هو حرف واحد لا ينفرد فلا يمكن في ذلك إلا إن يحكموا على الحرف بعد أخراجه من الباب فيقولون إذا سمينا الرجل بمن الخافضة ثم صغرناه فلا بد إن زيد فيه حرفا كما فعلنا بدم ويد في التصغير فإذا قلنا في تحقير من بعد التسمية بما مني ومنين وجب إن يقال وزن من فع ووزن كم على هذا فع ووزن رب فعل فإذا خففت فوزنهما، فع وأسماء الأضمار جرت عندهم مجرى الحروف المفردة في أنها لا توزن ولو فعلنا بأنا ما فعلنا بمن لجاز إن نقول وزنه فعل إلا إن ذلك خروج من الباب ومن قال مثل هذا في أنا لزمه إن يقول إن أنت وزنه فعت لأن التاء إنما دخلت للمخاطبة وقد يجوز إذا أخرجنا أنا من الباب إن يقال وزنها فعى لأن بعض العرب قد قال إن بسكون النون في معنى أنا وهذا ما لا يصح حتى يخرج

الحرف من الباب كما إن قائلًا إذا قال لك ما وزن قد في قولك قد قام فلان لم يصح إن شت فيها له حتى تخرجها من الباب فيضطرك إلى زيادة فيها تصغير أو جمع فأما أسماء الأضمار فجنسان متصلة ومنفصلة فالتاء في ضربت ليس مدع إن يدعي أنها فاء من الفعل ولا عين ولا لام ولا أنها أخذت من لفظ آخر فجعلت في هذا الموضع، وكذلك أنا وأنت ما داما في باب الاضمار فلا يجوز إن يحكم عليهما بوزن كما لا يحكم إن تاء المتكلم هي التاء التي تلحق المضارع من ذوات الأربعة لأنها مضمومة ولا إن تاء المخاطب هي التاء التي تلحق المضارع المفتوح الأول لأنها مفتوحة وكان واجبا في حكم القياس إن يكون المنفصل من المضمورات بمثلة المتصل لأنهم توصلوا إلى انفصاله بأن جعلوا عدته أكثر من عدة المتصل وليس موافقه قولهم أنا لفظ أي بأي وما كان نحوه بدليل على انه مشتق وكذلك قولهم أنت مشابه قولهم أنت من الأنيت وهو نحوه الطحير والضمير المنصوب جار مجرى المرفوع، فالكاف في ضربتك لا يجوز أن يحكم عليها بوزن ولا بأنها مأخوذة من شيء وإياك جارية مجراها إلا أن إياك مركبة من شيئين والكاف في ضربتك حرف واحد يسكن في الوقف ويحرك في الوصل فإذا سكن فهو شيء واحد وإذا تحرك فهو شيان حرف واحد وحركة واحد الشين الذين ركبت منهما إياك هو الكاف وحكمها في بنيتها لا في موضعها حكم الكاف في ضربتك والشيء الآخر إيا وعددها أربعة احرف لان فيها تشديداً يحكم على الحرف بانه اثنان وقد خالفت المضمورات في الطول وذلك إنما لم تبلغ هذه العدة تقول هو فتجىء بها على حرفين واللغة الفصحى تحريك الواو ومن العرب من، يسكن الواو كما قال النظار الأسدي:

عار عليه من تلاد هدمان

كأنما هو حبشي مائل

ولما طال الشيء قرب من الاشتقاق اعني من هذه الحروف التي وضعت للاضمار ولا أمتع إن يشذ شيء من ذلك فأما إياك فخلافهم قد وضح ومن زعم إن الكاف لا موضع لها كانت على قياس رأيه ابعد من الاشتقاق والوزن لأنها أشد تحقاً بالمضمورات اذ كان المضمير لم تجر عاداته إن يضاف ومن زعم إن إياك مضافة لللسائل إن يسأله عن اشتقاقها كما يسأله عن اشتقاق معزى ووزنها إذا قال معزاك والألفاظ تتقارب وتتفق في السمع وهي مختلفة في المعنى والوزن وليس ذلك في كل الألفاظ وانما هو في بعض دون بعض فإذا جرى الكلام في وزن ايا قال القائل يجوز أن يكون على فعلى وألفها للتأنيث أو فعلى وألفها لللاحق أو إفعال في وزن أصعب ثم يكون القياس مسلطاً بعد ذلك على اختيار أحد هذه الوجوه تسويته بينها في القوة.

فمن قال إن ايا فعلى وألفها للتأنيث فانما تحتل نوعين من الاشتقاق إحدهما إن تكون من اوى إلى

المتزل وتكون من قوولهم أويت له أي رقت فإذا كان من اويت إلى المتزل جاز إن يعنى بها النفس التي تأوي إلى الجسد وجاز إن بها الجنة التي تأوي إلى الجسد وجاز إن يعنى بها الجنة التي تأوي نفس الانسان اليها وتكون من الباب الذي يسمى فيه الشيء بتسمية ما صاحبه أو جاوره كما يقال للبناء كاس وللخمر كاس وطينة للهوج وطينة للمرأة وكما سميت المرأة بيتاً لأنها في البيت تكون قال الشاعر:

هنيئاً لأرباب البيوت بيونهم وللعرب المسكين ما يتلمس

فأصل إيا على هذا القول إويا فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما قبلت في قيل وعيد واد غمت في الياء التي بعدها ولو بنيت من طويت اسماً على مثال فعلى لقلت طيا وكذلك من غويت ورويت غياً وريباً ولا يمتنع إن تكون إيا في الأصل فعل فيكون أصلها أويا إلا أنهم لما قلبوا الواو إلى الياء لسكونها اختاروا الكسرة وهذا على قياس قولهم قرونٌ لي في جميع قرن ألوى فيضمون اللام على الأصل ويكسرونها من أجل الياء كما إنك لو بنيت اسماً على فعل من طويت لجاز إن تقول طي الأصل وطي فتكسر.

وذكر المازني أنك لو بنيت اسماً على فعل من جاء يجيء لقلت جيء فان خففت الهمزة جاز لك إن تضم وتكسر فتقول جي وجي هذه على قياس قول الخليل وسيبويه فأما سعيد بن مسعدة فإنه إذا بني اسماً على فعل من ذوات الياء قلبها إلى الواو في الواحد دون الجمع فيقول في فعل من البيع به بوع ومعيشه عنده مفعلة لا غير وهي عند الخليل وسيبويه مفعلة ولا يمتنع إن تكون مفعلة وسعيد بن مسعدة يذهب إلى إنه لو بني من العيش مثل مفعلة لقال معوشة ومن ذهب إلى هذا الرأي أجاز إن تكون مؤونة مفعلة من الأين ومضوفة مفعلة من ضاف يضيف في قول الهذلي:

وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمرٌ حتى ينصف الساق منزري

فاما قول العجاج:

ويجوز إن يكون حي على فعلٍ أو على فعلٍ ثم كسرت الحاء لأجل الياء وكان الفراء يزعم إن الحي جمع حياة على حد قولهم خشبة وخش

والوجه الآخر في اشتقاق أيا إن يكون من همزة وياءين فيكون أصلها من أصل اية والآية العلامة والشخص، ويقال خرج القوم بأيتهم أي علامتهم وجماعتهم. قال البرج بن مسهر:

خرجنا من النقيبين لا حي مثلنا بأيتنا نزجي العتاق المطافلا

وذلك راجع إلى العلامة لأن جماعة الشيء هي التي بها حقيقته وقيل للشخص آية لأنه الذي يعلم به حقيقة الإنسان، وقالوا تأييت بالمكان مثل تمكثت والمعنى أي غادرت به علامة بنفسي وأظهرت فيه آيتي أي شخصي قال الكميت:

وتأي إنك غير صاغر

قف بالديار وقوف زائر

وقالوا تأييت الشيء إذا تعمدت آيته قال لبيد:

جفرة المحزم منه فسعل

فتأيا بطير مرهف

فيكون معنى إياها هنا المعنى الأول معنى الشخص والحقيقة راجح إلى المعنى الأول فإذا قلت اياك أردت فالمعنى حقيقتك طلبت، لأن شخص الإنسان حقيقته ويجوز إذا قيل إن مركبة من همزة وياءين أن يكون اشتقاقها من آية الشمس وأياتها وهو ضوؤها فيراد بآءيا النفس التي بها ضياء الجسد ومتى خلا منها ذهب حسنه ونضارته قال الاءيادي:

حلت عليه إياة الشمس أوراقا

آية الشمس راجع إلى اشتقاق الآية لأن نور الشمس علامة لها ولا يحكم على أن إياة الشمس مأخوذ من همزة وواو وياء لأنها لو كانت كذلك وجب أن تصح الواو لعللة الياء إذا كانوا لا يجمعون بين علة العين واللام ولذلك قالوا قوي وروي فأصحوا الواو ولم يصحوها في خاف وبابه لأنهم وجدوا الياء معتلة في المضارع إذ قالوا يقوى ويروى فلو عللوا الواو لخرجوا عن القياس ولا تجعل إياة الشمس مأخوذاً من همزة وياء وواو لأنه مفقود في كلامهم الياء بملها الواو فأما حيوة وحيوان فمن الشاذ ولا تحمل الأشياء على ماشد، ولكن تُحمل على ما كثر ولا يمتنع في هذا الباب إن تكون إيا فعلى بالضم على ما تقدم ويقوي ذلك زعم سيبويه إن ضيزى فعلى بضم الفاء وأنهم فروا إلى الكسرة لتصح الياء وكذلك قال بعضهم الضوقي في معنى الضوقي وقرأ مكوزة الأعرابي طيبى لهم وحسن مآب فإذا جعلت ألف إيا للإحاق لم يمتنع أن يدعى فيها الضم فتكون مثل بهمى لأن إذا صح قول العرب بهماة جعلت من الملحقات، ولم يثبت ذلك، وقال بعضهم البهمي واحد وجمع فالألف عنده للتأنيث لأن فعلى بناء غلب على المؤنث وليس بجار مجرى اِرطاة وعلقة لأن الإحاق كثر في فعلى وحكى المازني انه سمع أبا عبيدة يقول ما اكذب النحويين يزعمون أن التأنيث لا يدخل على التأنيث

وأنا سمعت رؤية بن العجاج يقول علقاة يعني الواحدة من العلقى وهو ضرب من الشجر مر ينبت في الرمل، قال الشاعر يخاطب جملة:

فمت كمداً أو كل على غير شهوة أفانين علقى مرة بأميل

الأميل رمل يتعقد ويستطيل فيكون أميالا وربما كان مسيرة يومين أو ثلاثة وليس ما ذهب أبو عبيدة إليه مبطلا مذهب النحويين لان من قال علقاة بالهاء جعل الألف لغير التأنيث فلا يلزمهم ما قال . وإذا جعلت إيا على وزن اصبع وجب فيها من الاشتقاق ما وجب فيما قبلها إلا إن أحكامها مختلفة والقول الذي ذهب فيها أقوى لأننا إذا جعلناها على إفعال وجعلناها من أوى احتجنا إلى الجمع بين همزتين فتبدل، الثانية ياء وإذا أبدلت المهزة كان القياس ألا تدغم لأنهم قالوا في الأمر من أوى يأوي أبو فلم يدغموا وكذلك قال أكثر العرب روية لما خففوا روية فلم يدغموا وقد قال بعضهم رية في روية ورؤية أيضاً فكسروا لأجل الياء فيكون اصل ايا إذا كانت على إفعال من أوى إئوى فجعلت الهمزة الثانية ياء بإجماع من العرب وأهل القياس ثم بقيت الياء المبدلة واواً لازمة وهما في كلمة واحدة فقلبت وان كان أصلها غير ذلك كما قلبوا في مصدر احواويت، فقالوا احوياء والأصل احوياء وكان يجب ألا تدغم هذه الياء كما لم تدغم الواو في سوير وبويج ولكن لما بنيت في المصدر وهو جار مجرى الأسماء كان القلب فيها أولى وقصد ذكر السير في أن قوماً من النحويين لا يدغمون في مصدر احواويت لأجل العلة الماضية والقول الأول أكثر، ولو قال قائل في أفعال من أويت أيوي فلم يدغم لكان قد ذهب مذهبا، إلا أن النحويين ذكروا أنك إذا بنيت من أوى مثل إوزة قلت إياة فدل ذلك على أنهم يرون إدغام الياء التي كانت همزة واوزة عندهم إفعلة واستدلوا على أن الهمزة زائدة بقولهم وز وإذا قيل إن إيا على مثال اصبع وأنها مأخوذة من همزة وياءين اجتمعت فيها الهمزتان أولاً فجعلت الهمزة الثانية ياء وكان الإدغام واجباً لأن المثلين التقيا.

ولمدع إن يدعي إن ايا جائز إن يكون من الوأى من قولك فرس وأى وقد اختلفوا في معناه فقيل المجتمع الخلق المقتدر وقيل هو الطويل وقال أصحاب الاشتقاق الوأى الذي إذا نظرت إليه ذلك على أنه قوي و شديد الجري كأنه مأخوذ من وأيت أي وعدت أي هو يعد الجري فيكون أصله أي أي وخففت الهمزة الثانية تخفيفاً لازماً كما خففت في ذرية ونبي لان من كلامهم إن يتركوا الشيء الذي هو أصل في الكلمة فلا يستعملوه كما رفضوا همزة الخابية وهي من خبأت وكما قالوا يرى فلم يستعملوا همزة إلا عند ضرورة كما قال الشاعر:

لما استبد بهم شيحان مبتجج بالبين عنك بهم يرآك شأنا

الشيخان المجد في الأمور شأن فعال من الشأن من قولك شأن شأنه إذا فعل فعلة وإنما يذكر مثل هذا لأنه يجوز إن يقال والذي مضى في أول الاشتقاق هو القياس.

وأما ما ذكره أبو عبد الله بن خالويه رحمه الله في إيا فقول يشبه أقوال النحويين إلا أنه يلزمه مثل ذلك في جميع ما ينطق به من الكلام لان القائل لو قال أمل أرطى راء ساكنة فلم يمكن النطق بها فأضافوا إليها طاء وزادوا في أولها الهمزة لسكونها وزادوا الألف في آخرها لبعث الصوت لكان مثل ما قيل في أيا وأصل النطق والله اعلم الهام سبق من الله سبحانه لأول الناطقين فقال القائل من العجم والعرب على حسب ما رُكب فيه وهو غير عالم بما نطق ولا منتقل في ذلك من رتبة إلى رتبة فكان القائل في أول البدء قام وجلس إنما هو كالغراب إذا نعب وكالفرس إذا صهل وإنما الفائدة فيما شرحه النحويون الدلالة على قدرة الله سبحانه لا أن ذلك وقع من العرب باعتماد، ومثل ذلك مثل الأعضاء التي يذكر الأطباء حالها في الشرح فتدل على قدرة من الله عظمة والرجل يولد له الولد وهو جاهل بذلك كله وأما المطالبة بان تكون الهمزة إذا كان الامر على ما ذكره أبو عبد الله همزة وصل فلا تلزم بوجه لأنه ليس سکون الأول من الأصول علة لاجتلابهم ألف الوصل في كل السواكن باط قد يزيدون ألف الوصل تارة والف القطع اخرى والهمزة المقطوعة في الأسماء التي ليست جارية على الأفعال اكثر من همزة الوصل إذ كانت الهمزة الموصولة دخلت على أسماء معدودة وهمزة القطع لحقت أسماء لا يدرکها العدد فافتتوا فيها بالحركات الضمة والفتحة والكسرة فقالوا في المضمومة أبلم واترج واسلوب وأسکوب فقالوا في المفتوحة أفکل وأیدع واحمر وأصفر والمكسورة نحو إصبع وإسنام وهو ضرب من الشجر فأوائل هذه الأسماء كلها إذا أخذ منه الأصلي ساكن وقد لحقها همزة القطع ولم يضمنوا في ألف الوصل كافتتاهم في هذه الهمزة لأنها أمکن وأقوى وليس كل اسم سقط من آخره حرف أو من أوسطه تزداد فيه ألف الوصل ولم تجيء مضمومة في الأسماء غير المتمكنة على أن أهل اللغة حكى بعضهم أسم في اسم فان صح ذلك فهو شاذ وهذه الهمزات المقطوعات كلها زوائد منها ما يستدل على زيادته بالاشتقاق ومنها ما يحكم عليه بغلبة الباب مثل أفکل يحكم على همزته بالزيادة لأن العادة جرت بأن يجيء هذا الباب كله مزيدا في أوله ووضحت شواهد ذلك من الاشتقاق، فدل قولهم الحمرة والحر على إن همزة أحمر زائد وحكموا على إن همزة أفکل كذلك لأنهم الحقوه بالباب المطرد وان كانوا لم يقولوا الفکل ولا الفکل ولم يصرفوا منه الفعل فيقولوا فکل وجرى الإصلاح فيما سمع من كلامهم على أن الفات الوصل لا تدخل على الأسماء التي ليست جارية على الأفعال حتى

فتقول على هذا في مصدر اطرير واثاقل اطارير واثيفقال وان كان اثاقلت ليس على وزن اطرير ولكنهما يتساويان في المصادر ووزن اثيقال اتفيعال ووزن اطارير اتفعال وأما الأفعال فإن ألف الوصل كثرت فيهن لأنها دخلت في الأمر بالثلاثية وهي أفعال هذه المصدر التي تقدم ذكرها، وأما الحروف فإن ألف الوصل لحقت لام التعريف لا ضمير فقالوا الرجل والاحمر وإذا تحرك ما بعد ألف الوصل فسقوطها هو الوجه إلا أنهم قالوا إذا القوا حركة الهمزة على لام التعريف الحمر فاثبتوا لما كانت الحركة ليست أصلاً وإنما هي منقولة من حرف إلى حرف وقد قال بعضهم حمر فحذفوا الهمزتين همزة الوصل همزة القطع وعلى هذا تجمل قراءة أبي عمرو عاداً لولى إنما هي الأولى فلما حركت اللام بحركة الهمزة سقطت همزة الوصل وقولوا قالوا الآن جئت بالحق وما كان مثله يجوز فيه قالوا لان باظهار الواو وقالوا لان بحذفها فمن أثبتها كانت حجته أنها حذفت لا لتقاء الساكنين فلما تحرك الساكن الذي حذفت للقائه وجب إن تثبت ومن حذفها فحجته أن الكلام بقي على حاله من قبل نقل حركة الهمزة إلى اللام ومن هذا الباب بيت أنشده الرماني:

وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي أنت بائح

وقرأ بعض الاعراب هياك نعبد فهذا أبدل الهاء من الهمزة كما قالوا أما والله وهما والله وهرقت الماء وأرقت وأنشد الكسائي في كتابه في القرآن:

ك في الاشتقاق والهمزة مثل أحكام إياك لان الهاء مبدلة من الهمزة إلا ان من قال ي إيا هي افعل لزمه ان يقول إذا ابدل الهمزة وزنها زن وانه مشتق من البلع وليس يثبت مثل هذا .

ولوا زعم زاعم ان هياك بناء آخر وان الهاء غير مبدلة من الهمزة لجاز ان يكون اشتقاقه من الهوى الذي هو هدي النفس ومن الهواء الذي هو هواء الجو. لان الفعل من ذلك هوي وهوى فان بني منه فعلى أو فعلى فانك تقول هيا وهيا ويجز ان تكسر الهاء لجوار الياء كما كسرتها في قولك حي بالمكان أي حي فيه ويجوز أن يكون قولهم هويت وهويت مأخوذاً من الهوة فيكون أصله من وواين إلا أنهم كرهوا اجتماعهما اذ كانوا لا يقولون هוות وثقل عليهم في التشبية أن يقولوا هو وان فقلبوه إلى الياء وليس لقائل أن يكون هياك إذا كانت للمضمر من لفظ هو وهي لان ذينك وضعا للمرفوعات وليس تشديد من شدهما بحجة على هذا القول لان من العرب من يقال هو وهي فيشدد قال طرفة:

وكاين ترى من يلمعي محظرب وليس له عند العزائم جول

وهو بسمل المعطلات نبيل

ومن مرثعن في الأمور موا كل

ويروى إذا اشتد الزمان نبيل وبعضهم ينشد بيت طفيل بالتشديد

و العين بالاثماد الحاري مكحول

إذهي أحوى من الربيعي حاجبه

والتخفيف في بيت طفيل أجود وأكثر.

ومن ادعى ان اياك جائز ان تكون من وايت وجعلها فعلى مع ذلك فانه يقول اصلها وئياك فجعلت الهمزة ياء وجعلت الواو المكسورة في أولها همزة لأن العرب يفعلون ذلك كثيرا فيقولون وساد وإساد، ووشاح واشاح فرعم الجرمي انه مسموع وزغم المارني انه مطرد ولا يفعلون ذلك في غير الواو الاولى لا يقولون في مساور مسائر وفي مخاوف مخائف ومن اللغة قول الهذلي:

غداة لقيتهم بعض الرجال

فلا وأبيك لا ينجو نجائي

على ما في اعانك كالخيال

هواء مثل بعك مستميت

يريد وعائك فقلب فتكون الهاء في هياك بدلا من الهمزة والهمزة بدلا من الواو ومن زعم أنها فعلى من الواى فانه يحدث حادثتين قبل تصيير الواو الأولى همزة لأنه يخفف الهمزة في وؤيا ثم يكسر وزعم قطرب ان من العرب من يقول أياك فيفتح فإذا صحت هذه اللغة وجب ان يقال ان الأصل الكسر وانهم فتحوا استشفالا للكسر مع الياء كما فعلوا ذلك في ليان مصدر لويته بالدين ليانا إذا مطلته قال ذو الرمة.

وأحسن يا ذات الوشاح التقاضيا

تريدي لياني وأنت ملية

ومن زعم بدعواه ان إيا إفعال لم يمكنه ان يجعل أيا بفتح الهمزة أفعل لأنه توصل إلى الياء في الباب الأول، الذي يكون الاشتقاق فيه من أوى أو من الآبة بكسر الهمزة ومن بنى أفعل من أوى قال آوى ولو بناه من آية لقال آيا لقال لأنه يجعل الهمزة الأصلية ألفاً لاجتماع الهمزتين ومن قال إيا من وأى على ما تقدم من الترتيب لم يمكنه مثل ذلك في المفتوح لأنه لو بنى مثل أفعل من وأى قال أو أي فإن جهلت فتحة الهمزة في أيا أصلا لها فللقائل أن يقول قد وجدناهم إذا بنو فعلى أسماً في التأنيث من ذوات الياء يقبلون في الغالب إلى الواو فيقولون الشروى وهو من شريت والتقوى وهو من تقيت فان كانت أيا فعلى من أويت وجب أن تقول أوى لأن الواو إنما انقلبت في النوع الأول لأجل الياء فالجواب في ذلك أنهم ربما استعملوا الأشياء على أصولها ليدلوا بذلك على حقيقة الاستعمال كما قالوا في اسم الرجل حيوة وضيون للهر وإنما القياس ان يقولوا حية وضيون ومن هذا الباب القصوى

ولو جاء على المطرد لقليل القصيا وقد قالته العرب على الوجهين و يجوز أن تكون أيا جاءت في أصل
الوضع لحيء الصفات كما قالوا الريا لأنشى الريان و هو من رويت فالصفة في هذا مخالفة للاسم
ويجوز إن تكون إيا بالكسر فعلا وترتيبه في الشرح على ما تقدم.

القول في آية وغاية وثانية

للنحويين في آية ثلاثة أقوال الأول قول الخليل وهو ان آية وزنها فعلة بتحريك العين وأصلها ايبة فلما
قلبت الياء ألفا لانفتاح ما قبلها وحركتها في نفسا وجب ان تصبح الياء التي هي في موضع اللام.
فان قيل فما يمنع ان تكون آية فعلة أو فعلة لأنا إذا بنينا شيئا على هذا الوزن لزمنا فيه القلب إذ كان
الذي يوجه حركة المنقلب وانفتاح ما قبله ولو بنينا مثل معدة من باع وقال لقلنا باعة وقالة وكذلك
لو بنينا مثل لبوة. فالألفاظ الثلاثة تستوي في الانقلاب على حال الضم والفتح والكسر قيل لا يمنع
مثل ذلك ولكن الحمل على الأكثر هو القياس لانا نجد فعلا في ذوات الياء والواو كثير، اومع هذا
فان باب خشبة أشيع في الكلام من باب سبعة ومعدة ولم تنقلب الياء التي بعد الألف في آية همزة كما
انقلبت الياء في سقاء ووشاء لأنه من سقيت وشيت إذ كانت العرب لا تجمع على الحرف الواحد
علة العين واللام ولكن يقتضون على علة أحد الحرفين.
ولم يصرفوا الفعل من آية اعني فعل الثلاثة لأنهم لو نطقوا به صاروا إلى ما يشقون إذ كانوا لو بنوه
مثل بارع لزمهم ان يقولوا في الماضي آي فيجيتوا بآخر الفعل على هيئة لم تنطق بمثلها العرب ولو
نطقوا بذلك لزمهم أن يردوا في المضارع الياء إلى اصلها كما ردوا في يبيع ويعيب وكانت تجتمع ياء
آن في آخر الفعل المضارع ولا يميز البصريون مثل ذلك وقد أجاز أهل الكوفة هو يحيى يعيى في يحيى
ويعيى وانشد الفراء:

تمشي بسدة بيتها فتعي

وكأنها بين النساء سبيكة

ولو بنو من آية فعلا للزمهم ان يسقطوا فيها الجزم أو يدغموا كما أدغموا في يفر ومن شأنهم أن
يتبعوا الشيء نظيره ليتجانس الكلام كما قالوا قام يقوم قياما فهو قائم فأعلوا في الألفاظ الأربعة فعلة
قام كون الواو ألفا وعلة يقوم سكون الواو وعلة قيام كون الواو ياء وعلة قائم الهمزة ولو بنوا من
آية على فعل يفعل للحقهم في ذلك أشد مما فروا منه في باع يبيع لأنهم لم يبنوا في هذا الباب شيئا
على يفعل ولو رحمت رجلا أو امرأة اسمه آية لقلت فيمن قال ياحار يا آي فلم تقلب كما كنت فاعلا

في شكاية ودراية إذا سميت بها الألف التي قبل الياء في آية معتلة ولان هذه الألف من نفس الحرف وألف شكاية ودراية زائدة وليست منقلبة عن شيء والقول الثاني في آية أصلها آية بالتشديد وأهم فروا من المتشدد إلى الألف كما فروا إلى الياء في دينار وجمعه يدل على أن أصله دينار ولولا ذلك لقالوا ديانير ولم يقولوا دنانير واستثقلهم للياء أكثر من استثقلهم لغيرها من الحروف والألف أخف حروف اللين وكان القلب هاهنا أولى منه في قولهم حاري إذا نسبوا إلى الحيرة يقولون رجل حاري وإنما القياس حيري ففروا إلى الألف قال امرؤ القيس:

إلى كل حاري جديد مشطب

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا

وهذا القول في آية قول الفراء وقد حكاه سيبويه عن قوم من النحويين لم يسمهم ولا شك ان الفراء تبعهم في ذلك. والقول لثالث في آية قول ينسب إلى الكسائي وهو أن آية أصلها فاعلة فإذا صح ذلك فلا بد من حذف ولا يكون المحذوف همزة إلا أحد حرفين همزة أو الياء فإذا قيل ان المحذوف همزة فاصلها آتية فحذفوا همزة وكان حذفها هاهنا أقيس منه في قولهم هو شاك السلاح ومكان هار. وقد حكى الخليل ان العرب قالت سؤته سواية والأصل سواثة فحذفوا همزة لما فيها من الكلفة وقد قالوا ناس وأصلها أناس فحذفوا همزة وحذفها في آية إذا كانت فاعلة أقيس لأنها وقعت بعد الألف والألف مجانسة للهمزة وقبل تلك الألف همزة وبعد همزة المحذوفة ياء فكان الطرح كالواجب على فعل أميت كأنه في وزن باع من آية فليل آيت تسي مثل آمت تميم فهي آتمة فاعتلت الألف في الماضي كما اعتلت في آم وباع فهزمت في اسم الفاعل لما التقى ساكنان وهما ألف فاعل والألف التي كانت معتلة بالقلب في الماضي ولم يكونوا ليردوها إلى أصلها وقد أعلوها في الفعل لأنهم يرغبون ان تكون الأفعال وأسماء الفاعلين مستوية في العلة أو في صحة فإذا صح أنهم حذفوا في شاك وبابه كان الحذف هاهنا ألزم وأحسن.

وإذا قيل ان المحذوف ياء فاعلة في ذلك أنهم كرهوا اجتماع الحرفين المتلين اللذين يكره اجتماع مثلهما إذ كانا ليس ليسا كالدالين في راد وباهلان الياء والواو لهما مزية في الإلقاء إذا كانتا مستثقلين ولم يجيء في كلامهم مثل حاوية بالاظهار ولا مثل حاي بالادغام وقد كثر ذلك في غير الياء واستعملوا تضعيفا في الماضي دون المستقبل فقالوا حي وعي ولم يستعملوا مثل ذلك في الواو ولم يأت عنهم قو وان كان من القووة ولاحو إذا نطقوا الفعل من الحوة وكل ذلك لثقل الواو عليهم.

فإذا جمعت آية على قول الخليل على مثل آكم جمع أكم وأكم وأكم وجمع أكمة قلت في الرفع الخفض هذه آي به يافتى وعجبت من آي قرأهن فلان ولو نصبت لقلت سمعت آيياً فاتعظت غير ان

هذا شيء لم ينطق بمثله إلا أنه على باب أظب وأنت قائل في النصب رأيت، أظبيا ولا يمكنك أن تدغم إذا نصبت في قولك رأيت آيبا لأنك تصير بالاسم إلى ما يستثقلون ولكنك تخفي ان شئت ومن أدغم يجيي ويعي على رأي الفراء كان الإدغام في رأيه أيسر منه في رأي الخليل لأنه لا يرى الإدغام في قولك رأيت محييا ومعيبا ولكنه يرى الإخفاء والإظهار والمخفى عنده في وزن المظهر وكذلك عند غيره من أصحابه ألا ترى أن سيبويه أنشد هذا البيت على الإخفاء.

إني بما قد كلفتنى عشيرتي من الذب عن أعراضها لحقيق

يخفى الباء في الميم في قوله بما ولا تكون الباء عنده إلا محتركة لأن سكونها كسر في رأيه ورأي غيره وكذاك قول الراجز:

وغير سَفْعٍ مُثْلِ يَحَامِمِ

أنشده سيبويه على الإخفاء وهذا لا يجوز إلا أن تكون الميم المخفاه متحركة.

وإذا جمعت آياء على مثل أزمان وأجمال قلت آيا فقلت الياء الآخرة همزة كما فعلت في سقاء وقضاء ولو صغرت على رأي الخليل لجاز لك أن تقول تُدِيُّ وتُدِيُّ ولو صغرت على القول الآخر وهو مذهب من يرى أن أصلها إية بالتشديد لقلت كما قلت في القول الأول لأنه يرجع إلى مثل حاله فأما من زعم أنها فاعلة في الأصل فيلزمه أن يقول في تصغيرها أوية لان الألف عنده الألف فاعلة وليست منقلبة عن الياء وإنما هي كالألف ضارب وطالب وهذه الألف تصير واواً في التصغير والجمع فتقول طُوَيْلب وغُوَيْلب وإذا سميت رجلاً طالبا قلت في جمعية طوالب ولو ان الاشتقاق دلا على ان آية من ذوات الياءين لجاز ان يدعى فيها أنها من أوى كأنها علامة بأوى إليها الضل فتكون الفها منقلبة من الواو وتصح الياء لأجل علة العين ولو صغرت على هذا الرأي لقليل أوية ترد إلى الأصل كما ترد الساحة إليه.

وغاية استدلال على أنها من ياءين بقولهم غيببت غاية وهو نحو الراية وقالوا غاية للسحابة ولولا ذلك لجاز ان تقول في غاية إذا عني بها الراية أنها من ذوات الواو مأخوذة من قولهم تغاوى القوم إذا اجتمعوا كأنهم يريدون الاجتماع إلى الراية المنصوبة.

وراية يذكرها النحويون في هذا الباب وقد همزها بعض العرب وإذا همزت فهي من رأيت وليست من باب آية لأنها حينئذ فعلة بسكون العين ولم يجتمع في آية من الحروف العلة.

فإن قيل فقولهم للشجرة آءة وجمعها آء من قول زهير:

له بالسّي تنوم و آء

هل يجوز ان يكون مشتقا من أصل آية وقلبت الياء الآخرة همزة أو من اويت فقلب ت الواو الفأ واجتمعت في الحرف علتان قيل لا يجوز ذلك عند أهل القياس على ان شذوذ الحرف الواحد أو الحرفين لا ينبغي ان يمنع منه مانع بحال لأن الأشياء قد تخرج عن القياس والأقيس في آء ان يكون مبنيا من همزتين بينهما حرف عليل فيكون من باب غاغة وطاق وهو مما لما ينطقوا منه بالفعل لأنهم كرهوا ان يقولوا آء يوءوء مثل عاع يعوع وإذا اجتمعت الواو والياء في صدر الكلمة كرهوا ان يصرفوا منها الفعل وذلك مثل يوم وويح وويل وويس وويب والوين وهو العنب الأسود ويقال الزبيب لم يبنوا من هذا كله فعلا لأنهم لو فعلوا ذلك لم يكن لهم بعد من الاعلال فيقولون وآل بويل وواس بويس ويام بيوم ولعلمهم كرهوا ذلك لأجل الهاء التي تلحق في المضارع ثم جعلوا حروف المضارعة تابعة للياء كما جعلوها تابعة لها في باب يعد ويزن ولم يفعلوا بالهمزة مثل ذلك ولكن أجروها مجرى الحروف الصحاح فقالوا آن الأمر يتين وآمت المرأة تميم وآب الغائب يؤوب وكرهوا مثل ذلك في الأء لأنه أثقل من هذه الأشياء إذ كان طرفاه همزتين ولو صرفوا منه الفعل لوجب ان يقولوا في الأمر أوفلم يكن لهم بد من تخفيف الهمزة فيجعلونها واوا لانضمام ما قبلها فيصيرون إذا خاطبوا الواحد بالأمر كأنهم خاطبوا الجماعة إذا أمروهم من وأي أي وعد لأنك تقول للواحد أو وعداً حسنا كما تقول ق زيدا وللاثنين إيا وللجميع أو فكلما كثرت الحروف التي جرت عادتها بالأ بدال والعلة كانوا في تركها أرغب ويحكم على آء انه من ذوات الواو لأنها الغالبة على هذا الباب وإذا جهل أصل شيء من ذاك فعليها يحمل فتقول في تصغير آءة أوية ولو جمعنا على مثال أبواب لقلنا آ و آء ولو جمعناه على مثل انور لقلنا آوء ويا فتى فصححنا الواو كما صححناها في أنور وادور ومن كان من لغته ان يهمز هذه الواو فيقول أدور وأقوس فإنه لا يجوز له ان يهمز في آوء لأنه يجمع بين همزتين ولكنه ان أراد ذلك خفف الهمزة الثانية فجعلها واوا ثم قلبها إلى الياء كما فعل في باب ادل وهذا لان الضمة التي اوجبت الهمزة للواو تحول إلى الكسرة ولو جمعت آء على مثل نيران لقلت إيان فان حفت الهمزة الثانية قلت إو ان فرددت الياء اصلها ولو جمعت آيا على فعلا لقلت إيان فأما شاء فألفه منقلبة من واو وهمزته مبدلة من الهاء بذلك على ذلك قولهم شويهة في التصغير وشياه في الجمع وليس قولهم شوي في معنى شاء بدليل على ان الهمزة في شاء منقلبة من ياء لأنهم قد يخفون الشيء تخفيفا لازما كما فعلوا ذلك في برية ونبي وكان العرب مجمعة على ترك الهمز في الشوي. قال

الراجز:

ان بني يربوع أرباب الشوي من يشرب المنى يحبل بصبي

قوم يلبون السويق بالمنى

فكان الشوي اصله الهمز لأنه في معنى الشاء كما ان المعيز في معش المعز والضئين في معنى الضآن والشوي موافق فعيلا من شويت لأننا نقول شويت اللحم فهو مشوي وشوي والقياس ان يجعل شوي من لفظ الشاء لا من لفظ شويت لأنه إذا جعل من لفظ الشاء كان مخصوصا بالنسمة ولة جعل من شويت لشركه في ذلك جميع المشويات لانه قد يُشوى لحم الجزور ولحم الضائنة ولحم الماعر ويدخل في ذلك الحيتان وغيرها من الطير وجميع ما يؤكل من أصناف الحيوان فإذا قيل إن شاء من لفظ شاة وان الهمزة فيه منقلبة من الهاء فيجوز إن يقال اشتقاق شاه من الشوه وهو من الأضداد يكون في معنى القبح وفي معنى الحسن فأما القبح فهو الظاهر في كلامهم يقولون شوه الله خلقه وشاه وجهه وأما كونه في معنى الحسن فقولهم فرس شوهاء أي حسنة، وكذلك فسروا قول ابي داود:

مستجاف يضل فيه الشكيم

فهى شوهاء كالجوالق فوها

وقيل الشوهاء الواسعة الفم ويقال للذي يصيب بالعين اشوه ومن قال في تصغير شاة شويهة وجعل شاء كالجمع لشاة فانه يجب إن تقول في التصغير شوية لأن شاة عند فعلة من شاه يشتهه فحذفت الهاء الأصلية وأعلت الواو ومن زعم إن شاء همزته ليست مبدلة من هاء وإنما اصل في الباب فانه يقول التصغير شوي إذا ذهب به مذهب قوم فان ذهب به مذهب ابل وخيل قال شوية وإذا كن على مذهب شاة لم يجزان يحمل في التصغير إلا على باب نخل وقبر وذلك ان ما كان بينه وبين واحده هاء من المجموع جاز فيه التذكير والتأنيث فإذا صغر وجب ان يلزم فيه التذكير ليقع الفرق بين التصغير الواحد والجمع فمن قال هذه نخل حسنة قال في التصغير نخيل ليفرق بين تصغيره وتصغير نخلة. واما طاية وهي السطح فهي من باب آية في ان لامها صحت لأجل علة للعين وكأها من طويت فانقلبت الواو الفاء، قال الشاعر:

عذارى على طائيات مصر

كأن المحال الغر في حجراتها

فلو صغرت طاية لقلت طوية وثاية إذا أردت مراوح الابل وهي عازبة فإنها من هذا الباب ويجب إن يكون اشتقاقها من ثويت بالموضع إذا أقمت الا ان ثبت انها من ذوات الياء ولو جمعت طاية على طاي وثاية على ثاي ثم جمعته على أفعل مثل أزم من وآكم لقلت في الرفع والخفض هذه اطو ومررت

بأطو وهذه اثنو ومررت بأثو فإذا نصبت قلت رأيت أطويًا وأثويًا إلا ان تثبتت انما من ذوت الياء فتجربها مجرى آية وقد مر ذكرها وقد زعم قوم ان شاء شاذ فهذا يدل على جمعهم بين العلتين فأما الماء لمشروب فهو مثل شاء إذا قلنا إن همزته من الهاء وليس البديل عندهم كالعلة ولولا ذلك لم يجمعوا بين بدل اللام وعلة العين وحروف المعجم التي هي باء وتاء وثاء انما هي أصوات محكية في الأصل فإذا عُرِبَتْ فإنما نُقِلت من بَاب إلى باب وإنما قالوا بَاء فنطقوا بلفظ الحرف ثم قووه بألف ليتمكن النطق به ثم مدوا ارادة للبيان فلما اجتمعت الفان هُمزت الأخرى منهما فهذه الحروف ما دامت في بابها جارية مجرى الأصوات التي هي على هذا الوزن مثل غاق وواق ونحو ذلك فإذا أخرجتهن إلى باب الأسماء أجريت الألف مجرى المنقلبة كما انك إذا أخرجت ترخيم حارث في قول من قال يا حارُّ إلى باب الأسماء أجريت الفه مجرى ألف باب ونار والراء اسم شجر يجري في التصغير مجرى غيره فيحكم على الفه بأنها واو في الأصل حتى يثبت السماع بغير ذلك همزته انما أصلية ليست بالمنقلبة.

وإذا نسبوا إلى آية فانهم يميزون ثلاثة أوجه آتي بالهمزة وآوي بقلب الياء واوا وآبي على الأصل فبعضهم يرى إن الهمز هو الوجه وبعضهم يختار الياء لأنهم قد كثر في كلامهم مثل هذا إذ كانوا يقولون رجل عبي وحيى وهذا مكان محبي فيه وأمر معبي به وأما قلبهم إلى الواو فلأجل الياءات والهمز فروا إليه لاجتماع الحروف التي جرت عادتها بان تعتل ولقائل أن يقول الأصل آبي بلا امتراء فالهمزة هل حدثت عن الياء أم عن الواو فيقال له كل ذلك يجوز فان شئت قلت قلبوا الياء واوا ثم همزوا الواو لأنها مكسورة كما قالوا في وشاح إشاح وكان هذا الزم لأن بعد الواو ياءين ألا ترى إن همزة بعدها ياء مشددة قد جاءت في كلامهم صدرا للكلمة فقالوا إياك وإيل للذي في الجبل وليس في كلامهم واو مكسورة بعدها ياء مشددة في صدر كلمة البتة وقد جاءوا بالهمزة المفتوحة وبعدها الياء المشددة في مواضع كثيرة ولما يفعلوا ذلك في الواو ألا تراهم قالوا للرجل أيم وللمرأة أيم وقالوا أي القوم معك ورجل ايد وايد الله وليس في كلامهم مثل ويل ولا ويرو أما قلبهم الياء إلى الهمزة فكما قلبوها في قولهم يدي وادي وهو العيش الواسع ويلنجوج و ألنجوج والياء إذا كانت متحركة بالكسر وقبلها ما يُسكتُ عليه فهي جارية مجرى ما يبتدأ به في بعض الجهات ولا ريب في أنهم آثروا الابتداء بالهمزة على الابتداء بالياء إلا ترى إن أفعل في الأسماء أكثر من يفعل فباب احمر وأصفر لا يقاس به في الكثرة باب يرمع ويلمع واليرمع حجارة رقاق تنفت باليد واليلمع البرق والسراب وقالوا

إصبع أبلم ولم يقولوا يرمع وقد حكي يعفر على الاتباع وقال بعض أهل اللغة ليس في كلامهم اسم أوله ياء مكسورة إلا قولهم اليسار ليد هكذا قال ابن دريد وغيره يقول يسار بالفتح فإذا كان ذلك على ما تعرفه العامة فقد فقدت ياء مكسورة في أول الأسماء إلا إن يجيء في مصدر فاعلتُ فانهم يضطرون إلى ذلك إذا قالوا ياسرت الرجل يسارا وقد استغنوا بالمياسرة وكذلك قالوا يا منتُ أي أتيت اليمن ولعلمهم يجتنبون اليمان في المصدر ويفرون منه إلى الميامنة ويدلك على ان الكسرة عندهم مع الهمزة أيسر منها مع الياء أنهم يقولون أعلم وإستعين وإخال فيكسرون مع الهمزة كما يكسرون مع التاء والنون وقد قرأت بذلك القراء يحيى ابن وثاب وغيره ويروى انه قرأ فأمتعه قليلا ثم اضطره بكسر الهمزة من اضطره وكذلك يفعل في غيرها من حروف المضارعة فقرأ يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وهذه لغة للعرب فيما كان على فعل يفعل وما جاوز الاربعة نحو اسود واقشعر وإذا صاروا إلى الياء فروا إلى الفتح فلم يقولوا يعلم كذلك يقول سيويه وقد حكاها الفراء عن قوم مات العرب وأن صحت فهي شاذة وليس هذا من باب ينحل وقرأ أصحاب القراءة التي مر ذكرها إن تكونوا تيلمون فانهم يألمون كما تيلمون فكسروا مع التاء ولم يكسروا مع الياء فهذا يبين حال آية في النسب والحد لله وهذه الأسماء التي ظهرت فيها الياء وهي على مثل آية تجري في النسب مجراها.

القول في اسم وحقيقة الحذف منه.

وكان أصل الأسماء ان تحيء غير محذوفات وانما يستدل على حذفها بالاشتقاق والتصغير والجمع والعلل الجارية عليها في أنحاء العربية فكأن قائلًا في الأصل قيل له ما فرس أو ما رجل فقال اسم فوقع للسامع أن الهمزة من الأصل لأنه سمع جرسا على مثل إذن وابط وادل والإدل اللبن الحامض فقال السامع هذه همزة أصلية فيجب ان يكون اشتقاقها من اسم ياسم فرجع إلى أصل الكلام وما روت الثقات منه فلم يجد فيه ذلك فقال يجب إذ فقدت هذه اللفظة ان يجعل اسم من وسم يسم كأنه وسم كأنه وسم ثم قلبت الواو همزة كما قالوا ولدة وإلدة ووطاء وإطاء فاستقر في نفسه ذلك ثم سمع الفصحاء تقول سمعت اسمك وهذا اسم زيد ويستمر على ذلك ولا يجريه لجرى اذن وأزل وهو الكذب لأنها لو أجرته مجرى ذلك لنطقت بالهمزة في ادراج الكلام فقال السامع يجب ان يكون هذا لما كثر آثروا فيه الخفة ثم سمعهم يقولون في التصغير هذا سميك وسمي أخيك فانقض عليه ما اعتقد

لأن الامر لو كان كل توهم لوجب أن يقولوا أسم كما يقولون في اشاح اشيح فيشبتون الهمزة وزاده ريبا فيما فان ضمن جمعهم اياه على أسماء فعلم أن ما ذهب إليه باطل ونظر فإذا العائد في التصغير لا يخلو من أن يكون واوا أو ياء وان لالسين سكنت في أول النطق فنطقوا بالهمزة قبلها ليكون وصلة إليها واسقطوا عند الغناء واعتبر كلام العرب فرآهم يقولون سموت سموا وإذا أرادوا أن يخبروا أنهم جعلوا للرجل اسما قالوا سميته ورآهم لم يستعملوا السمي فحكم على أن الذاهب من اسم واو وانهم وضعوا هذه الكلمة وهم يريدون بها ظهور أمر الإنسان وعلوه وان يعرفوا به غيره لأن من لا يعرف له اسم فهو حامل مجهول وقالوا سم وسم في المسموع فدل ذلك على أنهم بنوه تارة على فعل وتارة على فعل وقد انشدوا أبياتا لوجهين منها قول الراجز:

آثرك الله به ايثاركا

والله سماك سماً مباركاً

وقال آخر:

يكنى أبا السوح وقرضاب سمه

وعالمنا أعجبنا مقدمه

وأما قول الآخر:

لخير معد كلها حيث ما انتمى

فدع عنك ذكر اللهو واعمد بمدحه

وأحسنها وجهها وأرفعها سما

لأجودها كفاً واکرمها أبا

فزع قوم من أهل اللغة أن السما بعد الصيت والاجود أن يكون سم على ما تقدم وألفه للنصب وان لم يكن سمع في غير هذا البيت فلا وجه له إلا القول الايخر ولو كانت الألف في اسم أصلية لقالوا في جمعه آسام كما قالوا في جمع إرب وهو العضو آراب فان قيل فما ينكر من أن تكون همزة اسم مبدلة من واو ثم قلبت في الجمع لأنهم يستعملون التغير في المعتل فيقولون كاع وكائع وهار وهائر قيل الذي يمنع من ذلك أنهم لم يقلبوها في الجمع وحده ولكن قلبوها في جميع ما صرفوه من اسم فقالوا سميت وسمي وأسماء فدل ذلك على علة هذا القول ودلهم وصلها في غير الابتداء على أنها كغيرها من الألفات التي لحقت الأفعال وهذا النوع من الأسماء فأما أسامة فليس من لفظ الاسم في الحقيقة وان كان مجانسا له في الجرس ويجب أن يكون اشتقاق أسامة من الاسم وهو ممات وقد يجوز أن يكون أسامة من الوسام وهو حسن الوجه فبني على فعالة وهمزت الواو لما ضمت في أول الكلمة وإذا حمل على هذا القول جاز ان يكون من الوسم إلا ان همزته في ذلك أصلية لأنها بدل من الواو وقلبهم

الواو المضمومة همزة شائع كثير يقولون ولد له أولاد وألد له وفي الكتاب العزيز وقتت وأقتت وهو من الوقت وقولهم أد بن طابحة يجوز إن يكون أصله ود قلبت الواو همزة ويجوز ان يكون مأخوذاً من الاد وهي القوة أو من قولهم أدت الإبل إذا حنت حنياً شديداً فأما قولهم أسماء في اسم المرأة فالنحويون المتقدمون يجعلونه جمع اسم وإذا سموا به الرجل لما يصرفوه لأنه اسم غلب عليه كونه للمؤنث كما أن زينب غلب عليه أن يكون اسم امرأة وليس فيه علم للتأنيث وليس أسماء عندهم بمترلة حمراء فيلزم أصحاب هذا القول أن يقولوا مررت بأسماء وأسماء أخرى فيصرفوها في النكرة لأنها ليست كحمراء عندهم وإنما هي أفعال مثل أبناء وأحناء ولو كانت مثل حمراء لم تنصرف في النكرة ولا يمتنع في القياس إن تكون أسماء من الوسامة إلا ان الواو قلبت إلى الهمزة وقلب الواو المفتوحة إلى الهمزة قليل إنما جاء في أحرف معدودة كقولهم أحد وأصله وحد وكقولهم المرأة أناة وأصله وناة هذا في رأي من زعم أنها من الوبي وقد يجوز ان يكون مأخوذاً من التاني في الأمر فتكون موصفة بالمصدر فيقال امرأة أناة أي ذات أناة لأنها إذا كانت ثقيلة الجسم اداها ذلك إلى تأنيها فيما تمارس وقد قالوا الزكاة تذهب أبلة المال أي وخامته وذهبوا إلى إن أصلها وبلة وأنها من قولهم كالأ وبيل أي وخيم وغيداء فيكون على هذا فعلاء ولا تنصرف إذا نكرتها كما لاتنصرف حمراء ولو نطق على هذا بالمذكر فجيء به على الأصل لقليل أوسم فإن جيء به على القلب قيل آسم فخفضت الهمزة الثانية لانه مثل لآدم ولو صغرت أسماء على هذا التصغير الترخيم لقلت أسيمة كما تقول في خنساء خنيسة والذي قوى رأي النحويين في إن أسماء إذا كان اسم امرأة جمع اسم قولهم في ترخيم التصغير سمية ولم ينقل في أسماء النساء أسيمة وبنوا سماً وسماً على لغتين كما قالوا فعل وفعل في أشياء كثيرة قالوا عُضو وعُضو وجرو وجُرو وطِي وطِي وإذا أجروا على بعض الأسماء حكماً من حذف أو زيادة لم يهجره على نظيره وإنما نُقل كلامهم بالسماع فقيس منه ما اطرده ورد ما خرج عن القياس إلى نقل السامعين فلا يلزمهم ان يقولوا في جرو جرُّ وجر كما قالوا في اسم سم وسم ولا ان يدخلوا ألف الوصل في أوله فيقولوا اجر كما قالوا ابن واسم لأن هذه أشياء خصت بالحذف والزيادة ولقوا لزمهم مثل ذلك لوجب عليهم ان يكونوا قد نطقوا من الضرب باسم في وزن إتمد وجعلوه واقعاً في بعض الأشياء ولوجب ان يحذفوا الهمزة من أوائل أمير وأجير وأخير ونحو ذلك كما حذفوها من أناس لما قالوا ناس ولا يقبل أحد دعوى من يلزمه مثل ذلك وزعم ابو اسحق الزجاج إنه لم يتكلم قبله في اشتقاق اسم ولا مرية في انه كما قال لأنه الثقة في هذا وغيره أن شاء الله فان قيل فما ينكر ان تكون ألف اسم أصلية ثم حذفت لكثرة الاستعمال كما حذفت الهمزة في ويلمه قيل الذي منع من ذلك دلالة

الاشتقاق على غيره وحكم على ان ألف أم ألف اصلية وان كانت قد حذفت في قولهم ويلمه لان الغالب على كلام العرب ان يقطعوا همزة أخ وكذلك ما صرفوه منها لأنهم قد قالوا الأومومة وقد ادعى بعض النحويين المتقدمين ان ألف أم قد توصل وليس ذلك لأنها ألف وصل وإنما هو اتفاق لضرورة كما قال حاتم:

فأنعم ومتعني نفيس بن جحدر

أبوهم أبي والأمهات أمهاتنا

وقد وصلوا الفات القطع في مواضع وإنما ذلك في ضروره الشعر كما قال أبو زبيد الطائي:

ان قد تفرد أهل البيت بالثمن

فأيقن أكر إذ صاروا ثمنية

وإنما هو اكر على مثال احمر واكرها هنا اسم كلب وقال آخر:

ولنسوة من آل أبي سفيان

يا للرجال لحادث الأزمان

وهذا مرفوض قليل وقد أفردوا أما بحكم ليس لغيرها من الأسماء وذلك ان الفراء وغيره يزعمون ان العرب يكسرون همزة أم إذا وقعت قبلها كسرة أو ياء وقد قرأ بذلك الكوفيون مثل قوله فلامه السدس وفي بطون إمهاتكم وليس وصلهم الهمزة في قولهم ويلم بديل على انها ألف وصل لأن هذه الكلمة شذت عن سائر الكلام ويجب ان يكون الاسم على رأي أبي اسحاق جارياً لجرى الذبح الطحن لان المصدر فعل مفتوح إذا رُد إلى الأصل ولو كان اسم من الوسم أو من الاسم لقليل اسمتُ الرجل ووسمته وليس القلب من اسم إلى سما مثل القلب من رأى إلى راء ومن شأى إلى شاء لان المعتل كثر فيه ذلك وأمر؟ بابه ليس من هذا النحو وكذلك قولهم اسار في اسار ليس من ذلك النحو لأنهم كرهوا ان يقولوا اسار فيجمعوا في الكلمة الواحدة بين همزتين فقالوا اسار لان المد ايسر واخف قال الشاعر وأنشده أبو عبيدة:

ضرب الغريبة تركب الاسارا

إننا لنضرب جعفرًا بسيفنا

يريد الأسار. وأنشد سيبويه:

وحل بدارها ذل ذليل

لقد لقيت قريظة ما سآها

يريد ساءها ولو بنيت من اسم مثل افعل لقلت اسمي يافتي على مثال اعمى والهمزة فيه همزة افعل ولو بنيت منه مثل ائمد قلت هذا اسم في الرفع ومررت باسم ورأيت اسمياً في النصب والفه زائدة ليست من ألف اسم في شيء لأن تلك زيدت على شرط من البنية إذا زال بطلت بلا اختلاف ولو بنيت منه مثل ابلم لقلت اسم في الرفع والخفض ورأيت اسمياً في النصب فقلبت واوه كما قلبت وأو أدد وأجر

وإذا نسبت إلى اسم فحذفت الألف ورددت قلت سموي وإنما يردون من المنسوبات فيما ذهب منه موضع اللام لأنها التي يلحقها التغيير والعين بعيدة من ذلك والفاء أبعد فلو نسبت إلى عدة وجهة إذا سميت بهما لقلت عدي وجهي فلم تردد وكذلك لو سميت رجلا بمذ لقلت في النسب مذي لأن الذهاب العين والنسب عندهم ارد من التثنية والجمع لأنه الزم، فأما التصغير فاجمع على قياسه فلا بد من الرد فيها لأنه يُضطر إليه الناطق فيقول في عدة وعيدة ولا يجد عن ذلك مندوحة ولو جمعتهما جمع التكسير لوجب ان تقول وعد لأنك تردها إلى باب سدرة وكسرة، وقول الراجز:

تلفه الرياح والسُمِّيُّ

لا يدل على ان اصل الكلمة من ياء، كما لا يدل على قولهم الدلي على أنهم قالوا الدلي إذا كانوا يجمعون ذوات الياء على هذا النحو فيقبلون. وكذلك قالوا عصي وقفي (أ) وإنما يذكر مثل هذا ليعلم انه ليس في كلامي السمي إلا ممتا أو كالمات. وأما زعم ان الواو حذفت بعد سكوتها لأنهم استثقلوا الكسرة أو الضمة عليها فلما لقيها التنوين وجب حذفها، فإن هذا القول قد يجوز ان يكون مثله وقد يجوز ان يمتنع وامتناعه أولى لأنهم لم يطردها القياس عليه ولا فعلوا ذلك بكل ما كان على هذه الزنة، وليس هو جاريا مجرى أدل وقاض لأن هذين في باهما اصلان ولهما نظائر كثير، وليس حذفهم في اسم مثل ذلك وإنما تلك العلة شيء يتوصل به النحويون إلى تكثير المنطق ولا يعلم كيف سحبة حذفهم للواو إلا ان يدعي مدع انه في غريزة الناطق بهذه الكلمة في بدء الخلق. وقد مضى القول في ان ألفاظ الآدميين التي جبلهم الله سبحانه عليها إنما كصياح الطير وصهيل الخليل على ان قول من زعم ان الواو حذفت منها الحركة ثم حذفت بعد ذلك يشبه اعتلال النحويين ولكننا وجدناهم يحذفون الحرف الصحيح من بعض الأسماء ولا يمكن الاعتلال بمثل هذه العلة فيه لأنهم إذا جاءوا بمثل قول زهير:

أبّ بري وخالّ غير مجهول

يأبى لحر فلا يبغى به بدلا

وقد علموا ان التاء حذفت لا محالة وفيها الحركة فهل يجوز ان يدعي مدع أنهم اسكنوا التاء لما أرادوا الحذف فلما اجتمعت مع التنوين حذفت لالتقاء الساكنين وهذا ما لا يحسن في القياس لأنه يؤدي إلى تكلف يشهد المعقول بخلافه ولأن الذين قالوا في مروان يامرو فحذفوا الألف والنون لا يجوز أن يدعي لهم أنهم استثقلوا الضمة على النون فحذفوها فالتقى ساكنان فحذفت النون ثم حذفت الألف.

والنحويون يذكرون في الترخيم حذف الزيادتين اللتين زيادتا معا فان كانت زيادتهما وقعت في حال رسالة الملائكة - أبو العلاء المعري

واحد فكذلك يجب أن يكون الحذف وعلى هذا يمضي القول على عثمان ومنصور وشراحيل إذا رحمت شيئاً من ذلك في ضرورة وغير ضرورة بما كثرت الحذوفات دل ذلك على بطلان قول من زعم أن الواو سكنت في سمو لما استثقلت الضمة أو الكسرة عليها ولو صح ذلك لكانوا قد فروا إلى حذف الواو من جمعهم بين سواكن ثلاث لأن الميم في أصل البنية حظها السكون والواو سكنت لاستثقال الضمة ثم استقبلها التنوين بعد ذلك ورأى من زعم هذه المقالة يلزمه أن يكون حذفها في الوصل لان التنوين إنما يلحق في أدراج الكلام وإذا قال القائل سمو في الوقف فانه لا يضطر إلى حذف. إذ كانوا يجمعون في الوقف بين ساكنين بغير اختلاف ولا ينظرون أكان الساكن همزة أو واو أم ياء أم حرفاً هن غير هذه الحروف والقول في هذا يتسع وقد مر ما فيه كفاية.

القول في اثنين واثنتين

هذه الأسماء التي حذفت من أواخرها حرف العلة وزيدت في أوائلها همزة الوصل فخالفة لغيرها من الأسماء وهي موضوعة في أصل اللغة وضع الأصول وأكثرها لحقه التأنيث على حد التذكير فقالوا ابن و ابنة واثنان واثنان وامرؤ وامرأة فأما اسم فلم يحتاجوا فيه إلى التأنيث لأنه جرى مجرى الصوت واللفظ والوجه والرأس وإنما يستنبط النحويون أصول المعتلات بالاشتقاق الحاكم على الأصول أو بالتصغير والجمع ولهم أيضاً بالنسب دلالة والعرب قالت اثنان فثبتوا على هذه البينة ولم ينطقوا بغير ذلك فلما صاروا إلى التأنيث قوي الاسم الناقص فاتسعوا فيه وقال أكثرهم اثنان وهي اللغة التي جاء بها القرآن، وقال بعضهم ثنتان وهي كثيرة في الشعر أنشد ابن الأعرابي:

أنا ابن ثنتين وسبعين سنة

فقلت مهلاً لا تلومي ياهنه

وقال آخر:

ونحن حرام مسي عشرة شر

لقيت ابنة البكري زينب عن عفر

وأخرى على لوح أحر من الجمر

فقبلتها ثنتين كالثلج منهما

فقولهم ثنتان استدل به النحويون على أن أصل الثاء في قولهم اثنان أن تكون مكسورة واستدلوا بقولهم ثنوي على ان الثاء يجب أن تكون مفتوحة فتنازع في اثنين أصلاً أحدهما أن يكون وأحدهما على فعل مثل ثني والآخر أن يكون على ثني مثل رحي إلا أنه لحقه التغيير وقد يجوز ان يجيء الاسم الواحد على فعل وفعل كما قالوا حرج وحرج و حلس و حلسُ وشبهه واستدلوا بقولهم ثنيت

وثني على أن المحذوف ياء وقد حكي أن بعض العرب تقول الاثن فيجيء به على لفظ ابن ووزن اثن على هذا القول إفع ووزن اثنين يجب أن يكون افعين واثنان وزنهما افعتان وثنتان وزنهما فعتان، وقد حكي ثنوت في معنى ثنيت فإذا صح ذلك جاز ان يكون المحذوف واوا فأما ابن فبعض الناس يذهب إلى ان الذي حذف منه واو وذلك اختيار سعيد بن مسعدة وكان يستدل على ذلك بقولهم البنوة وكان غيره يذهب إلى ان الساقط من ابن ياء لأنه من قولهم بنى الرجل على امرأته يبني وكان بعض النحويين يميز إن يكون الذاهب واواً وان يكون ياء وذلك رأي أبي اسحاق الزجاج وقولهم بنت يدل على أن أصل ابن فعل وقولهم بنون وبنات يدل على أن أصله فعل وقولهم أبناء يستدل به على انه ليس بفعل ساكن العين حملاً على الأكثر من الكلام إذ كان جذع واجذاع وحمل وأحمال أشيع قي اللغة من زند وازناد وفرخ وافراخ وإنما تحمل الأشياء على ما كثر وليس لقاتل ان يقول وكيف لا نجز ان يكون اصل ابن والواحد من اثنين على فعل لأننا قد وجدنا ما يدل على كسر الأول وفتحها ودليلاً يبيء عن حركة الأوسط إذا فتح الأول وهو ان أفعالاً جمع فَعَل وفِعَل مثل جمل وزمن وجذع وحسل ويقوي مذهب من زعم ان الساقط من ابن الواو تشبه النحويين المتقدمين قولهم أشياء بقولهم أئينون من قول الشاعر:

بر الاسم إلى أوله فصار وُبينون فقلبت الواو همزة لأنها مضمومة كما نقلوا الهمزة من شيناء إلى أول الاسم فقالوا أشياء ولو قال قائل

فجمع أفعلا بالياء والنون وذلك في ابن أقيس لأنه لما يعقل وليس ألف ابن من ألف ابناء ولا أبينين في شيء لأن تلك همزة الجمع وهذه همزة وصل وقطعهم اياها في كل المواطن يدل على مخالفتها الهمزة في أول ابن وإذا قالوا ثنتان فالأقيس أن تكون التاء للتأنيث فأما بنتٌ ففي تائها قولان أحدهما أنها بدل من واو والآخر أنها تاء التأنيث فإذا قيل ان تاءها تاء التأنيث فوزنهما فعت وإذا قيل انها مبدلة من واوا وياء فوزنهما فعلٌ والتأنيث في ثنتين أقوى لأنهم قد دلوا على انه جاء مؤنثا على حد التذكير إذ قالوا اثنتان واثنتان ولم يقولوا اثنة ولا أدفع أن تكون تاؤه مبدلة من حرف علة وتاؤه أشبه التآت بناء بنت ودلوا بقولهم ابن وابنة على ان تأنيث ابن على حد التذكير إنما هو بقولهم ابنة ومن شأن تاء التأنيث ان يكون ما قبلها مفتوحا مثل طلحة وثمرة إلا أن يكون الفا فتسكن مثل ارطاة ومدعاة وهذه الألف وان كانت ساكنة فان حركتها الأصل إلا انه قد يجوز أن يشذ الحرف بعد الحرف لاسيما فيما غير عن سبيل غيره كما شذ الكسر قبل هاء التأنيث في قولهم هذه ولم يحك عن العرب أنهم قالوا ثن ولا ثنان ولا بنٌ في ابن فأما قولهم بناتٌ فدليلٌ على ان أصل ابن فعل فان كان من ذوات الواو فاصلها بنواتٌ وان كان من ذوات الياء فالأصل بنيات وأما بنون فيدل على ان اصل ابن بنى و لأن الباء تنفتح وتنحرك النون فتجعل مثل رحي وعصاً ولا تُجعل مثل سبع وكتف لأن باب فَعَلْ أكثر من فَعُلْ و فَعِلْ، وهذا رأى المتقدمين.

ولو ذهب ذاهب إلى أن أصله فَعِلٌ أو فَعُلٌ لم يكن مخطننا وله في ذلك وجهٌ من القياس وذلك أنهم إذا جعلوا أصل ابن بنى فجمعوه على ما يجب في الألف التي في مُثْنِي ومُعَلِي وجب أن يقولوا بنون كما قالوا مصطفون وكذلك الحكم في كل اسم آخره ألف مشورة تجري مجرى ألف رحي وعصا ولو سميها رجلا رحي وعصا جمعناه الجمع السالم لقلنا رَحُونٌ وَعَصُونٌ.

لو بنيا اسما على فعل من الغزو أو على فعل لقلنا في الجمع غزون فهذه حجة قوية لمن يعتقد إن أصل ابن فَعِلٌ أو فَعُلٌ و وأنه يستعمل على باب شج وعم إلا إن المتقدمين أجازوا فيه التغير في جميع وجوهه

لأنه جاء مخالفا للباب فيكون حذفه في القول الأخير كالحذف الذي يقع في قولك شجون وعمون إذا عنيت جمع شج وعم وهو في الباب الأول كيد ودم.

فأما اثنان إذا أردت أن تبني على وزنه من ضرب فانك تقول اضران على رأي من يميز ذلك لأن بعض النحويين يرى انه إذا قيل له ابن لنا اسما على وزن كذا مما لم تب مثل العرب وجب أن تأتي بمثل ذلك البناء وإلى نحو من هذا ذهب سعيد بن مسعدة في بنائه الأعجمية التي لا فطير لها من كلام العرب فإذا قيل له ابن مثل إبراهيم واسماعيل من ضرب تكلف بناء ذلك فقال اضرايب والخليل وسيبويه لا يريان ذلك فلا يبنى على مذهبهما من ضرب مثل اثنين لأن ضرب ليس يخه حرف معتل كما اعتل الحرف الذي في آخر اثنين ويقرب على قياس مذهبهما ان يبنى مثل اثنين من غزا وقضى فتقول اغزان واقضان وإذا أنثت قلت اغزتان واقضتان واكثر ما يحذف من أواخر الأسماء الناقصة الواو والياء لأنهما ضعيفتان.

وقد يجوز حذف الهمزة ويطرد في التخفيف فيقول هذا حَبٌ وُجز وردوُ ورأيت حبا وجزا وردا ومررت بحب وُجز وردد في تخفيف حب وُجزء وردء فيكون حاله كحال دم ويد إلا أنك إذا صغرت أو جمعت رَدَدْتُ ضرورة قال حسان:

كل كف لها جز مقسوم

ورهنّت اليدين عنهم جمعيا

ويحذفون الهاء من الأواخر لأنها خفية كما فعلوا فس سنة ويجوز إن يحذف أحد حر في التضعيف وكذلك يقول النحويون في رجل سُمي بان التي للجزاء ثم صُغر أنين فيزيدون حرفا من جنس الحرف الأخير وكذلك لو سموا بقدم من قولك قد كان كذا قالوا هذا قُديد وكان الفراء يميز فيما جهل من هذا ان يجاء به على التضعيف أو يجعل المحذوف منه هاء أو ياء أو واو وتقول في تصغير ان التي للجزاء إذا سمي بها أنين على أن المحذوف واو أو ياء وأنية على ان المحذوف حرف التضعيف وأيُّ على أن المحذوف هاء وقال أبو صخر الهذلي في تخفيف التضعيف:

فأفلجتُ الشباب فلا أبالي

إذا اختصم الصبي والشيب عندي

يكون سواه أتوا حل حلال

حلول الشيب ما لم أجن ذنبا

يريد أتوا حل حلال فخفف وقد كثر اجترأؤهم على تخفيف المشدد في قوافي في الشعر فيقولون معد في معدَّ وأضل يريدون أضل قال أبو دواد:

وشباب حسن أوجههم

من أباد بن نزار بن نعد

فلا يجوز إن تكون الدال هاهنا إلا مخففة ومثله كثير فأما قولهم ابنم فأنهم زادوا الميم في آخره وهم يتبعون ما قبلها حركتها فيضمون النون إذا كانت الميم مرفوعة ويفتحونها في حال النصب ويكسرونها في حال الجر ويجرونها مجرى امرئ في الوجوه الثلاثة فإذا ثنوا لزموا الفتحة لأن الميم يلزمها الفتح بكونها قبل ألف التثنية وقال الكمي:

ومنا لقيط وانماه وقعبٌ مورت نيران المكارم لا المجني وقال الهذلي:

فلا اعرفن الشيخ يصبح قاعدا بأوحد لا مال لديه ولا ابنم

فالنون في هذا مضمومة لأن الميم مرفوعة ويكسرونها في قول العجاج: ولم يلحها حزن على ابنم ويفتح في قول المتمس: أبي الله إلا ان اكون لها إنما وقياس النحويين يوجب أن يكون وزن ابنم افعما ولو قيل إن ميمه بدل من الواو والتي في البنية لكان قولاً حسناً لأن الميم تقارب الواو في الشفة ولائم أبدلوا الميم من الواو في فم فوزن ابنم على هذا إفعال وتكون ميمه من نفس الحرف إلا أنها مبدلة من واو وتكون حاله كحال امرئ ومن ثني ابنما وجب ان يجمعه جمع السلامة فيقول ابنمون في الرفع وفي النصب والخفض رأيت ابنمين ومررت بابنمين قال الشاعر:

أتظلمُ جارتيك عقال بكرٍ وقد أوتيت مالا وابنميناً

فهذا ينشد بفتح النون وكسرها وقد يجوز ان يكونوا يقرون الفتحة فيه في الرفع والنصب والخفض كما قال بعضهم هذا امر أو رايت امر أو مررت بامرأ وأنشد الفراء:

بأبي امرأ والشام بيني وبينه أتتني ببشرى برده ورسائله

ولو صغرت ابنما على مذهب النحويين لقلت بني تحذف الميم في الوزن كحال ابن لا فرق بينهما في ذلك إلا أن الميم زيدت فيه وأما امرؤ فالعرب إذا أدخلت الألف واللام حذفوا الهمزة فقالوا هذا المرء ورأيت المرء فإذا حذفوا الألف واللام جاؤا بـهمزة هذا معظم كلامهم ويقولون هذا مرء فيضمون الميم في الرفع ورأيت مرءاً فيفتحونها في النصب ومررت بمرء فيكسرونها في الخفض واجود اللغتين إقرارها على الفتح لأن الفراء مجمعون على قراءة هذا الحرف بين المرء وقلبه. وقد حكي عن بعضهم بين المرء وقلبه بكسر الميم ووزن المرء الفعل وقد ثبت أن الرء تتحرك في قولهم أمرؤ فتبتع حركة الهمزة فيجوز أن يكون المرء مما فيه لغتان في الأصل فَعَل وفَعَلَ مثل سطر واطر ونهر وقالوا امرأة فلزمت الرء الفتحة فدل ذلك على إنها متحركة في الأصل فإما الميم فلا يجوز أن تكون ساكنة لأنها أول

الكلمة وإنما طرأ عليها السكون فوزن امرأة افعله فإذا حقرتها قلت مريئة مثل ما تصغر اكمة ونحوها وتحذف همزة الوصل كما حذفنها في بني وسمي وقول العامة امرأة ضعيف جدا إلا انه يجوز على قول من قال كلاك الله وهناك الطعام وإذا صغرت على قول من خفف قلت مريية كما تقول في حصاة حصية وإذا أدخلت الألف واللام قلت المرأة وقد حكى الفراء أن المعرب ربما جمعوا بين الألف واللام والهمزة وهو رديء وقلما يقولون رأيت مرأ صالحا وإنما يقولون زأيت امرءا وقد استعملوا ذاك قال الشاعر:

ولست أرى مرءاً تطول حياته فتبقي له الأيام خالا ولا عما

فإما الذين قالوا الموشدودوا فإنما لغة العرب إذا أرادوا تخفيف الهمزة القوها وشددوا الحرف الذي قبلها وقد قرأ بعض الناس ما يفرقون به بين المر وزوجه وتنسب هذه القراءة إلى الحسن ولو حقرت على هذه اللغة لوجب أن تردد فتقول مريء إلا ان يدعي مدح أن قولهم المر بتشديد الراء أصل آخر سوى المرء فيقول في التصغير مربر فإما تشديد الحرف الذي قبل الهمزة الملقاة فقد حكى ومنه قول الشماخ:

رأيت عرابة اللوسي يمو إلى الغايات منقطع القرين

واشتقاق المرء والله اعلم من المروءة والمعنى في ذلك أن المرء وهو الواحد من بني آدم يميز بفعله من أصناف الحيوان كما تقوا في فلان إنسانية أي يفعل أفعالا جميلة وكذلك قولهم فيه مروءة أي هو أمروء وهذا يحتمل وجهين أحدهما ان يكون أريد به في الأصل تفضيل ابن آدم على غيره من حيوان الأرض والثاني أن يكون أريد به التفضل في النية كما يقولون فلان رجل وقد علم ان الرجال كثير وأنه كغيره منهم وإنما اراد أنه ممن يحكم بالتفضل وهذا يشبه قولهم ما كل زيد زيدا ما كل عمرو عمرا وفي الحديث ان يهوديا رأى عليا عليه السلام يبتاع جهازا فقال له بمن تزوجت فقال بفاطمة بنت محمد (فقال اليهودي لقد تزوجت بامرأة فهذا على معنى التعظيم والخصوصية كما قال الهذلي:

لعمر أبي الطير المربة بالضحي على خالد ان قد وقعن على لح

وأما دم فإن الخدوف منه ياء وبعض الناس يرى أن وزنه دمي على مثال ضرب وإنه مسكن الأوسط في الأصل ولا يلزم أنه محرك الأوسط لأجل قول الشاعر:

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

لأن سيبويه إذا رد الساقط ترك الحركة اللازمة على حالها قبل الرد وكذلك رأيه في عدة وجهة إذا رد الواو يقول وعدة ووجهة ورأي أبي الحسن سعيد في مسعدة إن يقول وعدة ووجهة فيرد البنية إلى ما يجب من قبل الحذف وقال بعض النحويين دم أصله فعل وجعله كالمصدر لدمي يدمي دمي كما يقال عمي يعمى عمى ولمى يلمى لمى من لمى الشفة وهو سمرتها وسوادها وقد حكى أبو زيد أنه يقال دمي على مثال رحي فإذا صح ذلك فقد بطل الكلام وقد أنشدوا هذا البيت:

ولكن على أعقابنا يقطر الدِّمَا

على أن الألف أصلية ليست للاطلاق وأنشد أبو زيد:

أعقبته الغبس منه عدما

كأطوم فقدتُ برغزها

فإذا هي بعظام ودما

غفلت ثم أنت تطلبه

فان كان هذا صحيحا فقد يجوز أن يستعمل الشيء ناقصا وتاما كما قالوا أبٌ وقال بعضهم أبا. يد فعل بسكون العين واستدلوا على ذلك بقولهم أيد قاسوه على كلب وأكلب وشهد على أن أصله الياء قولهم يديت إلى الرجل ولو لم يُسمع يديت لوجب أن يكون الذاهب ياء لأنه لم يأت في كلامهم فعل ثلاثي أوله ياء وآخره واو وقد أتى ضد ذلك ما أوله واو وآخره ياء مثل وعيت وونيت ووقيت فوزن يدفع وقالوا يدي في الجمع فجاءوا به على مثل كلب وكليب وعبد وعبيد وأنشد أبو زيد لضمرة بن ضمرة:

فإن له عندي يديا وأنعما

فلن أذكر النعمان الا بصالح

فقيل يدي جمع يد على مثال عبد وعبيد وأجاز الفراء ان يكون على مثال بردي وفروا إلى الفتحة من أجل الياء وأقيس من هذا ان يكون يدي فعिला في معنى مفعول كأنه قال يديتُ الجميل فهو ميدي ويدي كما يقال مرمي ورمي وقالوا هو في عيش يدي أي واسع فيجوز أن تكون بيت ضمرة من هذا أيضاً وكل ذلك يرجح إلى معنى واحد وأنشد الفراء:

جفوت له في الزاد بعض عيالها

جزاني يديي أنني كنت رُبما

وحكى بعضهم يدي على مثال رحي وأنشدوا أبياتا تجوز ان تكون مصنوعة منها:

حتى تمد اليهم كف اليدا

قد أصبحوا لا يمنحونك نُقْرة

وقول الراجز:

الاذراع العنس أو ظهر اليدا

يارب سار بات ما توسدا

فان صح ذلك فهو فعلٌ لا غير إلا أنه قد يجوز في الشيء لغتان فعلٌ وفعلٌ فأما قول الآخر: (1)
رواه في اللسان:

يديان بيضاوان عند محرقٍ قد تمنعانك أن تضام وتضهدا

فمن أنشده بتحريك الدال يجوز إن يكون على مذهب من قال يدي على مثال رحي وعلى مذهب من قال يد يافتى لانه يجعل مثل قوله دميان في دم على رأي من زعم أن وزن دم فعلٌ بسكون العين في الأصل فهذا مما حذف منه الياء .

وأما الواو فحذفت من غد وقلة وغيرهما وحذفها كثير وقالوا غد في معنى غد ومن ذهب إلى أن الرد يجب أن تفر معه الحركة لزمه ألا يجعل غدواً مردود غد ولكن يجعله لغة أخرى لأنه لو رد غدا على رأي من يقول أن دما فعل ويقول في تثنيته دميان لوجب إن يقول غدا في وزن عصا فيقلب الواو ألفاً لأن قبلها فتحة وهي طرف .

وأما الهاء فحذفها أقل من حذف الواو والياء لأنهم قالوا سنة وقالوا في تصغيرها سنيهة وقالوا نخلة سنهاء إذا أصابتها سنة شديدة فدلوا بذلك على أنها من ذوات الهاء وقد ذهب قوم إلى أن الحذوف منها واو استدلوا بقولهم سنوات إلا أن الهاء تحذف لحفائها ولأنها تُجانس حروف المد واللين لأنهم يجعلونها وصلاً في الشعر كما يجعلون الواو والألف والياء ويزيدونها في الوقف على معنى الاستراحة في أشباه كثيرة وقد أبدلت منها الياء في قولهم دُهديته وأصلها دهدوهة والدهوهة ما دُحرج يقال دهدوهة الجُعل ودُهديته لما حرجه وشبهت الحاء بالهاء لأنها تقاربا في الجرى فحذفت في حرف واحد .

القول في سيد وميت

الترخيم لا يجب أن ترد به الأمثلة إلى أصولها لأن الرد إنما يقع فراراً من مجيء شيء على غير أمثله العرب وليس ذلك في سيد وبابه لأن سيدياً وميتاً على وزن فيعل في رأي البصريين وزعم الرؤاسي أن أصله فيعل فنقل إلى فيعل وهذا راجع إلى القول الأول وزعم الفراء أن أصله سويد ومويت وكذلك يزعم في جميع هذه المعتلات وكأن مذهبه أن الواو سكنت وأدغمت في الياء والإدغام يغير الأول إلى حال الثاني فأصل سيد على القولين الأولين سيودٌ وأصله على القول الثاني سويدٌ ثم نُقل إلى سويد والفراء يعتل لمذهبه بقولهم طيبٌ وطيب فجاؤا به على فيعل وفعال كما قالوا طويلٌ وطوالٌ وأنشد:

وقال الآخر:

جاء بصيد عجب من العجب

ازيرق العينين طوَال الذنب

وكل هذه المذاهب في الترخيم تجتمع على قول واحد لأنهم إذا قالوا يا حار تركوه على حاله قبل الحذف فقالوا يا سي ويا مي بكسر الياء وإذا قالوا يا حار ردوه إلى باب حي وطي فضموا الياء فقالوا ياسي ويامي وكلما قربت الياء من الطرف كانت أقوى وكان قلب الواو اليها أوجه وذلك أنهم قالوا مغزياً وهو من الغزو ومجفي وهو من الجفوة ولكن رخوا ضيوناً إذا سموا به وحيوة إذا كان اسماً لوجب إن يقولوا في قوال من قال لا حار بالإظهار. ومن قال يا حار وحب أن يدغم لأنه ليس في كلامهم مثل ضيو وحيو لأن الواو تضعف في الطرب إذا كانت على هذا المثال وكنت تقول يا ضي أقبل ويا حي أقبل وهذه أسماء فيها الباء تذكر مع سيد وميت إذا كانت لها حكم في الترخيم فمن ذلك أنهم لو رخوا صايداً وهو فاعل من صيد البعير وهو داء يصيبه في رأسه لقالوا يا صاي في قول من قال يا حار ومن قال يا حار فانه يخرج إلى باب الأسماء التي لم يُحذف منها شيء فيقول يا صاء فنقلب الياء همزة لأنه يجعل الألف كأنها من نفس الحرف فتخرجها إلى باب ما اعتلت عليه ولامه همزة مثل حاء وبابه ويجعل الهمزة في هذا كالأصلية لأنه إذا قال يا حار فالألف قد صارت عنده مثل العين وليست كالزائدة فهو حينئذ على وزن باب وجار لأنها لو كانت زائدة لكان على مثال فاع ولو جمعته لقلت أحوار كما كنت قاتلاً في حار وباب ولك في صايد وجه آخر وهو إن تخرجه إلى باب آي وغاي فتقر الباء على حالها وتجعل الألف معتلة ولا تقلب الياء مخافة إن تجمع بين علتين كما فعلت ذلك في آية وبأها ولو قال قائل لا يجوز ترخيمه في قول من قال يا حار لكان قد ذهب مذهباً لانه إن أقر الياء فقد اثبت ياء قبلها ألف زائدة قلبها فكأنه قد أعل العين بالقلب إلى الألف والياء بالقلب إلى الهمزة فأما معايش لو سميت بها ثم رخمته على قول من يقول يا حار لقلت يامعاً فقلبت الياء همزة لأن الألف زائدة إلا أنك تخرجها إلى باب مفعول مثل مجاء من جاء ولا يجوز أن يجمع بين علة الألف وعكلة الياء فان جعلت الألف زائدة فقد أخرجتها إلى باب فعال وجعلت الميم من معايش أصلية ولولا ذلك لم يجز القلب في الياء لأنك لو قلبتها واعتقادت في الألف أنها كآلف مفعول إذا قلت مفاء ومجا ولكنت قد جمعت بين علتين في العين واللام فخرجت إلى ما كرهوه في آية وغاية والقول في معايش كالقول في صايد ولو جمعت سيدياً جمع التفسير لقلت سيائد فهزمت لاجتماع ياءين بينهما رسالة الملائكة - أبو العلاء المعري

ألف وكان بعض النحويين المتقدمين يرى ألا يهمز في هذا الباب فمن همز فانه يقر الهمزة على حالها في الكسر ويضمها في قول من قال يا حارُ وكان رأيُه ألا يهمز فانه إذا قال يا حارُ همز ولا تخلو في هذه الأسماء من أن تجعل الزائد كالأصلي لأنك إذا قلت سيائد فوزنه فياعلُ فإذا رحمت في قول من قال يا حارُ فقلت يا سياء فلا يخلو من أحد أمرين إن زعمت أنك أخرجته إلى باب فعال فقد جعلت الماء الزائدة أصلية وإن قلت هو فياع فقد أخرجته إلى بناء مستنكر لا يعرف مثله في الأوزان العربية إلا أن يكون نادراً والأصل في سيائد سیاود على رأي من قال انه فيعل ومن زعم أنه فيعل فاصل سيائد عنده سوائد وكأن الهمزة إذا قيل إن أصله سويد يكون مثل همزة عجائز لأن الياء زائدة وإذا قيل إن الياء هي المنقلبة عن الواو التي في سيود فهي أصلية وليس همزه إذا قيل سيائد على منهاج همزه إذا قيل إن الأصل سويد لأن الهمز وقع هاهنا لأجل اجتماع حروف العلة التي جرت عادتها بالتغيير وأقرت الياء على حالها ليكون الجمع على منهاج الواحد ولو ردت إلى أصلها لقيل سیاود. وعجائز ولا يجوز إن تجعل همزتها ياء على رأي سيبويه ولكن في تجعل همزتها بين بين وحكى أبو عمر الجرمي إن ذلك جائز وقد حُكي همز مدائن وهو إلا كثر وحُكي الهمز فان كانت من مدن فلا كلام فيه وان كانت من دنته كص فهزها رديء كهمز معايش وإذا قيل إن مدائن من المدن ووزنها فعائل وإذا قيل انهما من دنته فهي جمع مدينة والميم زائدة فإذا قيل أن أصلها على مديونة ففيها القولان المعروفان أحدهما رأي الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول فمدينة عندهم مفعلة ومدائن مفاعل والآخر رأي سعيد بن مسعدة وهو أن المحذوف الياء الأصلية ويعتدل في ذلك بان الأصل مديونة فسكنت الياء لأن ضممتها القيت على الدال استثقالا للضمة عليها وحولت ضمة الدال كسرة لتصح الياء أو سكنت الدال والياء فكسرت الدال لالتقاء الساكنين والتقت الياء والواو وهما ساكنتان فحذفت الياء واستقبلت واو مفعول كسرة الدال فصارت ياء فمدينة على رأيه مفعولة وان جئت بها على ما صارت اليه من القلب قلت مفعولة ووزن مداين على هذا مفايل والقول فيها كالقول في معايش على رأي الخليل إذا كانت من دنته فأما عائش وبائع إذا سميت به ثم رحمته فانك لا تغيره إلا بالضم في قول من قال يا حار ويلزم فيه مثل العلة اللازمة فيما قبله لأنك إن جعلت الألف زائدة أخرجت إلى باب فاعٍ وان جعلتها كالأصلية أخرجته إلى باب تعتل فيه العين واللام إلا انك إذا جعلت الفه كالأصلية جعلت همزته كهمزة جاء فعلى هذا يصح إن تقوله والذين وضعوا قياس الترخيم إذا حملت هذه الأشياء على ما وضعوه وجب أن يمتنع كثير من الأسماء من ترخيم على قول من قال يا حار كما امتنع من ذلك طيلسان فيمن كسر اللام وحلبوي ونحوه ولو سميت رجلاً قاضياً

تريد النسب إلى قاض وناجيا تريد النهب إلى ناجية لقلت في قول من قال يا حار يا ناجي أقبل فسكنت وكذلك يا قاضي أقبل لانك نسبته إلى قاض وناجية فوجب أن يجيء على فاعلي فكأنه في الأصل ناجي وقاضي فاستثقلت الكسرة على الياء الأولى فحذفت ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين والساكنان الياء الأولى الأصلية والياء التي هي إحدى ياءي النسب وهي الأولى منهما فان حذفت ياءي النسب رجعت الياء الأصلية وسكنتها كما كنت فاعلا في قولك مررت بالقاضي وياقاضي أقبل ومن قال يا حار فكذلك لان تسكين الياء المكسورة والمضمومة في هذا الموضع لازم إلا أن يضطر اليه شاعر وهذا موضوع النحويين في هذه المسألة ولو ذهب ذاهب إلى حذف الياءين وترك الرد لكان قد ذهب مذهباً.

فأما قيوم فانك إذا رحمته في الوجهين جميعاً جئت به على لفظ واحد إلا إن الضمة مختلفة لانك إذا قلت ياقي في قول من قال يا حار فالضمة للبناء كالضمة وهي التي كانت في قيوم وإذا قلت ياقي في لغة من قال يا حار فالضمة للنداء كالضمة في قولك بازيد وطرات على الضمة الأصلية فزالت تلك وصارت هذه في موضعها وهذا يشبه قولك قنديل هي غير الكسرة التي في قناديل ويملك على ذلك إن الدال في قناديل وما كان مثلها مما يقع موقعها لو كان مضموماً أو مفتوحاً لم يكن له بد من الكسر في الجمع فلو جمعت سرداحاً لقلت في الجمع سراديح وكسرت الدال ولو جمعت قردوداً لقلت في الجمع قرايد فحولت الضمة والفتحة إلى الكسرة لأن ما بعد الألف من هذا الجمع لا يكون إلا مكسوراً وحكها في ذلك حكم ما بعد ياء التصغير فإذا قلت زبرج ثم قلت في تصغيره زبرج فكسرة الراء في التصغير غير الكسرة التي كانت في زبرج لانك إذا جمعت شيئاً على هذا الوزن والذي في موقع الراء منه مضموم أو مفتوح فانك تكسره لا غير فتقول في درهم دريهم وفي جلجل جليجل وكذلك حكم أول جمع التكسير وأول المصغر فإذا قلت مساجد فالفتحة في الميم غير الفتحة التي كانت في مسجد لانك لو جمعت مخدعا أو مفتحا لقلت مخدع ومفتاح ففتحت وكذلك ضمة سدوس فيمن ضم السين إذا اردت به الطيلسان هي غير الضمة في تصغيره إذا قلت سدس لانك لو صغرت عروساً وذراعاً وقلت عريس وذريع فضمت ولو رحمت أياً في قول من قال يا حار لقلت يا أبي أقبل فحذفت الياء التي هي آخر الاسم وأقررت الياء التي قبلها على حالها ومن قال يا حار قال يا أبا فقلب الياء ألفاً لان الياء لا تقع طرفاً وقبلها فتحة في الأسماء ومن كان من لغته أن يقول في الوقف هدي ورحي ويصل على ذلك فإله يجوز إن يقول في الترخيم يا أبي لانه إذا كان يقلب فيما لم تجر

العادة فيه بالقلب فاقراره هذه الياء أولى من قوله هدي إذا وصل ومن ذلك القراءة التي تروى عن أبي إسحاق فمن تبع هُدي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون هذه على لغة من قال هدي وعال هذا ينشد قول أبي ذؤيب:

تركوا هَوَيَّ واعنقوا الهواهم **فتخرموا ولكل جنب مصرع**

ولو أنشد هواي لم يكن بالوزن باس والاستشهاد بالشعر على نوعين أحدهما لا مزية فيه للمنظوم على المنثور والآخر يكون حكم الموزون فيه غير حكم ما نُثر فالضرب الأول كبيت أبي ذؤيب الذي مر وكقول الآخر:

أنا ابنُ التارك البكريّ بشر **عليه الطير ترقبهُ وقوعا**

فحفض بشر ونصبه لا فضلية فيه للوزن وكذلك خفض البكري ونصبه لأنه قويم في الحالين ومثله كثير. والضرب الآخر هو الذي يكون الوزن إن غير عما استشهد به عليه لحقه إخلال كقوله:

ألا من مبلغ الحرين عني **مغلغلةً وخص بها أبيا**
يطوفُ بي عكبُ في معد **ويطعنُ بالصملة في قفيا**

فهذا لا يمكن إلا على لغة من قال قفى.

ولو رحمت حسينا وعبيدا لا جريتهما مجرى أبي في الوجهين وكذلك سهيل وفي السماء النجم المعروف بهذا الاسم اذا رحمته على قول من قال يا حارُ صار اسم نجم آخر فيكون اذا رحمته كأنك ناديت النجم الآخر على كماله فتقول اذا رحمت على لغة من ضم يا سُهَيّ أقبل فكأنك ناديت السهي النجم.

ولو رحمت أعين إذا كان أسماً لقات في قول من قال يا حار يا أعى فجعلت إهمزة في أعين كطاء ظي وأعى أفع في الحقيقة ولو رحمت أسيد لقلت في قول من قال يا حار يا أسىّ وفيمن قال ياء حار يا أسى والاقيس في الهمزة أن تجعلها بمنزلة فاء الفعل ليخرج إلى بناء يكثر.

ولو رحمت هبيخا إذا سميت به هو الوادي الواسع لقلت يا هبي وزن هبيخ فعيل وكنت تخرجه إلى باب معدٍ وقد حكى يبيوه عن أبي الخطاب أنهم يقولون للصبي هي فهو فعل وإلى مثل ذلك كنت تُخرجُ مرخم هبيخ لأن فعيا بناء مستنكر ولاجل استنكار البناء كره النحويون إن يخففوا ما نُسب إلى مهيم وهو اسم الفاعل من هيمنت وهذا باب ويتسع ولو طولب النحويون بالثبات على البناء

المعروف لضاق عليهم كثير من الأشياء لأنهم قد أخرجوا ميا إلى بناء مستنكر وإذا قالوا في النسب مبي فحققوا فهو أيضا بناء مستنكر ومن قال إما أن يكون الذي حذف هو الواو الأصلية فيكون البناء قد صار على مثل فيل وهذا بناء متنسك وإما أن يكون الحذوف هو الياء الزائدة ثم استثقلت الكسرة على الياء التي أصلها واو فسكنت وخشي عليها القلب إذا أقرت حركتها وقبلها فتحة وهذه دعوى لا تصح والقول الأول أقيمت ومن زعم أن سيدا فعيلٌ ثم قال سيدٌ فخفف فانه إن كان حذف الياء التي أصلها الواو فقد بقي البناء على فيل أيضا وهو راجعٌ إلى مثل القول الأول ولو رخت رجلاً اسمه إريبان وهو ضربٌ من السمك لأقررت ياءه في قول من قال يا حار على الفتحة وسكنتها في قول من قال يا حارٌ كما سكنت ياء أظب ونحوه.

القول في ترك القراء إمالة يا إذا كان حرف النداء

الإمالة أصلها للأفعا لأنها كثيرة التغير لأنك تقول مضى ويمضي ويبني الفعل على أبنية مختلفة فتظهر حال الياء ثم اتسعوا في ذلك فأجروا الاسماء لقوتها مجرى الافعال والامالة توجد في كلامهم على سبعة أنحاء إمالة لياء موجودة كإمالة شيبان وعيمان وإمالة لياء غير موجودة في اللفظ وهي في البناء منقلبة كإمالة باع وسار لأنه من البيع والسير وإمالة لكسرة موجودة كإمالة ألف عماد وكافر وإمالة لكسرة غير موجودة ولكنها مقدره في أصل ابناء كإمالة خاف لأجل الكسرة التي في خفت وإمالة لإمالة كقولك رأيت عمادا فأمالوا الألف التي بعد الدال إذا وقفوا لإمالة الألف التي بعد الميم وإمالة للتشبية وهي إمالة ألف غزا والمكا كأنهم شبهوا ذوات الواو بذوات الياء. وإمالة شاذة نحو قولهم الحجاج أمالوا الاسم من هذا النوع دون الوصف.

وليست حروف المعاني مما تجب فيه الإمالة وإنما حكى النحويون يا زيد لأن يا عندهم في هذا الموضع واقعة موقع الفعل فكأنهم قالوا ادعوا زيدا فأمالوا هذا الحرف كما أمالوا الفعل إذ كان واقعا موقعه وقوى الإمالة أن فيه ياء موجودة وقد قالوا في حروف التهجي باتا فأمالوا ليفرقوا بينها وبين غيرها ولأنهم حكوا بييت باء فذلوا بذلك على أنها من ذوات الياء والقراءة سماع وقياس واختيار فإذا سُمع الحوف وكان السامع له من أهل المعرفة قاسه على نظائره بعد صحة الخبر فيه فإذا وضح له انه مستقيم كان الاختيار بعد ذلك اليه فنقول إن القراء تركوا إمالة يا لان الحروف أصلها الا تدخلها الامالة ولم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز في كلام العرب كما انهم لا يطالبون بان يقرؤوا والله

رسالة الملائكة - أبو العلاء المعري

على الناس وحثُّ البيت بالتنوين ولا يلزمهم إذا كان الحرف من الكتاب لغتان أو ثلاث أن يستعملوا ذلك كله بل قراءتهم مردودة إلى الرواية كما إن قياس الفقهاء معلق بالكتاب والخبر وهم مجمعون على قراءة المشعر الحرام بالفتح وقد حُكي أن كسر الميم منه أكثر في كلام العرب وإنما تحمل القراءة على معظم الكلام وأقومه في قياس العربية والممالُ عند البصريين هو الألف فيجعلونها ثلاثة أنواع ألف تفخيم وألف نرحيم وهي ألف الإمالة وكذلك سماها سيويه في كتابة والفُ بين بين وإنما سمي تلك ألف ترخيم لأن النطق بها أخف من النطق بالمفخمة وأما الفراء فدل كلامه على أن الممال هو الحرف الذي قبل الألف لأنه جعل النون هي المكسورة في قولهم إنا لله وهذا قول حسن وإنا لله من الإمالة الشاذة لا نه ليس موضع إمالة وإنما كثر استعماله ولزمته اللام المكسورة التي في اسم الله سبحانه فشبهه بألف فاعل ومفاعل وأمالوا إمالا وهذا أيضا شاذو وإنما ذلك لأن الاستعمال كثر فأثروا التخفيف وقد مضى القول في أن الإمالة أخف من التفخيم وقول الفراء يقوى في إن الممال هو حرف الذي قبل الألف لأن الإمالة تبين في الحرف حدثا ليس في التفخيم والألف لا تحمل ذلك لأنها ضعيفة جدا وغيرها بالتغيير أليق وهو له اجمل وقد أملوا الفتحة في الحجر والضرر فدل ذلك على أن الإمالة إنما هي في الحرف الذي قبل الألف وكذلك قول بعضهم نعمة في الوقت الكسرة على الميم بينة فأما الهاء فبرية من ذلك وليست الهاء بأضعف من الألف بل لها مزية في القوة لان الهاء تمكن حركتها والألف لا تحمل شيئا من الحركات وأنت إذا جئت في الفواصل ألا ترى أنك إذا قلت في المثل أنكحنا الفراء فسترى ففخمت الفراء وأملت ترى فقد جئت باللفظين متباينين ومن تفقد ذلك وجده كثيرا في فواصل السجع وقوا في الشعر ويقوى ترك الإمالة في الحروف التي ليست مشتقة فيحكم على الفاعل بأنها منقلبات عن ياءات ولو قويت الإمالة في شيء منها لقويت في لكن لأنها على هيئة فاعل وبعد الفها كسرة واختلف النحويون فحكى عن المازني أن لكن الخفيفة مأخوذة مغ الثقيلة وقال غيره بل هي على حالها وقد زعم الفراء أن أصلها لا كئن واحتج بدخول اللام في الخبر وأنشد:

ولكنني من واحد لكميد

وهذه دعوى لا تثبت وإن صح دخول اللام في خبر لكن فيجوز أن يكون شاذاً وقد زادوا اللام في مواضع كما قال الراجز:

أم الحليس لعجوز شهر به

وهي المسنة التي فيها بقية والبيت معروف وقد حكى الفراء دخول اللام على اللام في قول الشاعر:

فمجوا النصح ثم تنوا فقاوا

لددتهم النصيحة أي لد

فلا والله لا يرجى لما بي

ولا للما بهم أبداً داءً

ويروي شفاه وفي قول الآخر

فلئن قوم أصابوا غرة

وأصبنا من زمان رنقا

للقد كنا لدى ارحلنا

لصنيعين لباس وتقى

إلا أن قول الفراء يقوي ترك الامالة في لكن لأن صدرها لا النافية وقراءة الكسائي جرت على هذه العلة وترك الامالة في مثل قولك يخرج وأنت تريد يا فلان أخرج وفي مثل قوله ألا يا سجدوا و في مثل قول الشاعر:

4الاي اسلمي ثمت اسلمي

ثلاث تحيات وان لم تكلمي

واجب على رأي البصريين لان الألف ذهبت لالتقاء الساكنين وإنما تكون الامالة للالف فمن أمال في قولك يا زيد لم يمكنه إن يميل في هذا الموضع لان الألف قد ذهبت فاذا وقف الواقف فأظهر الألف فالواجب الا يميل ليكون حال الوصل كحال الوقف وإذا سقطت الألف لم يبق للامالة مدخل لان أصل الامالة إنما وضع لهذا الحرف وان كانوا قد أمالوا أشياء إلى الكسرة وإلى الضمة إلا أن معظم الباب للألف على رأي البصريين فأما على رأي الفراء إذا كان إعتقاده إن الامالة للحرف الذي قبل الألف فلا تجب بعد سقوطها لأنها من أجل الألف تحدث فمن قال طما رأيه يا زيد فأمال لم يبق له إلى الامالة سبيل اذ قال يا اشكر محمداً وهو يريد يا فلان اشكر محمداً ومن زعم أنك تميل إذا قلت يا زيد لأن الحرف مشبه بالفعل قويت عنده الامالة في قول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم

والطيبين على سمعان من جار

لأنه قد جعل يا كالمستغنية ولم يجعلها كغيرها من الحروف لانك إذا قلت إن وليت ونحو ذلك لم يكن بد من أن تجيء بالاسم ويا هذه قد خالفت الحروف في أنها تحذف تارة ويحذف اسمها أخرى والذي أذهب إليه أنهم أمالوا يا زيد لاجل الياء الموجودة وإذا قيل ذلك فامالتهم يا جذع أقوى من إمالتهم يا عمرو لان الجيم من جذع مكسورة والعين من عمرو مفتوحة والياء المنقلبة أجذب إلى الامالة من الياء الموجودة.

القول في قول الراجز

أين الشظاظان وأين المربعه

وأين وسق الناقة الجلفعه

الايات التي يسأل عنها على أربعة أضرب بيت فارد وهو الذي ليس بعده شيء ولا قبله وبيت فاتح وهو المبتدأ به وبعده بيت آخر وبيت واسط وهو الذي قبله بيت وبعده بيت وبيت خاتم وهو الذي يكون آخر الأبيات وكل بيت يسأل عنه فانه لا يخلو من أحد امرين اما إن يكون معناه قد كمل فيه واما أن يكون معناه يكمل في الذي بعده أو الذي قبله أو فيهما جميعاً وإنما قدمت ذلك لان هذا الشعر الذي سأل عنه يتردد في كتب اللغة وهو على ما ذكر ليس قبله شيء ولا بعده وهو بيتان لان قوله: (أين الشظاظان وأين المربعه) بيت على رأي النحويين المتقدمين و المتأخرين ألا ترى الذين عدوا شواهد كتاب سيبويه عدوا قول العجاج:

قواطفا مكة من ورق الحمي

دار لسعدى إذ ه من هواكا

بيتا وكذلك قول الآخر

وعدوا قول الآخر: رُبَّ ابن عم لسليمي مُشمعل=طباخ ساعات الكرى زاد الكسل بيتين وكذلك جميع ما تسميه العرب رجزا إذا عده أهل العلم بالعربية جرى عدده على ما تقدم ذكره والشظاظان تنثية شظاظ وهو عود يُدخل في عروة الجوالق قال الراجز:

فقال لي وأن أنتين

نهبت يممونا بأشمذين

من الشظاظ ومن الحنوين

أما ترى ما قد أصاب عيني

والمربعة عصا قصيرة تدخل تحت الجوالق ويأخذ الرجلان برطفيها إذا أراد رفعه يقال ربعنا الحمل وارتبعناه. وفي الحديث أنه مر بقوم يرتبعن حجراً يرفعونه ويقال رابت الرجل والمرأة إذا فعلت أنت وأحدهما ذلك بحمل أو حجر وأنشد ابن الاعرابي:

مكان من أنشا على الركائب

يا ليت أم الغمر كانت صاحبي

بساعد فعم وكف خاضب

ورابعتني تحت ليل ضارب

وقيل رابعتني أي أخذت بيدي. والوسق الحمل وفيه لغتان فتح الواو وكسرها والجلنفة الغليظة الجافية ومن روى المطبعة فانه يعني التي قد أثقل حملها يقال طبعت الناقة والسفينة إذا أوقرهما ولذلك قالوا للنهر المملوء ماء طبع قال الهذلي:

عليه الوسوق برها وشعيرها

وما حمل البختي عام غياره

كرفع التراب كل شيء يميروها

أتى قرية كانت كثيرا طعامها

فقيل تحمل فوق طوقك إنها

مطبعة من يأتها لا يضيرها

يعني أن هذه القرية مملوئة من الطعام ويجوز أن تكون المطبعة في البيت قد وقعت في طبع وهو النهر لأن الابل قد توحدت كما جرت عادتها ألا ترى إلى قول لييد:

فتولوا فاتراً مشيهم

كروايا الطبع همت بالوحد

القول في قراءة ابن عامر على ما حكى في بعض الروايات من قوله أفييدة

اختلف أهل العلم في مستنكر القراءات فكان بعضهم يجترئ على تحطئة المتقدمين وكان بعضهم لا يقدم على ذلك ويجعل لكل شيء وجهاً وإن كان بعيداً في العربية واحتج من أجاز غلط الرواة بأن الذين نقلوا كان فيهم قوم قد أدركوا زمن الفصاحة فجاءوا بما على ما يجب وقوم سبقتهم الفصاحة ولم يكن لهم علم بقياس العربية فلحقهم الوهم الذي لا يتعرب منه ولد آدم صلى الله عليه وسلم وأفييدة بناء مستنكر لم يجيء مثله في الآحاد ولا في الجموع ولم يحك سيبويه ولا غيره فيما أعلم شيئاً على مثال أفعيلة بفتح الهمزة ولا على مثال أفعال إلا ما روي في قراءة الحسن من أنه كان يفتح همزة الإنجيل وهذا في الشذوذ يشبه قراءة ابن عامر هذه والإنجيل قد وافق ألفاظ العربية فإن كان له فيها حظ فقد زعموا أن اشتقاقه من قولهم استنجل الوادي إذا ظهر فيه نجل وهو الماء المستنقع ويجوز أن يكون اشتقاقه من النجل وهو الولد كأن هذا الكتاب ولد للكتاب المتقدمة وقد جاءت الألفاظ كلها يشبه أن يكون الإنجيل مشتقاً منه لأن النجل السعة في العين فيجوز أن يكون هذا الكتاب سعة في الدين وكذلك قولهم نجلت الإبل الكمأة إذا استشارتها بأخفافها فيجوز أن يكون الإنجيل استشير من العلم القديم وكل نون وجيم ولام في العربية وإن أتسع ذلك لا يمتنع أن يكون اشتقاق الإنجيل منه وقيل الإنجيل الأصل وهو م جاتز عليه أن يكون أعجمياً وافق ألفاظ العربية وذلك به أشبه كما أن يعقوب اسم النبي (لا يحمل على أنه مأخوذ من يعقوب الذي هو ذكر الحجل وأما فتح الهمزة في إنجيل فمل يقول بعض الناس أنه غلط، لأنه لا قياس له ولم ينقل مثله في الشعر الفصيح ولا الآثار الثابتة. وأما أفييدة فإنها قرأ بها موثوق به في الفصاحة فإنها والله أعلم أفيدة في الأصل كما قرأت الجماعة ثم ريدت الياء بعد الهمزة لأن الكسرة فيها الإزمنة فتكون هذه الفراء مشاكلة لقراءة من قرأ فذانيك بُرهانان وزيادة الياء في أفيدة منها في ذانيك لأن نون التثنية ليست ثابتة ككتبات غيرها من

حروف الاسم اذ كانت تسقط في الواحد وفي الاضافة وقد وجدنا العرب زادوا الألفات والياء آت والواوات وقد حملوا قراءة كثير إنه من يتقى ويصبر على أن الياء التي بعد القاف حدثت لتمكين الكسرة كأنه كان أنه من يتق ويصبر كقراءة الجماعة ثم زيدت الياء لأجل الكسرة وإلى هذا الرأي ذهب الفارسي فأما المتقدمون فكانوا يحملون هذا على أنه من رد الأشياء إلى أصولها فالياء في يتق على رأي من تقدم هي أصلية لأنها لام يفتعل وعلى قول الفارسي تكون زائدة وعلى هذين القولين يجرى قول الشاعر:

ألم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

ويقوي قراءة ابن كثير إن قراءة الجماعة اجتمعت فيها متحركات أربعة وهي الناء الثانية من يتق والقاف والواو والياء وهم يستقلون الجمع بين متحركات في هذا العدد ولذلك لم يجى توالي هذه العدة من المتحركات في الشعر الا عند زحاف وليس في أصل أبنيتهم أن يجيء مثل ذلك فأما قولهم غلبط وهو الغليظ والكثير يقال قطيع من الغنم غلبط إذا كان كثيراً متراً كبا وهُدبُ وهو العشاء في العين ويقال هو اللبن الغليظ وما كان مثلهما جاء على حذف والاصل غلابطُ وهُدْسابُ وقد زادوا الياء للزوم الكسرة في مواضع كثيرة قالوا سواعيدُ في جمع ساعدٍ وإنما المعروف سواعدُ قال النغلي:

وسواعيد يختلين اختلاء كالمغالي يطرن كل مطير

يختلين يقطعن مثل ما يختلي الزرع والمغالي السهام التي يغلي بها أي يرمى بها فهذه ضرورة وأنشد الفراء قول زهير:

عليهن فرسان كرام لباسهم سوابغ زغف لا تخرقها نبل

فهذه زيادة بغير ضرورة لأنه لو حذف الياء لم يضر بالبيت وكذلك قولهم حواجيب في جمع حاجب وتواييل في جمع تابل هو من هذا الباب وقياس قول الفراء انك إذا قلت فواعل كان دخول الياء فيه أصلح من دخولها في غيرها لأنه قد جاء فاعول في معنى فاعل كقولك رجل حاطوم وقاشور ويجب على قياس قوله أن يكون دخول الياء في مثل مذاود أقوى منها في فواعل لأن مفاعل ومفاعيل تشتركان كثيراً ولأن مفعلاً مقصور من مفعال وقولك في منخير أقوى من قولك في مسجد لأن مفعيلاً قد كثر نحو المعطير والمخضير ومفعيل قليل على إن الفراء قد حكى مسكين بفتح الميم في كتاب التشبية والجمع وحكى أبو مسحل منديل في منديل وهذه نوادر لا يطرد عليها القياس وقولنا مفاعيل

في مفاعل عند الضرورة أقوى من قولهم افاعيل في أفاعل إذا كانت أفاعل جمع افعل مثل أحمرو وأحامر
لأنه لا يجيء مثل افعال في الواحد إلا وهو يراد به الجمع فمن باب أفئدة قول عبد مناف بن ربيع
الهذلي:

وللقسي أزميل وغمغمة حسن الشمال تسوق الماء والبردا

فازا ميل جمع ازميل وهو الصوت وإنما القياس أزمامل وقولهم في الضرورة ازانيد أسوغ من قولهم أزميل
لأنهم قالوا زند وازند وجاء أزند فاذا قيل أزيد كان على ازند وإذا قيل ازند وهو الوجه كان على
ازند قال ابو ذؤيب:

اقبا الكشوح أهضمان كلاهما كعالية الخطي واري إازاند

ومن هذا البيت الذي أنشده سيبويه:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنفاد الصاريف

فهذا البيت ذكره في ضرورة الشعر والأشبه أن يكون المراد به زيادة الياء في التصاريف لأن الواحد
صيرف والباب صيارف كما انك إذا جمعت جيدا وهو القصير قلت جياذر ومن روى الراهم فانه
يحتمل وجهين احدهما لن يكون من باب سواعيد وهو اقواى منه لان فعلا لا كثير ويجوز إن يكون
على قول من قال درهام فان كان درهام نطقوا به في غير الضرورة فليس في قول الفرزدق الداهيم
شيء يحمل على الاضطرار لأن الباب على ذلك كما تقول عرزال وعرزازيل وقناطر وقناطير وان
كانوا لم يقولوا درهام اللا في الضرورة كما قال الراجز:

لو إن عندي مائتي درهام لابتعت داراً في بني حرام

وعشت عيش الملك الهمام وسرت في الأرض بلاخاتام

فإن دراهيم يجوز أن يشبه بما ذكره النحويون من الضروة التي يلتزمها الشاعر خشية النقص على
الوزن وان لم يكن استعمال غيرها محلاً بالنظم كما أنشدوا للهذلي:

أبيت على معاري فاخرات بهن ملوب كدم العباط

فرعموا أنه فتح الياء للضرورة ولو قال على معار فاخرات لم يخل بالبيت وإنما كان ينقصه حركة لا
يشعر بها في الغريزة ولا تعدم قصيدة من قصائد العرب والمحدثين اذا كانت على وزن بيت الهذلي
الذي قافيته العباط إن تجيء فيها مواضع كثيرة قد حذفت منها الحركات والأبيات قويمه في الغريزة
ومما زادوا فيه الياء كما زيدت في أفئدة قولهم شيمال في شمال وبعضهم ينشد بيت امرئ القيس:

كأني بفتحاء الجناحين لقوة

دفوف من العقبان طأطأت شيمالي

يريد شمالي وأما قول الراجز:

لا عهد لي بالنيصال

كأنني شيخ بال

فانه أراد النصال فزاد الياء وهذا مردود إلى الأصل فهو اقوى من أفئدة لأنك إذا قلت قاتلتُ وضاربت فأصل المصدر أن يجيء على فيعال مثل ضيراب وقيتل ليكون على عدة مصادر ذوات الأربعة بالزيادة وغير الزيادة نحو الإكرام والدحراج والكذاب وأما زيادتهم الألف فكقولهم العقراب في العقرب وهذا رديء لأنه يخرج إلى بناء مرفوض وإنما يجيء فعلال في المضاعف مثل الزلزال والبلبال، والسلسال وقد جاء منه حرف واحد في غير المضاعف قالوا بالناقاة خزعال أي طلع وحكم الضرورة ليس كحكم غيرها في الأبنية ألا تراهم يقولون فعل لم يجيء منه إلا شيء قليل مثل إبل وإطل للخاصرة وبلز وهي المرأة الضخمة في أشياء نوادر ولا يعتدون بقولهم في الضرورة دبس وبكر يريدون الدبس والبكر في أشباههما كثيرة قال أبو زيد:

فنهزة من لقوا حسبهم

أشهى إليه من بارد الدبس

وقال أوس بن حجر:

لنا صرخة ثم إصماتة

كما طرقت بنفاس بكر

وقال الراجز في العقراب:

أعوذ بالله من آل العقراب

المصغيات الشايلات الأذنان

وقد ادعى قوم أن قولهم استكان إنما هو من استكن أي افتعل من السكون ثم زيدت عليه الألف وهذا نقص للقياس لا يجوز أن يذهب إليه ذاهب عرف أصول العربية لأنهم لم تجر عادتهم بمثل ذلك ولو فعلوه في موضع لم يجعلوه أصلاً يقاس عليه وقد قالوا يستكين ومستكين قال ابن أحرر:

ولاتصلي بمطروق إذا ما

سرى في القوم أصبح مستكينا

وإنما استكان الستفعل ومُستكين مستفعل وهو مأخوذ من قولهم كان كذا وكذا أي المسكين كأنه شيء قد كان أي ذهب ومضى ويجوز أن يكون مأخوذاً من الكين وهو لحم الفرج يراد أنه قد ذل وضعف كأنه قد صار من ذلك فاذا كان من الكون فألفه منقلبة من الواو وإذا كان من الكين فهو من ذوات الياء واستكان على القول الذي حُكي وزنه افتعال ويستكين وزنه افتعال ويستكين وزنه يفتعيل ومستكين ونه مفتعيل وهذه أبنية مستنكرة وإنما يستعمل مثلها في الضرورة فأما في عمود

اللفظ فلا يجوز أن تقع وقد روي أن الحسن قرأ واعتدت لمن متكأً بالمد فهذا مُفتعال وهو يضاهي في الألف باب افتيدة في الياء ومن مفتعال المستعمل في الضرورة قول الشاعر أنشده الفارسي:

وعن شتم الرجال بمنزاح

يريد بمنزح وما أعتقد أن شاعراً قوياً في الفصاحة يريد مثل هذه الزيادات وإنما هي شواذ ونوادير وقد ينطق بما غير فصيح لأن البيت إذا قاله القائل حملة الراشد والغوي وربما أنشده من العرب غير الفصيح فغيره بطبعه الرديء ومن زيادة الألف على رأي أبي علي قول الراجز:

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

فهو يرى أن هذه الألف زيدت بعد الجزم وليست الألف التي في قولك هو يترضاها والمذهب القديم أن الألف هي الأصلية لأن ردهم الأشياء إلى أصولها عن الضرورات أشبه من اجتذاب ما يستحدث من الزيادات وعلى هذا يجرى القول في بيت عبد يغوث إن وقاص:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم تري قبلي أسيرا يمانيا

فمن روي تري على المواجهة فلا ضرورة في البيت ومن روى تري على الغائب المؤنث فهو مردود إلى الأصل على القول المتقدم والألف فيه هي الياء التي كانت في رأيت وهي من نفس الحرف وهي على رأي الفارسي مجتلية لأنجل فتحة الراء والقول الأول أقيس لأنهم قد ردوا الأشياء إلى أحكامها في أصول الأبنية كما قالوا رادد في راد وقاضي في قاض فاذا فعلوا ذلك جاز أن تلحق الألف بالهمزة، كما قال الشاعر:

وكنت أرجي بعد نعمان جابرا فلوأ بالعينين والألف جابر

وإنما هو لوى بغير همز فكأنه قال لوى فلم يستقم ذلك فعدل إلى الهمزة لمجانستها الألف. وأما زيادتهم الواو لأجل الضمة فكقولهم القرنفول قال الراجز:

خود أناة كالمهاة عطبول كأنما نكهتها القرنفل

ويقال إن طينا تقول أنظور في معنى أنظر وقد أنشد الفراء:

لو أن عمراً هم أن يرقودا

يريد يرقد و يجب أن يكون من هذه اللغة قول الوليد بن يزيد:

إني سمعت بليل نحو الرصافة رنه

خرجت اسحب ذيلي أنظور ماشاً نهنه

وقد ينشد أنظر بغير واو ذلك كسر في البيت .

وأما قول من يحتج لأفئدة أنها من الوفود فلا فائدة فيه لأنها لا تخرج بذلك إلى وجه محتمل وإنما جعلها رديئة كونها في وزن مستنكر فمن أي شيء اخذت على ذلك فهي مستكرهة وليس معنى القراءة إذا كانت بالياء إلا كمعناها بغير ياء وإذا جعلوا أفئدة من الوفود لزمهم في ذلك أشياء أولها، أنهم همزوا واو وفود لضميتها همزا لازما جمعوها على أفعلة لأن فعولاً وفعالاً قد يجمعان على أفعلة اما فُعول فيشبهه بفعول مثل عمود، وأما فعال فيسببه بحمار وبابه، وقد قالوا استرة في جمع ستر كأنه جمع ستور أو ستار وقالوا افرخة في جمع فرخ كأنه جمع فروخ أو فراخ فهو جمع، قال الشاعر:

أفواه أفرخة من النغران

فكأنهم قالوا أفود أو وفاذ على مثل كعب وكعب ثم همزوا الواو في وفاد للكسرة ثم جمعوا ثانية فكان القياس أن يقولوا أفدة، كما قالوا إناء وآنية وإهاب وآهبة ثم كرهوا أن يجيئوا بأفعلة التي للجمع في لفظ فاعلة فأخروا الهمزة، كما قالوا رآء ورأى فقالوا أفئدة ثم زادوا الياء بعد ذلك لمكان الكسرة، كما زادوها فيما تقدم ذكره وإذا جعلوا أفئدة في معنى أفئدة جمع فؤاد فقد استغنوا عن هذا الاحتيال في الهمزة وتغييره وتكون العلة واحدة في زيادة الياء للكسرة، وقد روى عطاء بن أبي زباح عن عبد الله بن عباس في قوله تعالى أفئدة من الناس تهوي اليهم ما يدل على أنه جمع فؤاد لأنه فسر تهوي تحن وهذا هو قياس التفسير ويجوز أن يكون قوله أفئدة يراد به أصحاب الأفئدة ثم حذف كما يحذف المضاف ومثله في القرآن كثير كقوله وأسأل القرية ونحوه وكقول الشاعر:

حسبت بغام راحلتي عناقاً وما هو ويب غيرك بالعناق

أراد بغام عناق ولو كانت أفئدة كلمة موحدة لجاز إن يكون اشتقاقها من الأفد وهو السرعة إذ كانوا قد قالوا هو افد أي عجل، وقد افد البين أي حان قال ابن أبي ربيعة:

يا أم طلحة إن البين قد أفدا

فكان يكون معناه جماعة عجلة وهو على انه جمع لا يمتنع من مثل هذه الدعوى وكونه من إفد أقيس من كونه من الوفود لأنه إذا كان من أفد نقص رتبة في التغيير لأن الهمزة فيه غير منقلبة.

القول في المسألتين اللتين ذكرهما النحويون

من قولهم أزيداً ثم يضربه إلا هو وأزيد لم يضرب إلا اياه جعل النحويون المنفصل في هذا الباب من الضمير بمتزلة الاجنبي فقالوا أزيداً لم يضربه ألا هو كما قالوا أزيداً لم يضربه إلا عمرو وهذا بين واضح لأنهم جعلوا ما قرب إلى الاسم أولى به وإذا قالوا أزيد لم يضرب إلا اياه فكأنهم قالوا أزيد لم يضرب إلا عمرا فارتفاع زيد في إحدى المسألتين بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده وانتصابه كذلك والتفسير فيما ظهر من الفعل وقال قوم يرفع على الابتداء ويتصل بهذه المسألة أنهم لا يقولون زيد ضربه وهم يقولون زيد ضربه وهم يقولون زيد ضرب نفسه وقليل في كلامهم زيد ضرب اياه لأنهم استغنوا بنفسه عن ذلك ولأنه كان الأصل إن يتعدى فعله إلى الهاء ثم أنهم رفضوه كما رفضوا غيره مما فيه ليس لأنهم قالوا زيد ضربه وهم يريدون ضرب نفسه لا لتبس بقولهم زيد ضربه وهم يريدون الكناية عن غائب فينبغي أن يجرى اياه في المسألة مجرى الاجنبي وكذلك هو لانا لو وضعنا في موضعهما أجنيين لصلح الكلام فكنا نقول أزيد لم يضرب إلا عمراً وهذا كلام لا خلاف في حسنه وكذلك نقول أزيداً لم يضربه إلا عمرو فلا مزية في جوازه وإنما يقوى المنفصل ها هنا لأن حرف الاستثناء حال بينه وبين ما قبله فالمسألان واضحتان ليس فيهما اشكال.

القول في المسألة التي ذكرها ابن كيسان في كتابه المهذب

وهو قوله هذا هذا هذا هذا أربع مرات فذكر على قول الكوفيين إن الأولى تقريبٌ والثانية مثال و هو اسم الفاعل والثالثة فعلٌ والرابعة مفعول وهذه المسألة بينة وأما قوله تقريب فهو من قرب الشيء كقولهم من كان يريد الماء، فهذا النهر، ومن كان يريد الكسوة فهذه البرودُ ومنه، قول جرير:

هذا ابنُ عمي في دمشق خليفةً
لو شئت ساقمك إلي قطينا

وقوله مثالٌ يريد أنه على معنى التشبيه الذي أسقطت منه مثل كما تقول زيدٌ عمروٌ أي مثل عمر ثم يحذف فكأنه يريد هذا مثل هذا أي نائب منابه وقوله هو اسم الفاعل كلام صحيح وليس مراده به ان الفعل تقدمه كما تقدم في قولك قام زيدٌ وإنما يريد به أن الفعل وقع منه ولا يُبالي أمتقداً كان أم متأخراً كما أنك إذا قلت زيد ضرب عمرا فزيد اسم الفاعل وإن كان مرفوعاً بالابتداء وقد بان أمر المسألة فيما ذكر وهو جلي لا يفتقر إلى إطالة وقد يقع في الكتب الفاظٌ مستغلقةٌ فمنها ما يكون تعذر فهمه من قبل عبارة واضع الكتاب لأنه يكون مستورا على ما بعده من الألفاظ وعلى ذلك

جاءت عبارة سيبويه في بعض المواضع ومنها ما يستبهم لأن صاحب الكتاب يكون قاصدا لإبهامه ويقال إن النحويين المتقدمين فعلوا مثل ذلك ليفتقروا اليهم في إيضاح المشكلات ومن ألفاظ الكتب ما يستعجم لتصحيف يقع فيه فان الحرف ربما زاغ عن هيئته فأتعب الناظر وشغل قلب المفكر وربما كان الكلام قد سقط منه شيء فيكون الإخلال به أعظم ومعناه أبعد من الإبانة.

القول في قول الراجز

يا أيها الضب الخدوذان هذا البيت ينشد على أنه خاطب الواحد ثم خرج إلى خطاب اثنين وهو على معنى قوله رب أرجعون ومثل ذلك موجود إلا أن هذا البيت قبح فيه مثل ذلك لأن التثنية وقعت موقع النعت فتبين الخلل في اللفظ وإذا أنشدوا الخدوذان فاشتقاقه من الخذاذات وهي ما يقطع من أطراف الفضة والمعنى أن هذين الضبيين يحتفران فيقطعان الصخر والجندل كما تقطع الفضة، والضبّ معروف بالحفرو لذلك قالوا ضب دامي الأظافر، قال الشاعر:

كضب الكدى أدمى أنامله الحفر (5)

وإذا قيل الخدوذيان فهو تثنية خدوذي مأخوذ من الخذاء وهو الاسترخاء يقال وقعوا في ينمة خدواء وهي ضرب من النبت، أي قد طالت واسترخت ومنه قيل الخذا في الأذن ووزن خدوذ فَعول ووزن خدوذي على رأي سيبويه فعوعل وعلى رأي غيره فعلعل وكلا الوجهين له مذهب و جهة.

القول في مهيمن

جاءت في القرآن أشياء لم يكثر مجيئها في كلام العرب فمنها مهيمن وأجمع الناس على أنه مفعِل وانه مكبر وإن رافق لفظه لفظ التصغير وهو جار على فيعل وإذا حمل على الاشتقاق فانه لا يخلو من أمرين أحدهما أن يكون من همن وهذا فعل مَمات وان كان كذلك فليس يجب إن يخرج من كلام العرب لأن اللغة واسعة جدا ولا يمكن أن يدعي حصولها في الكتب عن آخرها وقد تكون الكلمة حقيقة في اللفظ ولم ينطقوا بها فيما اشتهر من الكلام كقولهم المدع فهذه الكلمة تشبه كلام العرب ويذكر المتقدمون أنهم نطقوا بها وكذلك الرمج في أشياء كثيرة إذا تصفح ما ينقلب من الثلاثي وجدت فيه لأن الأشياء التي هي أصول الأسماء ثلاثة الثلاثي و الرباعي والخماسي. فالثلاثي على ثلاثة أضرب أولها إن "يستعمل بكليته في حال انقلابه وذلك ستة أبنية مثل القاف

والراء الميم فقد استعمل قرم وقمر ومقر وهو دق العنق ومرق وهو الننف ورمق وهو مصدر رمقه يرمقه ورقم مصدر رقم يرقم إذا كتب، والثاني أن يستعمل بعضها ويهمل بعضها مثل القتل استعملت هذه اللفظة ولم يستعمل التلق ولا التلق ولا اللقت واستعملوا القلت والثالث من الثلاثي بناء أهمل بكليته مثل الخاء والطاء والراء نحو الحظر لم تجيء هذه الكلمة ولا شيء من وجوهها. والثاني من الأصول هو الرباعي وهو ينقلب أربعا وعشرين قلبة ولم يستعمل منه إلا الأقل. والثالث الخماسي وهو أقل في الاستعمال من الرباعي لأنه ينقلب مائة وعشرين قلبة وإنما تجد اللفظة منه وحدها في الباب كقولك سفرجل فلم يستعمل من مائة وعشرين بناء غير هذه اللفظة وكذلك أكثر الخماسي.

وهمن هو من الباب المتوسط من أبواب الثلاثي ولم يذكره أحد من المتقدمين فيما أعلم وقد كان في أصحاب النبي (امرأة يقال لها هُمينة وكانت فيمن هاجر إلى الحبشة وهذه من الهمن لا محالة وموضع يعرف بممانية وهو من الهمن أيضاً.

والوجه الآخر في مهيمن أن يكون من الأيمن والأمانة وقد أبدلت الهاء من الهزمة وقد يبدلونها من الهزمة كثيرا كما قالوا هبرية وإبرية لما يتساقط من وسخ الرأس وهرقت وأرقت وهرقت الدابة وأرحتها وهما والله وأما والله ولما سُمع في القرآن مُهْمَيْنِ اعتبره أيهل النظر فوجدوه يحتمل امرين التكبير والتصغير فلم يجوز إن يحمل على التصغير لأنه جاء في صفات الله سبحانه وعزت صفاته عن ذلك فلما لم يكن أن يجعل مثل مخدع تصغير مُخدع ولا مثل مفتح تصغير مفتح ولا مثل مُدخِل تصغير مدخل ولا أن يحمل شيء من هذه المصغرات وجب أن يُحمل على مكبرات الأسماء فوجدوا حروفه كلها من الحروف التي يمكن زيادتها لأن الذين حصروا حروف الزيادة جمعوها في قولهم اليوم تنسأه وهويت السمان وسألتمونيها ونحو ذلك.

فلما نظروا في حروف مُيهمن وجدوا ما حُصر من حروف الزيادة يتناول جميعها في الظاهر فعلموا أن جميع حروف الشيء لا يمكن أن تكون زوائد فابتدؤا بالنظر في الميم التي هي أول حروفه فعلموا أن لها ثلاثة موضع إذا كانت لها زوائد تُراد أولاً ووسطاً وآخر إذا كانت أول الاسم بعدها ثلاثة أحرف من الأصول حكم عليها بالزيادة ولم ينظروا إلى الحروف الأصلية أمعها زائد غير الميم أم لا فإذا كانت الحروف الأصلية مجردة من الزيادة سوى الميم فهي مثل قولك المخدع والمرسن والمدخل والمدهن وإذا كان في الأصلية زائد آخر فهو مثل قولك المرداس والمفتاح والمعلوق لواحد المعاليق

وحكموا على ميم مغرود بالزيادة وهو ضرب من الكمأة لأنهم حكوا مغرودا أو مغرودا فقوهم مغرود بفتح الميم يحكم على أنه مفعول لأن هذا المثال كثر في مثل مضروب ومقتول وان لم يصرفوا من مغرود الفعل إلا أنهم قد قالوا الغرد والغرد لضرب من الكمأة وقالوا في الجمع الغردة قال الشاعر:

تنفي الحصى زيماً أطراف سنبكها نفي الغراب بأعلى انفه الغرده

وإذا حكموا على أن الواو زائدة في مغرود وهي كذلك بقي على ثلاثة أحرف من الأصول وفي أوله الميم فالحقوه بغيره من الأبنية في الحكم ولم يجعلوه مثل فعلول لان ذلك بناء مستنكر وإنما جاء في صعفوق لواحد الصعافقة ويقال أنهم قوم يحضرون الأسواق بلا رؤوس أموال أموال وآل صعفوق خول باليمامة وإنما قالوا مغرود فضموا للاتباع كما قالوا منخر فكسروا لذلك. وإذا كان بعد الميم ثلاثة أحرف فيها ألف نظر في أمرها إن كانت للتأنيث أو منقلبة من واو أو ياء أو ملحقة فإن كانت للإلحاق أو للتأنيث فالميم أصلية وإن كانت منقلبة فالميم زائدة فالملحقة مثل معزى يستدل على إن الميم من الأصل بقولهم معيز ومعر ويستدل على أن الألف للإلحاق بأنها تنون فتقول مررت بمعزى أمس وكذلك ينشد هذا البيت:

ومعزى هدياً يعلو قران الأرض سودانا

ولو بنيت الفعلى من قولك هذا أمجد منك لقلت في التأنيث المجدى فحكمت على أن الميم أصلية وأن الألف للتأنيث لأنه من المجد. وأما المنقلبة من الواو والياء فمثل قولك المعزى والمقضى لأنه من غزوت وقضيت فهذا يحكم على أن ميمه لأن بعده ثلاثة أحرف من الأصول وكذلك يحكم على قولهم مراجل لضرب من الثياب بأن الميم فيه زائدة في أصح الأقوال فأما قول الراجز:

بشوية كشية الممرجل

فان الميم لما كثر لزومها البناء أدخلوا عليها الميم التي تلحق المفعول في مثل مدحرج وبابه كما قالوا تمسكن فجعلوا الميم كأنها من الأصل وإنما هو من السكون وكذلك قالوا تدرع من المدرعة وإنما القياس تدرع لأنها من الدرع. وعلى ذلك يحمل موسى إذا أريد به موسى الحديد فإذا جعل مفعلاً فالميم فيه زائدة وان جعل فعلى فالميم فيه أصلية فأما موسى اسم النبي (. فليس من العربية وان كان قد وافق لفظ موسى الحديد كما

أن لو طاً ونوحاً ليسا من أسماء العرب وان وافقا فعلاً من ناح ينوح ولاط الحوض يلوطه إذا طلاه بالطين.

وإذا كان بعدها أربعة أحرف من الأصول مجردة أو غير مجردة وكانت على زنة أسماء الفاعلين أو المفعولين حكم عليها بالزيادة مثل مدحرج ومسرهف وهو الحسن الغذاء فهذا فيه بعد الميم أربعة أحرف جردت من الزيادة وأما مقشعر ومحرنجم فبعد الميم أربعة أحرف معها زيادة فأحد الرائيين في مقشعر زائدة وكذلك نون محرنجم.

وإذا كان البناء الذي في أوله الميم على غير أبنية الفاعلين والمفعولين حكمت على الميم التي في أوله بغير الزيادة إذا كان بعدها أربعة أحرف من الأصول مجردة أو غير مجردة مثل قولك المردقش والمردقوش وهو ضرب من النبت ويقال إنه الزعفران قال الشاعر:

وريح المرد قوشة والشهودا

فالميم ها هنا من الأصل لأن بنات الأربعة لا تلحقها الزوائد في أولها لا أن تكون أسماء فاعلين أو مفعولين أو ازمنة أو امكنة أو مصادر لأن الفعل إذا كان عدده أربعة فما زاد جاء مصدره في لفظ مفعوله وكذلك اسم الزمان والمكان منه فنقول أكرمت زيدا مكرماً وانت تريد إكراماً وكذلك هذا مكرم بني فلان أي الموضع الذي أكرموا فيه وجنتك مكرم بني فلان أي وقت أكرموا وقوله تعالى بسم الله مجراها ومرساها يجوز أن يكون المجرى والمرسى مصدرين في معنى الإرساء والاجراء ويجوز أن يكونا اسمين للزمان ويكونا في موضع نصب تقديره اركبوا فيها بسم الله وقت إجرائها ووقت إرسائها وإذا كانت الميم متوسطة حكم بأنها أصل حتى يدل الاشتقاق على غير ذلك وإنما تزداد وسطاً في مواضع قليلة من ذلك قولهم دلامص وهو البراق يحكم على أن الميم فيه زائدة وكذلك يروى عن الخليل لأنهم قالوا دليص في معنى دلامص قال امرؤ القيس:

كنائن يجري فوقهن دليص

وقال أبو دوءاد:

كنائنها الزغري جللها من الذهب الدلامص

وزعم غير الخليل أن ميم دلامص أصل وأما لفظة قاربت لفظ دليص كما قالوا سبط وسبطر وجحد وجحدل إلا إن معنى جحد أنكروا معنى جحدل صرع وحكى عن الأصمعي أنه كان يجعل قولهم

للأسد همراسٌ من المهرس فالميم فيه زائدة على هذا القول ووزنه فعمال ووزن دلامص إذا كانت الميم زائدة فعامل.

وأما زيادة الميم في الأواخر فهي أكثر من زيادتها في الأوساط إلا انه لا يحكم عليها بذلك إلا بعد اشتقاق كقولهم للأزرق زرقم لأنه من الزرق وللمرأة الخدلة الساق خدلم ومن ذلك قولهم للبعير شدقم لأنه من سعة الشدق قال الشاعر:

تمشي الدفقي من مخافة شدقم يمشي العجيلي والخفيف ويضبر

فلما نظروا في زيادة الميم أوجبت الصورة أن تكون ميم مهيمن الأولى زائدة لأنه على مثال مهيمن وهو الذي يتكلم كلاماً خفياً.

قال أوس بن حجر:

هجاوءك إلا إنما كان قد مضى علي كأتواب الحرام المهينم

ثم نظروا إلى الهاء فعلموا أنها من الأصول لأن زيادتها تقع في الأواخر للسكت وللتأنيث إذا وقفت كقولك أغزه في الوقف وطلحة ونحو ذلك فأما قولهم مهراقٌ فان الهاء بدل من الهمزة فكان أصله موعراق فالهاء زائدة لأنها وضعت موضع الهمزة وليس ذلك إلا في هذا البناء وحده وتقول مهريقٌ ومهريقٌ ومهراقٌ ومهراقٌ فتحرك وتسكن ومن ذلك قول امرئ القيس:

فان شفائي عبرة مهراقة

وقال آخر.

فكنت كمهريق الذي في سقائه لرقراق آل فوق رابية صلد

ومثل مهرق هرحت الدابة وهنرت الثوب إن صحا فالبناء واحد على افعلتٌ وقد زادوا هاء في أمهات وهو نادرو فحكموا على أن هاء مهيمن من الأصل وهي مع ذلك يجوز أن تكون مبدلة من همزة ولما صاروا إلى الياء علموا أنها زائدة لأنها مع ثلاثة أحرف من الأصول وهي تزداد أولاً أولاً ووسيطاً وآخراً فإذا زيدت أولاً جاءت مع التجريد في مثل يرمع ويلمع ومع غير التجريد في مثل يعسوب ويعقوب ويعضيد وإذا زيدت وسطا افتنت في الزيادة فجاءت في فيعل مثل بيطر وصيرف وفي فيعل مثل ظريف وكريم وغير ذلك وتكون وحدها زائدة في الاسم وتكون معها غيرها كقولهم مسكين ومحضير ومريح وخمير وإذا كانت زائدة في الطرف فإنها تقلب وتصير للإلحاق وقد اختلف في الياء الملحقة فقليل إن الهمزة تقلب عنها وهو أقيس وقال قوم بل تكون الهمزة هي الملحقة وعلى ذلك

يجري القول في علباء وبابه ويحكم على ياء در حاية بالزيادة وهي في الطرف وإن كان بعدها هاء التانيث لأن حروف التانيث لا يحتسب به الا أنه قد عمل ها هنا في ظهور الياء ولو حذفت منه لقبل در حاء بالهمز.

وهذه حال الياء مع الأصول الثلاثة فإذا كانت بعدها أربعة من الأصول ولم تكن في أول فعل مضارع مثل قولك يدحرج، ويسرهف فهي أصلية كقولهم يستعور وهو اسم موضع قال عروة بن الورد:

أطعت الأمرين بصرم سلمى فطاروا في عضاه اليستعور

فهذا طرف من أحكام الياء ولما صاروا إلى الميم الثانية من مهيمن علموا أنها من الأصل ولم يحتاجوا في ذلك إلى اشتقاق لأنهم لو جعلوه مشتقا من هاء وياء ونون لصاروا بالميمين إلى بناء مستنكر لأنهم كانوا بذلك يجعلون الميم الثانية من الزوائد فيصير وزن الفعل منه فعمل وليس ذلك من أبنية الأفعال ولما بلغوا إلى النون حكموا بأنها أصلية لأن فعلن ليس من الأبنية المذكورة في الأفعال وقد ذهب قوم إلى أن النون في قولهم ارجحن زائدة لأنهم أخذوه من الرجحان وليس ذلك على رأي البصريين لأنهم يجعلون ارجحن افعلل ولا يجعلون في أبنية الأفعال افعلن وإنما تزداد النون في أواخر الأسماء بالقياس الصحيح أو بالاشتقاق الذي يجري مجرى القياس فيحكم على نون سكران وبابه بأنها زائدة لأنه ليس في كلامهم مثل فعلال غير المضاعف نحو الزلزال والبلبال وما كان مثله إلا في قولهم خزعل وقد مر. فإذا رأوا النون في شيء من هذه الأمثلة حكموا عليها بالزيادة ولا يكون على نون فعلان بذلك وإن كثرت الزيادة في موقعها حتى يثبت الاشتقاق لأن فعلا لا قد كثر فقالوا قُرطاس ر في قرطاس و قسطاس وحكى أبو ملك حملاق العين في حملاق وهذا حكم المتقدمين والذي يوجب القياس أن يحكم على نون فعلان بالزيادة إلى أن يثبت أنهما أصل لان هذا البناء لم يكثر كثيرا غيره فُنُعبان فعُعلان لأنه من الانتعاب وعثمان كذلك لأنه من العثم يقال جُبرت يده على عثم إذا لم يستوجبرها فكثرت زيادة هذه النون في الجمع والمصدر مثل القضبان والكثبان والكفران والرُجحان فأما فعلان فينبغي أن يتوقف عن الحكم في نونه أكثر من التوقيف عن نون فعلان وإن كانت تكثر زيادة في هذا الموضع لأنها جاءت في الجمع والمصدر اللذين كثيرا في المسموع مثل الغربان والغلمان والحمران والعصيان وفعلال كثير موجود وكلُّ فعل في آخره نون وعدده أربعة أحرف وليس في أوله همزة فان النون تجيء في مصدره ملتبسة بنون فعلان حتى يكون الاشتقاق مميزا بين النونين فيقول في مصدر سلعن وهو ضرب من المشي السعلنة والسلعان فيلتبس السلعان والنون فيه أصلية بالسلعان إذا جعلته جمع سلع رسالة الملائكة - أبو العلاء المعري

وهو ضرب من الشجر مُرُّ والنون فيه زائد.

ولو استعملت المصدر من هيمن يهيمن لقلب الهيمن فكانت النون تشبه نون فعلان من هام يهيم وجاءت أشياء في آخرها النون ملتبسة بنون فعلان منها الشيطان فسيبويه وأهل النظر يجعلون النون في أصلية ويأخذونه من الشطن وهو من قولك شطن إذا بعد فكأنه بعد من الخير وهذا البيت ينشد على وجهين بالسين والشين:

ثم يرتوُ عليه بالاغلال

فاذا ساطن عصاه عكاه

فاذا قيال شاطن فهو في معنى الشيطان وإذا قيل ساطن فهو الذي أعيا خبشاً والمعنى متقارب واستدلوا على النون في شيطان أنها أصل بقولهم تشيطن لانه لو كان الشيط لامتنع هذا البناء كما يمتنع هيمن من أن تقول الفعل هيمن لان تفعّل بناء لم يذكره المتقدمون في ابنية الفعل ولو سميت رجلاً بشيطان لصرفته على هذا القول لأنه مثل بيطار ومن جعله من شاط يشيط لم يصرفه إذا كان اسماً وقد سمى العرب شيطاناً وشيطاناً بن مُدْج في هوازن وشيطان بن الحكم في غنى وقد جاء به طفيل غير مصروف فقال:

وشيطان اذ يدعوهم ويثوب

لقد منت الخذواء مناً عليهم

وكان الفارسي يأبى ترك صرفه ههنا إلا بعلّة فيجعله اسماً لقبيلة والرواية على غير ما قال والأخبار تدل على خلافه وقال بعض من يحتج لهذا المذهب يجوز أن يكون نون شيطانا وأو قع على التثوين حركة الهمزة في إذ هذا لا يمتنع ولكن فيه تكلف وقد كثر من يقول إن الشيطان يحتمل أن يكون من الشطن ومن الشيط فكأنه في بيت طفيل من الشيط واستدلوا على أن شيطاناً فيعال بقولهم شيطاناً لأن الهاء قلما تدخل على فعلاّن الا أن هذا ينتقص لأنهم قد قالوا رجل سيفان وامرأة سيفانة وهو الضامر البطن المشوق وقالوا كل موتان الفؤاد ولأنشى موتانة قال الشاعر:

وشياطين قد جن منها جنونها

هي البازل الكوماء لا شيء غيره

وقولهم في الجمع شياطين يدل على أن شيطاناً فيعال لأنهم لا يكسرون فعلاّن على فعالين وقد حكى الفراء غرثان في جمع غرثان وذلك قول مستنكر فأما قولهم للنخل الطوال عيدان فهو من باب شيطان وقد حكوا عيدنت النخلة إذا صارت عيدانة فإذا حمل على هذا التصريف وجب أن يكون عيدنت على فيعلت لأن فعلنت مستنكرة واشتقاقها على هذا من العدون من قولهم عدن بالمكان إذا قام به

وقولهم للواحدة عيدانة يدل على أنها فيعالة لأن الغالب على فعلان ألا تدخل الهاء في واحده ولو لم يقولوا عيدنت لجاز أن يكون العيدان من العود ويكون جاريا مجرى الريحان فيقال أصله عيدان مثل التيحان والهيبان ثم خفف كما قالوا ميت وميت وهين وهين فأن قلنا إن المحذوف الواو التي انقلبت إلى الياء كما انقلبت في ميت فوزن عيدان على هذا فيلان لأن العين ذهبت وان الياء الزائدة هي الساقط ثم أقرت الياء الثانية على حالها في القلب وسكنت لثقل الحركة فوزنه فعلان و حكم ريحان حكم عيدان لأنه من الروح إلا إن العيدان ينتزعه أصلان والريحان ليس له إلا اصل واحد وقولهم للأتان الوحشية بيدانة إن كانت من البيد ولزومها الأرض القفر فهي فعلانة وان كانت من البدن وغلظه ومن البُدْ فهي فيعالة والأحسن فيها أن تكون من البيد ونوفها زائدة لم يقولوا للذكر لبيدان وذلك نظير قولهم للتاقة عيرانة ولم يقولوا للذكر عيران ولم يقولوا للذكر عيران وأصحاب الاشتقاق يزعمون أنها سميت عيرانة تشبيها بعير الفلاة في شدته وصلابته ولو قال قائل إنها فيعالة من قولهم عرنت الناقة إذا جعلت في أنفها العران وهو عود يُدخل في أنفها لكان ذلك مذهبا سائغا وكان يزيده قوة دخول هاء في آخرها فأما فعلان وفعالان وفعالان فيحكم على النون فيها بالزيادة من غير اشتقاق لأن فعلا لا ليس في كلاهم وكذلك فعلال وفعال فعلى هذا يجري بابه فإذا سئلت عن وزن ورشان ونحوه فقل فعلان من غير ائتمار .

وإذا كانت النون أخيرا في مثل فعال وفعول وفعيل حكمت عليها بالأصل لان الاشتقاق يضطر إلى ذلك وكذلك جميع هذه الأبنية التي يتكون فيها حرف لين وحرفان أصليان مع النون مثل قولك عُمان وعيران وفتون وجمعان وأمون وأمين .

فإذا كان قبل الألف التي النون أربعة أحرف من الأصول حكمت عليها بالزيادة مثل قولك الزعفران والشبرمان لضرب من النبات والعُقربان لذكر العقارب و كذلك إن كان في الأربعة التي قبل الألف حرف من حروف الزيادة فإن الغالب على النون أن تُحسب زيادة كقولك الضميران لضرب من النبات والكيدبان للكذاب .

فأما الواو إذا كاتن بعدها النون وقبل الواو ثلاثة أحرف من الأصول فان النون تجعل من الأصل حتى تثبت أنها زائدة مثل قولهم بردون تجعل نونه اصلية لأنه على مثال فهلول ولأنهم قالوا بردن يبرذن فجاءوا بالفعل على فعلل وفعلول موجود وفعلون مفقود والكيون عكر الزيت على فعلول ومن قال بزيون بكسر الباء وفتح الياء فهو جار مجرى الكديون وهو أعجمي معرب فجرى مجرى العربي فأما

زيتون فقد اختلف فيه فذكر ابن السراج أنه من الأبنية التي أغفلها سيبويه وكان الزجاج يأبى ذلك لأنه لا يجعل سيبويه أغفل إلا الثلاثة أبنية شميضير وهو اسم موضه والهنلع وهو اسم بقلة ودرداقس وهو عظيم يصل العنق بالرأس فمن جعل زيتونا من الزيت فوزنه فعلون ومن جعله من أصل ممت وهو الزتن فهو عنده فيعول وقد ذهب قوم إلى أنه كالجمع لزيت كما تقول زيد والزيدون إلى ذلك ذهب الزجاج فأما القيطون وإن كان أعجمياً فإنك لا تجعل ياءه إلا زائدة لأن فيعولا أكثر من فعلون وكذلك زرجون تجعله فعولاً لأنه أغلب من فعلون فأما الديدبون وهو اللهو والحيزبون وهي العجوز التي فيها بقية فتجعل النون فيهما من الأصل حتى يثبت الاشتاقا بغير ذلك لأن فيعولاً أكثر من فيعلون فأما السيلحون فإن نونها تثبت زيادتها بقولهم في النصب والحفض السيلحون فأجروها مجرى قنسرين وفلسطين والياء إذا كانت قبل النون فحكمها حكم الواو فتقول إن الكرزين وهو الفاس الغليظة نونه أصلية لأن وفعليلاً كثير وفعلين قليل فأما غسلين فقد اختلف فيه وقيل إنها لفظ من الفاظ الاعاجم جاءت في القرآن وأنها ليست مما كان يكثر في كلام العرب ومنهم من يجيز غسلون في الرفع فيجعلها بمثلة عشرين إلا إن إجماع القراء على كسر النون فدل ذلك على أنها ليست نون جمع وإن كانوا قد عربوا بعض هذه النونات وأثبتوها في الإضافة قال الراجز:

مثل القلات ضربت قَلِينِهَا

نون وعدده أربعة أحرف وليس في أوله همزة فان النون تجيء في مصدره ملتبسة بنون فعلان حتى يكون الاشتقاق مميزاً بين النونين فيقول في مصدر سلعن وهو ضرب من المشي السلعة والسلعان فيلتبس السلعان والنون فيه أصلية بالسلعان إذا جعلته جمع سلع وهو ضرب من الشجر مُرٌّ والنون فيه زائد.

ولو استعملت المصدر من هيمن يهيمن لقلب الهيمن فكانت النون تشبه نون فعلان من هام يهيم وجاءت أشياء في آخرها النون ملتبسة بنون فعلان منها الشيطان فسيبويه وأهل النظر يجعلون النون في أصلية ويأخذونه من الشطن وهو من قولك شطن إذا بعد فكأنه بعد من الخير وهذا البيت ينشد على وجهين بالسين والشين:

ثم يرتوُ عليه بالاعلال

فإذا ساطن عصاه عكاه

فإذا قيال شاطن فهو في معنى الشيطان وإذا قيل ساطن فهو الذي أعيا خبشاً والمعنى متقارب واستدلوا على النون في شيطان أنها أصل بقولهم تشيطن لأنه لو كان الشيطان لا تمتنع هذا البناء كما تمتنع هيمن من أن تقول الفعل هيمن لأن تفعلن بناء لم يذكره المتقدمون في ابنية الفعل ولو سميت رجلاً بشيطان رسالة الملائكة - أبو العلاء المعري

لصرفته على هذا القول لأنه مثل بيطار ومن جعله من شاط يشيط لم يصرفه إذا كان اسما وقد سميت العرب شيطاناً وشيطان بن مُدَلج في هوازن وشيطان بن الحكم في غنى وقد جاء به طفيل غير مصروف فقال:

لقد منت الخذواء مناً عليهم وشيطان اذ يدعوهم ويثوب

وكان الفارسي يأبى ترك صرفه ههنا إلا بعلة فيجعله اسماً لقبيلة والرواية على غير ما قال والأخبار تدل على خلافه وقال بعض من يحتج لهذا المذهب يجوز أن يكون نون شيطانا وأو قع على التثوين حركة الهمزة في إذ هذا لا يمتنع ولكن فيه تكلف وقد كثر من يقول إن الشيطان يحتمل أن يكون من الشطن ومن الشيط فكأنه في بيت طفيل من الشيط واستدلوا على أن شيطانا فيعال بقولهم شيطانة لأن الهاء قلما تدخل على فعلان الا أن هذا ينتقص لأنهم قد قالوا رجل سيفان وامرأة سيفانة وهو الضامر البطن المشوق وقالوا كل موتان الفؤاد ولأنشى موتانة قال الشاعر:

هي البازل الكوماء لا شيء غيره وشياطين قد جن منها جنونها

وقولهم في الجمع شياطين يدل على أن شيطانا فيعال لأنهم لا يكسرون فعلان على فعالين وقد حكى الفراء غرثان في جمع غرثان وذلك قول مستنكر فأما قولهم للنخل الطوال عيدان فهو من باب شيطان وقد حكوا عيدنت النخلة إذا صارت عيدانة فإذا حمل على هذا التصريف وجب أن يكون عيدنت على فيعلت لأن فعلنت مستنكرة واشتقاقها على هذا من العُدون من قولهم عدن بالمكان إذا قام به وقولهم للواحدة عيدانة يدل على أنها فيعالة لأن الغالب على فعلان ألا تدخل الهاء في واحده ولو لم يقولوا عيدنت لجاز أن يكون العيدان من العود ويكون جاريا مجرى الريحان فيقال أصله عيدان مثل التيحان والهيان ثم خفف كما قالوا ميت وميت وهين وهين فأن قلنا إن المحذوف الواو التي انقلبت إلى الياء كما انقلبت في ميت فوزن عيدان على هذا فيلان لأن العين ذهبت وان الياء الزائدة هي الساقط ثم أقرت الياء الثانية على حالها في القلب وسكنت لثقل الحركة فوزنه فعلان و حكم ريحان حكم عيدان لأنه من الروح إلا إن العيدان ينتزعه أصلان والريحان ليس له إلا اصل واحد وقولهم للأتان الوحشية بيدانة إن كانت من البيد ولزومها الأرض القفر فهي فعلانة وان كانت من البدن وغلظه ومن البُدْ فهي فيعالة والأحسن فيها أن تكون من البيد ونونها زائدة لم يقولوا للذكر لبيدان وذلك نظير قولهم للتاقة عيرانة ولم يقولوا للذكر عيران ولم يقولوا للذكر عيران وأصحاب الاشتقاق يزعمون أنها سميت عيرانة تشبيها بعير الفلاة في شدته وصلابته ولو قال قائل إنها فيعالة من قولهم

عرت الناقة إذا جعلت في أنفها العران وهو عود يُدخل في أنفها لكان ذلك مذهبا سائغاً وكان يزيده قوة دخول لهاء في آخرها فأما فَعْلَان وفُعْلَان وفِعْلَان فيحكم على النون فيها بالزيادة من غير اشتقاق لأن فعلا لا ليس في كلاهم وكذلك فَعْلَال وفُعْلَال فعلى هذا يجري بابه فإذا سئلت عن وزن ورشان ونحوه فقل فعلان من غير ائتمار .

وإذا كانت النون أخيراً في مثل فعال وفعول وفعل حكمت عليها بالأصل لان الاشتقاق يضطر إلى ذلك وكذلك جميع هذه الأبنية التي يتكون فيها حرف لين وحرفان أصليان مع النون مثل قولك عُمان وعران وفُتون وجمعان وأمون وأميين .

فإذا كان قبل الألف التي النون أربعة أحرف من الأصول حكمت عليها بالزيادة مثل قولك الزعفران والشبرمان لضرب من النبت والعُقربان لذكر العقارب وكذلك إن كان في الأربعة التي قبل الألف حرف من حروف الزيادة فإن الغالب على النون أن تُحسب زيادة كقولك الضميران لضرب من النبت والكيدبان للكذاب .

فأما الواو إذا كاتن بعدها النون وقبل الواو ثلاثة أحرف من الأصول فان النون تجعل من الأصل حتى تثبت أهما زائدة مثل قولهم بردون تجعل نونه أصلية لأنه على مثال فهلول ولأنهم قالوا بردن يبرذن فجاءوا بالفعل على فعلل وفِعْلُولٌ موجود وفِعْلُولٌ مفقود والكيون عكر الزيت على فعلول ومن قال بزيون بكسر الباء وفتح الياء فهو جار مجرى الكديون وهو أعجمي معرب فجرى مجرى العربي فأما زيتون فقد اختلف فيه فذكر ابن السراج أنه من الأبنية التي أغفلها سيبويه وكان الزجاج يأبى ذلك لأنه لا يجعل سيبويه أغفل إلا الثلاثة أبنية شميضير وهو اسم موضه والهنلع وهو اسم بقلة ودرداقس وهو عظيم يصل العنق بالرأس فمن جعل زيتونا من الزيت فوزنه فعلون ومن جعله من أصل ممت وهو الزتن فهو عنده فيعول وقد ذهب قوم إلى أنه كالجمع لزيت كما تقول زيد والزيدون إلى ذلك ذهب الزجاج فأما القيطون وإن كان أعجمياً فإنك لا تجعل ياءه إلا زائدة لأن فيعولا أكثر من فعلون وكذلك زرجون تجعله فعلولا لانه أغلب من فعلون فأما الديدبون وهو اللهو والحيزبون وهي العجوز التي فيها بقية فتجعل النون فيهما من الأصل حتى يثبت الاشتاقا بغير ذاك لان فيعلولا أكثر من فيعلون فأما السيلحون فإن نونها تثبت زيادتها بقولهم في النصب والخفض السيلحون فأجروها مجرى قنسرين وفلسطين والياء إذا كانت قبل النون فحكمها حكم الواو فتقول إن الكرزين وهو الفاس الغليظة نونه أصلية لأن وفعليلاً كثير وفعلين قليل فأما غسلين فقد اختلف فيه وقيل إنما لفظ من

الفاظ الاعاجم جاءت في القرآن وانما ليست مما كان يكثر في كلام العرب ومنهم من يجيز غسلون في الرفع فيجعلها بمثلة عشرين إلا إن إجماع القراء على كسر النون فدل ذلك على أنها ليست نون جمع و؟ إن كانوا قد عربوا بعض هذه النونات وأثبتوها في الإضافة قال الراجز:

مثل القلات ضربت قُليْنها

وانما هو جمع قلة وانما كان يجب ضربت قُلوها ومثله قول الآخر:

لعبن بنا شيبيا وشيبينا مُردا

دعاني من نجد فان سنينه

فإذا كانت النون في آخر الاسم وليس قبلها ألف ولا واو ولا نون فهي من الزيادة أبعد وانما تجيء مزيدة في أشياء قليلة وليس زيادتها بمجمع عليها كقولهم الفرسن وعندهم انه فعلن وانه من الفرسن وكقولهم امرأة سمعنه نَظْرَنة وهو من السمع والنظر وكقولهم في الرجل خلفنة أي خلاف فمن حمل القياس على ما أصله المتقدمون لم يجز له أن يجعل نون مهيمن زائدة ولا مبدلة من ياء لان حروف الإبدال أحد عشر حرفا يجمعها قولك يوم نطوءها تجد وليس تبدل النون من الياء على هذا الشرط ولا امنع إن يخالف الأول مخالف إذا أقام الحجة وأبان الدليل ولو بنوا من همي يهمي مثل مفعيل لقالوا في النصب رأيت مهيمنا وفي الرفع والخفض هذا مهيم مثل قاض في الحكم ولو رخمه ترخيم التصغير لقالوا هُمِيُّ ولو فعلوا ذلك بمهيم من صفات غير الله سبحانه لقالوا هُمِيْنُ فأما هيمان فاشتقاقه من الهمي النون فيه زائدة لأن فعلانا أكثر من فعيال والهمي اكثر من الهمن ويقال همُّ بهميان كذا أي يازاته قال الشاعر أنشده أبو عمرو الشيباني:

فهميانه لم ترعه أم كاسب

وماشن من وادي الفتين مشرقا

وانما قالوا للذي يشد في الوسط هميان لأنه يكون بازاء وسط الإنسان فلو جعل اشتقاق هميان من الهمن لكان في الأصل موافقا لمهين يستويان في ترخيم التصغير فهيمن إن كان من الهمن أو من الأيمن والأمانة فوزنه مُفْعِيل وهو قول المتقدمين.

واذكر بعد ذلك شيئا مما يجوز أن يقال قد يدخل في قياس العربية أن يكون مُهَيْمِنٌ على وزن مُهْفَعْل وتكون هاؤه بدلا من همزة كما قالوا هراق وأراق كأنهم بنوا فعلا على أفعال من اليمن فقالوا أيمن ثم كرهوا أن يأتوا به على الأصل كما قالوا مؤرنب وكما قال الراجز:

فانه أهل لأن يؤكرما

بالتنوين وكذلك ينشد بعض العرب قول امرئ القيس:

بريا القرنفل

منونا فلما كانوا يفعلون ذلك رأوا النون قال الراجز:

أحدو بها منقطعا شسعتي

قد تعلم العيس العتاق أني

يريد شسعي وقال آخر:

أحب منك موضع الوشحن

وأنت يابني فاعلم أني

موضع الإزار والفقن

فكان لغة هذا الراجز أن ينون القوافي فيقول القفا ثم اجترأ فشدد وأنشد ابن الأعرابي عن المفضل.

وغير آثار بها سفنه

لم يبق منها غير موقدنه

وفي هذه الأبيات: لاهزني منا سليمان انه=انا لوقافون بالثغرنه والكلام في هذا يتسع والقول يطول ولا أمتع أن يجيء الفعل على فعلن وان كان المتقدمون لم يذكروه لأن الاسم اذا جاء على ذلك وجب أن يجيء عليه الفعل إذا كان الاسم أصلا والفعل متفرغ منه وقد قالوا ناقة رعشن وهو من الارتعاش وامرأة خلبن وهي من الخلابه واختلفوا في الضيفين فروى عن الخليل أنه كان يجعل النون فيه زائدة ويأخذه من الضيف وحكى عن أبي زيد أنه قال ضفن الرجل إذا جاء مع الضيف وهو على رأي أبي زيد فيعمل وعلى رأي الخليل فعلن ويقوي قول أبي زيد أنهم قالوا رجل ضفن وامرأة ضفنة قال جرير:

ولها إذا إنحل الإزار حران

تلقى الضفنة من بنات مجاشع

وأما قات ذلك لأن مهيمناً يجوز أن يجعل مفعلنا ويكون من الهيم كأن الإنسان من خوفه الله يهيم في الأرض وهذا مناسب لقولهم إله لأنه يوله من من الوله أو ياله الإنسان فيه أي يحار ويجوز بعد هذا كله أن يكون المهمين اسما أصله غير عربي ولكنه وافق ألفاظ العربية كما وافقها يعقوب واسحق وعزير لأن مظهر من لفظ يعقوب مساو لفظهم باليعقوب الذي هو ذكر الحجل أو القطا وواحد اليعاقيب من قولهم طير يعاقيب إذا جاءت في عقب الجيش وخيل بعاقيب أي ذوات أعقاب في الجري، قال سلامة بن جندل:

لو كان يدركه ركض اليعاقيب

ولى حثيثا وهذا الشيب يطلبه

وإسحاق يواطىء مصدر اسحقه الله إسحاقاً وعُزير موافق تصغير العزر وهو أصل بناء التعزير ويقوي مجيء فعلن في أبنية الأفعال الماضية قول من يزعم أن أرجحن افعلن وأن أصله رجح ولو بنيت من المضاعف مثل مهيمن لا وجب قياس التصريف أن تدغم فتقول في مثل مهيمن من سر إذا كان مفعيلاً على القول القديم مُسير فتدغم وتجمع بين ساكنين وإن كان الأول منهما لم يكمل فيه للين كما قالوا أصيم فجمعوا بينهما وإن كان ما قبل الياء مفتوحاً حكموا المعيدي بتشديد الدال فأما حكاية بعضهم هليل إذا قال لا إله إلا الله فإذا صح ذلك عن الفصحاء جاز فيه وجهان أحدهما أن يكون جاء ظاهر التضعيف على الشذوذ من بابه كما قالوا ألل السقاء وذنب المكان والآخر أن يكون أصله هلل فأبدلوا الياء من اللام لما اجتمعت ثلاثة أحرف متجانسة والبدل هنا أقيس منه في أما إذا قالوا أيما كما قال ابن أبي ربيعة:

رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشي فيخصر

ورأى سيبويه أن يظهر في سيرر ويدغم في مثل اغدودن من سر وفي ذلك نظر ولم يسمع مثل اغدودن من المضاعف مدغماً ولا مظهراً وقولهم هلل إذا قال لا إله إلا الله كلمة استعملت في الإسلام ولا تعرف من قبله وهي مأخوذة من حروف لا إله إلا الله عزل وجل استعملت اللامات منها والهاء وحذفت ماسوى ذلك وقد جاءت الفاظ ممتزجة من كلمتين كما حكى بعضهم إذا قال حي على الصلاة وفي كتاب العين هذا البيت:

أقول لها وضوء الصبح باد ألم تحزنك حيلة المنادي

ولا أدفع أن يكون هذا الشعر مصنوعاً وقد أنشدوا بيتاً آخرًا:

وما إن زال طيفك لي عنيقاً الي أن حيل الداعي صباحا

وقالوا حمدل إذا قال الحمد لله وجعفل إذا قال جعلني الله فداك ويسمل إذا قال بسم الله وأنشدوا بيتاً يجوز أن يكون مولداً ولا أحكم عليه بالتوليد:

نقد بسملت ليلي غداة لقيتها فياحبذا ذاك الحبيب المبسمل

فهذه الألفاظ تشبه قولهم عبشمي في النسب إلى عبد شمس وعبدري في النسب إلى عبد الدار وعبقسي في النسب إلى عبد القيس، فإذا قيل ما وزن عبشمي فإن النظر يوجب وجهين أحدهما وهو الأقيس إن تخرجه إلى باب جعفر فتقول فعلي كما أنك إذا قلت يا حار فضممت أخرجه إلى باب

حار ودار وجعلته كالمعتل الألف والآخر إن تقول وزنه فعفي لأنك أخذت من عبد العين والباء ومن
 شمس الشين والميم وعبدري على هذا القول فعفلي لأنك خذفت الألف من الدار وهي مكان العين
 وعقبسي فعفلي أيضا فأما قولهم حمدل إذا قال الحمد لله فعلى أي الوجهين حملته قلت وزنه فعفل
 لأنك إن أخرجته إلى باب دحرج فالنطق به كذلك وإن جعلت اللام زائدة فهو على اللفظ الأول
 ونظيره من الأسماء عبدل إذا جعلت اللام زائدة ووزنه فعفل وكذلك لو جعلتها من الأصل وقولهم
 جعفل إذا أرادوا جعلني الله فداك فكأنه مبني من جيم جعل وعينه ثم جاؤوا بفاء فداك ثم ردوا لام
 جعل فكأنه إذا جمعت على قولك فعفي في عبشمي فعفل وعلى هذا النحو يجرى حكم هذه الأسماء
 فأما هلل فأحسن ما يقال فيه أنه فعل لأنك إذا حكمت عليه بهذه الأحكام احتجت إن نأخذ الهاء من
 إله وهي موضع اللام ثم تحيء بثلاث لامات لاتدري من أين اجتلبن إلا إن أقيس ذلك أن يكون
 ممتزجات من لامات إلا واسم الله عز وجل والا غير محكوم على وزنها ما دامت في الباب كما مضى
 في إياك ويدلك على رأي النحويين أنك إذا بنيت من سر مثل مهيمن قلت مُسير على غير قول
 سيويه أنهم قالوا لو بنيت من رد مثل اغدودن لقلت اردود يافتى فادغمت و الادغام في مفعيل أقيس
 لأنه أقل لفظا من اغدودن ولأن وقوع الباء المفتوحة قبل المدغم مستعمل في تصغير أفعل من
 المضاعف مثل أجم وأحم وأمر وأبر ولا نجد في مفرد كلامهم حرفا مدغما قبله واو مقتوح ما قبلها
 وإنما تجد ذلك في المنفصلين مثل قولك قدت الخيل قود دريد فأما المضموم ما قبلها فتجيء قبل المدغم
 في فعل ما لم يسم فاعله إذا كانت فيه قبل الرد ألف مثل قولك تدام القوم وتمادوا الثوب بينهم
 واحاروا في المكان فإذا رددته إلى ما لم يسم فاعله قلت تتذوم بلادكم وتمود الثوب واحمور بمكان كذا
 ول بنيت من اقشعر مثل مهيمن لجاء على الوجهين الماضيين أحدهما أن يمتنع من ذلك لأنك إذا مثلته
 لم يكن لك بد من حذف حرف من الأصول والآخر إن تبنيه لأنك إنما قيل لك مثل كذا ولم يقل لك
 اجعله من كلام العرب فالمسألة صحيحة فكنت تقول مقشع فتحذف حرفا من الأربعة لأن اقشعر
 وإن كان ستة أحرف فهو مأخوذ من قشعر وإن لم ينطق به ويقوي هذا القول أنهم قالوا في تصغير
 سفرجل سفيرج وفي جمعة سفارج فاسقطوا الأصلي لما احتاجوا إلى ذلك ويوقيه أيضا قولهما في حكاية
 صوت العندليب وهو البلب العندلة فحذفوا الباء لما اضطروا إلى ذلك كما حذفوا آخر الخماسي في
 التصغير والتكسير ولا يقول أحد من أهل القياس إن مبيطرا وبابه مصغرات وإنما يقال انهن وافقن
 لفظ المصغر وهذه الحكاية التي يجعل فيها مبيطراً ومُسيطراً من ذوات التصغير ذكرها أهل اللغة وهم
 يتجاوزون في العبارة ولا يوفون التصريف ما يجب له كما ذكر بعضهم إن أولاً فوعل وذلك ما لا يجوز

في حكم التصريف حتى كأنه لا يشعر انه لا ينصرف في بعض الجهات وانما أول افعال بلا مرية وبنائه في الأصل عند أهل البصرة من واوين ولام فكأنه مأخوذ من الوءول وان كانت هذه كلمة لا ينطق بها ولو تكلفوا ذلك لجعلوا الواو الأولى همزة و اختلف النحويون إذا صغرت مُبيطراً وبابه فقال قوم تقول مُبيطراً فتحذف الياء وتجيء بالمصغر على لفظ المكبر وان شئنا عوضنا فقلنا مُبيطراً وقال اخرون إذا صغرنا مبيطراً لم يكن لنا بدٌ من التعويض ليقع الفرق، بين التصغير وغيره وهذا وجه حسنٌ ولقائل إن يقول أنا إذا صغرنا مبيطراً وبابه وجب إن نحذف الميم فنقول ببيطراً لأننا قد حذفناها من مدحرج ومسرهمف فإذا كانت تحذف في بعض المواضع كان حذفها ههنا أولى لأن الياء في بيطر وان كانت زائدة فهي ملحقة بجاء دحرج وما ألحق بالشيء فهو مثله في الحكم وقياس مبيطر وبابه إن تقول في جمعه مباطر ومهامن في مهيمن فان عوضت قلت المباطيرُ والمهامين وليس في الجمع لي كما كان في التصغير فأما قولهم البياطرة فهو جمعُ بيطر أو بيطار أو بيطر لأنهم قد قالوا ذلك كله ومن ذهب إلى إن يقول في تصغير مُبيطراً يُبيطراً جاز إن يجعل بياطرة جمع مُبيطراً على حذف الميم.

ومهيمن إذا كان لغير اسم الله سبحانه فقياس جمعه مهامن ومهامين و مهامنة لأن هذه الهاء تجيء عوضاً من الياء ومن ذهب إلى أن مُهيمناً مهفعل فليس كذلك يجب أن يقول لأن الهاء ليست بجذاء دال دحرج ولو صح ذلك لجاز أن يقال في جمعه ميامن إذا كان من اليمن كما أنك لو جمعت مؤرنبا لقلت مرانبٌ وقد ذهب قوم إلى إن همزة مؤرنب وأرنب وأفكل أصلية لأنهم فقدوا الرنب والفكل في الكلام ومن ذهب إلى هذا الوجه وجب إن يقول في تكسير مدحرج دحارج لأن الهمزة عنده أصلية والبصريون لا يرون ذلك ولكن يحملون أفكلا واثلبا على ما كُثر من زيادة الهمزة ولو بنيت من اقعنس مثل مهيمن لوجب أن تقول مقيعس لأن النون واحدى السينين زائدتان وكذلك الميم في أوله فكأنك قلت في الأصل قيعس فهو مُقيعسٌ وسيبويه يقول في تصغير مُقعنسيس مُقيعس فيجيء على لفظ اسم الفاعل من فيعل والمبراد يختار إن تقول قعيس وانما استجاز اهل اللغة إن يتجاوزوا في عبارتهم عن مهيمن وبابه فيجملوه مصغراً لأنهم رأوا كثيراً من المصغرات على اختلاف الأبنية يجيء على مفيعل وكل ما في أوله ميم زائدة وكذلك ما صغرته من باب مفتعل ومنفعل فانك تقول فيه مفيعلٌ مثل منطلق ومنكسر ومقتدر ومعتذر تقول مطئلق ومعيذر ومكيسر ومقيدر ومن بني على القياس من مقشعر وغيره من الرباعيات مثل مُهيمن وجب أن يمتنع من بناء مثل ذلك من الخماسي مثل سفرجل وهرجل لأنهم قد حذفوا الخماسي حتى صار على أربعة ولم يحذفوه حتى صار على ثلاثة وليست

الأصول جارية مجرى الزوائد لأن قوهم يامرو في مروان ليس في هذا الباب وان احتج محتج بقول
لييد:

دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِحِ فَأَبَانَ

يريد المنازل ويقول أبي دوءاد:

فكأنما تنقي سناكبها حبا

يلدسن جندل حائر لجنوبه

يريد حبا حبا فان هذا شاذ لا ينبغي أن يجعل أصلا يُرجع اليه وإذا كان الغرض في قول القائل ابنوا
من هذه الكلمة مثل هذه وهو لا يحفل أنطقت به العرب أم لا انما هو بناؤه الكلمة على معنى التمثيل
فذلك لا يمتنع منه شيء فلو بنيت على هذا الرأي من سفرجل مثل مهيمن لقلت مسيفرُ فحذفت
الجيم واللام وكان الخماسي أشد احتمالا للحذف من الرباعي لأنك لما حذفت منه حرفين بقيت ثلاثة
أصول ولما حذفت منه الرباعي حرفين بقي حرفان أصليان إلا أنهم اعتمدوا على الألف في حذف
الحباحب وجعلوها كالأصلي وكذلك ميم منازل وألفها جهلوهما بمترلة ما هو ففي نفس الحرف،
وكذلك لو قيل لك ابن من زلزلت مثل مُفيعل لا تمتنع من ذلك على رأي الخليل وسيبويه لأنك لا
تجد له نظيرا في كلامهم وان كان غرضك إن تأتي باللفظة في نطقك مثل تنطق بالطاءين ابئواليتين وان
كانت العرب قد رفضت ذلك وكما تنطق بالصاد بعد الطاء فانك تجدهم قد اختلفوا في بناء زلزال
فقال المتقدمون من البصريين وزنه فععل وليس هو من الزليل بل هو بناء آخر كما أن سبطرا ليس من
السَط: وقال المتقدمون من أصحاب اللغة وزن زلزل فعفع وقال بعضهم وزن زلزل فعفل والى ذلك
ذهب الزجاج فإذا قيل إن زلزل فععل فاستكرهت البناء على مهيمن من زلزل قلت مزيلز فحذفت
اللام الآخرة كما حذفت جيم دحرج كما حذفت باء عندليب لما قلت العندلة ومن قال إن زلزل و
زنه فعفع فان مثل مفعل لا يتهيأ منه لأن مفعلا فيه لام أصلية وليس ذلك في فعفع ومن زعم أنه
فعفل فانه يحذف الزاي الثانية حتى يخلص له من ذلك فعل ثم يقول في وزن مهيمن منه مزيلز فيدغم
كما قال مُسير أو يظهر فيقول مُسيرر ومزِيلل على رأي سيبويه ومن ذهب إلى أن مهيمناً مفعلاً وأنه
من هام يهيم فانه إذا بنى مثله من ضرب قال مُضربين ومن قام مُقوُمن ومن باع مبيعين ويبعد أن يبنى
مثله من دحرج إلا على قياس قوهم الجعفلة والحمدلة وذلك شذوذ لا يطرد لأنك لو بنيت مثل
مُفَعْلُنْ لحذفت الجيم الأصلية وجئت بالنون الزائدة وكذلك حاله في زلزل وبابه إلا انك إذا
استكرهت الكلمة قلت في مثل مهيمن من زلزل إذا جعلته فععل مزلزن وإذا جعلته فعفع لم يمكنك

ذلك لأنه لا لام فيه وإذا جعلته فعفل مُزَلن لأنك تحذف الفاء وتجمع بين العين واللام ومن زعم أن مُهيمناً مهفيعيل وبنى مثله من ضرب قال مهضرب ومن عدَّ وسر مهعد ومهسر ومن قام وباع مهقم ومهسع على مثال مهريق وهذه قياسات تنبسط وفيما ذكر كفاية.

القول في اللفظ المنقول من كتاب المراغي

إذا أشكلت الألفاظ في كتب والغرض معلوم فما ينبغي للناظر أن يحفل بذلك وليقصد أخذ المعنى والفاء ما يظهر من اللفظ الفاسد وان كان الغرض غير مفهوم فعند ذلك يجب التوقف والذي قصده المراغي بين واضح والكرم الذي نقل قد سقط منه شيء يحتمل أن يكون عبارة من عبارات مختلفة ولا يفتقر إلى تمثيله لأن الباب في هذا إن الياء إذا كانت في الواحد مخففة فهي في الجمع كذلك وإذا كانت مشددة في الآحاد رجع التشديد في الجموع مثال ذلك أنك تقول أضحية وأمنية وتقول في الجمع أماني وأصاحي وقد يجوز في مثل ذلك التخفيف وان كانوا لم يخففوا الواحد لأنهم قد قالوا الأماي بالتخفيف والتشديد هو اللغة العلية قال الشاعر في التخفيف:

وان لم يكن يازيد إلا أمانيا

فيا زيد عللنا بمن يسكن الغضا

وقال جرير:

ضباغ بذى قار غنلا الأمانيا

تراغيتم يوم الزبير كأنكم

وكذلك قالوا أتفنيه بالتشديد وقالوا في الجمع أثنائي فكان تشديد الياء هو الوجه كما قال زهير: أثنائي سفعا وقد يجيء مخففة قال الراعي: نصبت لها بعد الهدو الأثافيا وقال قوم إن العرب تلزم تخفيف الأثافي الجمع والقول في هذا أن الواحد إذا كان مشددا فالوجه تشديد الجمع ويجوز تخفيفه وهو إذا شد دتام وإذا خفف ناقص وإذا كان الواحد مخففا فالتخفيف في الجمع واجب ولا يجوز إلا ذلك تقول جارية وجوار وجوار ومارية وموار فهو ناقص في الرفع والخفض فإذا نصب تم فقلت رأيت جوارى وقد يجيء التشديد في الجمع إذا كان الواحد ممدودا كما قالوا صحراء وصحاري وعلباء وعلابي وكذلك لو جمعت مفعلا مثل معطاء ومهداء لقلت في الجمع معاطي ومهادي كما تقول في جمع مطاعم مطاعيم ولو بنيت مفعيلا من أتييت ونحو ثم جمعته كما تجمعت مسكينا على مساكين لقلت مآتي فالتشديد في هذا الباب ليس له مزية على غيره من باب مفتاح وأما التخفيف فانه إذا وجد في الواحد وجب إن يكون الجمع مخففا فنقول سارية وسوار

والسواري فثبت الياء مع الألف واللام ويكون هذا الوجه كما كان الوجه إذا جمعت ضاربة إن تقول ضوارب وكره إن تقول ضواريب إلا عند الضرورة فهذا نظير لقولك الجارية والجوادي وقولك الكافور والكوافير والمساكين والملعلون والملاعين نظير لقولك بختي وبخاتي لأنك تنظر في الزائد الذي قبل الحرف الآخر وكره تخفيف المشدد في الأثافي والأماني كراهة غير شديدة لأن التضعيف مكروه في الياء إذا كانت حرف علة واستثقال فآثروا فيها التيسير ويدلك على كراهتهم أن يجمعوا بين الياءين أنهم قالوا حي الرجل وعي بالأمر ولم يستعملوا من الأفعال الماضية ما يجتمع فيه الياء آن غير هذين النوعين وما تصرف منها ومن قال في جمع مصباح مصابح وفي مفتاح مفاتيح فهو الذي يخفف ياء أثافي وبخاتي قال الشاعر:

بخاتي قطار مدا عناقها السفر

ومن حذف في الجمع لم يحذف في الواحد لأن الجمع تحذف الزوائد فيه ومن العبارات التي يصلح بها الكلام لذي في كتاب المراغي وهي كثيرة أن يقال وليس كذلك بخاتي لأن الياء فيه مشددة وكذلك في واحدة وبتشديد الياء وتخفيفها يجب القياس في الناقصة والتامة فان قيل فما تصنع فقل.

الفهرس

- 12 القول في إياك
- 22 القول في آية وغاية وثاية
- 28 القول في اسم وحقيقة الحذف منه
- 33 القول في اثنين واثنتين
- 40 القول في سيد وميت
- 45 القول في ترك أقرأ إمالة يا إذا كان حرف النداء
- 47 القول في قول الراجز
- 49 القول في قراءة ابن عامر على ما حكى في بعض الروايات من قوله أفئيدة
- 54 القول في المسألتين اللتين ذكرهما النحويون
- 55 القول في المسألة التي ذكرها ابن كيسان في كتابه المهذب
- 56 القول في قول الراجز
- 56 القول في مهيمن
- 74 القول في اللفظ المنقول من كتاب المراغي